

كتاب الاعلام بقواعده الاسلام تأليف

الامام العالم العلامة شيخ مشايخ

الاسلام تزييل مكة المشرفة

احمد بن حجر الهيتمي

الشافعي رحمه

لله تعالى

آمين

(الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

تحمدك اللهم أن الملمات لعلم الفتوى في معاش التحقيق شموسا وبدورا وجعلت علماء
الشريعة الغراء ارفع الناس في الدارين مكانة وجورا وسورا واخترتهم لحقهم
فرائض الاسلام وسنته وأتمهم بنجوم ما يتدى بها في ظلمات الجهالات الى منهجك القويم
وسنته (ونشهد) أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها أمثال الاخلاص
وينجوم مدخرها من أهوال قبائح المعترين عليك حين لا مخلص وتشهد ان سيدنا محمد عبدك
ونبيك افضل من أودى فيك نصبر وأجل من ابتليت به فرقى وشكر وارسلته لخبر أمة
أخرجت للناس فهديت به كل حائر وأرديت به كل جائر ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسما
من بلدك الحرام وقصفت به اهرين دينه الطغاة العظام وامرته بأن يورثها من بعده من اتته
الاعلام حتى ردوا بها على من عاذهم في واقعة من وقائع الاحكام صلى الله وسلم عليه وعلى
آله واصحابه الذين نصروا الحق واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين وأما تو
ذكره صلاة وسلاما داجين ما قام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبذل نفسه في الله رجاء
لما عاذه وارثيه وعارفيه (اما بعد) فهذا أنا أليف جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعائي اليه ووقع
غلط فاحش في مسئلة اقيمت بها فأحييت بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع

ذلك سما وقد توعرت هذه المسالك حتى صار اللفظ في الواضحات فضلا عن المشكلات
 الأقرب إلى المنسوبين إلى العلم من جبل الوريد ولسان حالهم يعلن أنه ليس لهم عنها من جديد
 لما جابوا عليه من مخالفة سنن السابقين وإن طردوا إلى أرض الشهوات والطمع فبما يابى التلذذ
 والمفردين نسال الله تعالى أن يعاقبنا من ذلك وأن يضيئنا من ظلم هذه الممالك وأن يوفقنا
 إلى ما كان عليه اجتماع من صالح العمل ومجانبة الذل أنه أكرم مسؤول وأرجى أمول
 وهذا وقد لوحثت بالقبضة الحاملة على هذا التأليف وبيانها في ما كنت عاكفة في مجاورتي
 الثلاثة سنة اثنين وأربعين وتعمها تروفت إلى قسوى صورتها ما أقولكم فيمن تزوج غير بالغة
 ثم أشهد عليها أنه أقبحها حال صدقاتها فهل مع هذا الاتهام وهل لاوسى مطالبته بالهر
 والدعوى به عليه وهل له لو لمّا كان يقول له يا كاتب يا عديم الدين أم لا فذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته أن بلغت مصلحة دينها وما لها صفة ضهار ولا شاهد عليها ولم يكن قوسى
 مطالبته بالدعوى عليه وقوله ملاذ كرمه التحريم الشديد بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين كقوافيع زلات العزير الشديد الاتق به والزجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالعواب وكتبه فلان ثم دفعته إلى صاحبها فترقت في أيدي جماعة أصدقاءه للصادر منه ذلك
 فهدوا والتعرب إليه بالكذب على الله وسببهم الذين ظلموا أي متقلب يتقلبون فاعترضوا
 ما كتمته وشنعوا به عند العوام وهو ما علمهم حتى قال بعض مجاز فهم أحواء هذا الاقتناء
 كفر وعلمه أنه يقتضي إن قاتل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم
 اهترسوه بأمر أخرى منها كيف يكتب المفتي التعزير الشديد والتعزير راجع إلى رأى
 الحاكم في الشدة والضعف ومنها أن من صدقه ذلك منه لا يعنى عليه ومنها أن الجواب غير
 مطابق للسؤال هذا ما نقل إلى وسمعت من اعتراضاتهم وهي فلا تعال على غياوة قائلها غنية
 عن التعرض لها برد أو ابطال لكن أحبيت في هذا التأليف تخوير الانطاط المكفرة التي
 ذكرها أصحابنا وغيرهم فان هذا باب متشرب جدا وقد اضطربت فيه أفكار الأمة وعباراتهم
 وزلت فيه أقدام كثيرين ونظير امره وحكمه كان حقيقا بالافراد لا بالتأليف ولم أرا أحدا عرج
 على ذلك فقد صدقت تسهيل جمعوه بيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه وضعت إلى ذلك
 فوائد عر علم افكرى القاتر واستنجدنا نظرى القاصر أسأل الله أن يجعلنى من هداة مهتدى
 به وأن يرفى من أوصل الخير لهذه الأمة بسببه أنه جواد كريم رؤوف رحيم خافوا الزلات
 وراحم العثرات فقلبه التكلان ومنه التأييد والامتنان والبه المفرغ في المهمات ومن
 فيض فضله تغفر أسباب السداد والعصمة في الملمات واتكلم أولا على الحكم النى
 أدينه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال لمسلم يا كافر فانه الأصل الذى
 أخذت منه ما شئت إليه في الجواب من التمسك بل ثم نقبه برد ما ذكره من الشبه ثم بخبر
 بقية اللفاظ التي تصح من الناس مما اتفق على أنها كفر أو اختلف فيه فتقول عبارة

الى الله تعالى ان يرتفع له من التهمة وانه اذا قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كذولاه هي الاسلام
 كفرا وقدم مع انه سبى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لأخيه يا كافر قد بابه بها أحدهما
 والذي رماه به مسلم فيكون هو كفرا انتهى ونسبه النووي في الروضة وعبارة قال المتولي ولو
 قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كذولاه هي الاسلام كفرا انتهى واعتقد ذلك المتأخرون كابن
 الرفعة والقسمولي والتتائي والاسنوي والاذري وأبي ذرعة وماحب الأتوار وشارح
 الأتوار بل كثير منهم كانتا في القسمولي وساحب الأتوار وغيرهم جزوا به من غير
 عز ولم ينفرد المتولي بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جميع من أكبر الأصحاب منهم
 الاسناذ أبو اسحاق الاسفرايني والحلي والشيخ نصر المقدسي وكذا الغزالي وابن دقيق
 العيد بل قضية كلام هؤلاء انه لا فرق بين أن يؤول أو لا وسبقهم لك من كلامهم الذي أذكره
 عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تخرير ما غلبا قلت
 لا محالة فان المطلق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة
 الاذكار لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر يحرم تخرير ما غلبا فتكون عبارة
 الاذكار شاملة للكفر أيضا ونكتة التعبير بالتحريم التلخيص قصد التعمول للعامة التي
 يكون فيها كفرا وغيرها واذ تأملت هذا التفرير ظهر لك حسن ما قلته في الجواب المذكور
 من قولي فيعز إلى آخره حيث فرغت على التحريم ولم افزع على الكفر لان التحريم هو
 الامر المحقق وأما الكفر فقد يوجد عند عدم التأويل وفلا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم
 يؤول تعين التفرير على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا الدفع الاعتراض
 السابق وهو كجاء فرع التعزير على الحكم بالكفر وسيأتي لذلك مزيد فان قلت يؤيد
 ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشراف في باب التذوق وأجمع كل من اخفق عنه من أهل
 العلم على أن الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التعزير ولا حد عليه
 ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت قد عرفت مما تقدم في عبارة الاذكار ان عبارة
 كهذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق لا ينافي
 المفصل ثم رأيت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس
 ما تقدم أي عن المتولي انه اذا قال له بلا تأويل انه ~~كافر~~ لا جعل الاسلام يهودية أو نصرانية
 فتأمل انتهى فجاءه مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وحمل هذا المطلق على
 ذلك التفصيل أخذابا القاعدة الأصولية الشهيرة فان قلت عبارة النووي عما الله عنه في شرح
 مسلم قد تنافي ما تقدم وحاصلها ان هذا الحديث بمعناه العلماء من المشكلات من حيث ان
 ظاهره غير مراد فان مذهب أهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كاتل والزنا وكذا قوله لأخيه
 يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام (أحدها) انه محمول على المستحل ومعنى يا عيا أي
 بكلمة الكفر وكذا حار عليه في رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر بما هو حار ورجع جمعي

(الثاني) رجعت عليه تقييده لأخيه ومعه نسبة تكفيره له (الثالث) انه محمول على الخوارج
المكفرين المؤمنين وهذا قد اتفقوا على ما مضى عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر ومن المحققون ان الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع (الرابع) معناه
انه يؤثر الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكفر بها أن يكون عاقبة
شؤمها المصير الى الكفر ويؤيد رواية أبي عوانة في مستخرجها على مسلم فان كان كما قال ولا فقد
باه بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب الكفر على أحدهما (الخامس) معناه
قد رجعت عليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن
كافرا فكانه كفر نفسه امالانه كفر من هو مثله وامالاه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
اطلاق دين الاسلام انتهى ومنازعة السبكي في بعضه في تناويه بنية على رأي انتخذه مذهبها
واعترف بأنه خارج عن قواعد الامام الشافعي وهو ان من كفر أحدا من الاشرع المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان مؤثلا وقد بسطت الكلام على ذلك في كلتي الصواعق المحرقة في الرد على
الرافض وغيرهم قلت لا تنافي في عبارته المذكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد اطلاق دين
الاسلام هو من التأويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلمه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لما قاله المتولي بالمستحل كذا قيل وأقول ان أريده أنه تقييد للفهوم فظاهر وألا فطوق فليس
كذلك وبيانه انه اذا قال يا كافر مؤثلا بكفر النعمة أو نحوه كان مع ذلك حراما جاعلا أخذ بما
مر عن ابن المنذر فان اعتدله حيث قلنا انني القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام
الجميع عليه فان قلنا يا مشرك أو أن يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمل أن نقول بالكفر
هنا وبذلك انحرمة ذلك معلومة من الدين بالضرورة لأن أحد الايجل يحرر بما اذا المسلم
سما به هذا اللفظ الصحيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا
اللفظ من غير تأويل فان قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متبلي به وهو الاسلام كفر فلا
تراجع بين أحده في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤثر ولا قصد ذلك انتج ما أفاده كلام شرح
مسلم من انه ان استحل ذلك كفر والا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي بكلام الشيخين عن المتولي الامن حيث ان قضية كلامهما التكفير مطلقا في حال
الاطلاق وهو وان كان له وجه لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره أو به هذا ما يتعلق بالوجه
الاول من الوجه الذي ذكره في شرح مسلم وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي
لان رجوع تقييده اليه صادق بالكفر في بعض الحالات وأما الثالث فاعترضه الزركشي
بأن ما حكاه الاكثر ومنهم من تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما ساند كره في كتاب
الشهادات وينبغي حمل كلامه على ما ذكر لم يصدروا منهم سبب مكفر اذا لم يحصل الا مجرد
الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم لمن تحقق ايمانه من الله بالشهود ادهم بالجنة
فلا انتهى وأقول الخوارج لم يكفروا وغيرهم الا بتأويل ولم يهو الاسلام كفر او حيث

قال عليه في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم ان انكروا وصحبة أبي بكر رضي الله
 عنه في عيشه أو كفروا بالهامة أو ضلوا الامة فسد باقي معنائنا كاه وأما الرابع والخامس فلا
 ينافيان ما مر أيضا نظير ما سبق من انهما عموما على من أول وقوع في الحديث وبان لا ينافيان
 بالاشارة اليها فقد روى مسلم اذا كفر الرجل اخاه قسدا بهما أحدهما وفي رواية له أيضا
 رجل قال لأخيه يا كافر قد باعها أحدكما ان كان كمال والا رجعت عليه وفي رواية له
 أيضا ليس من رجل اذني لغير أبيه وهو يعلمه الا كفر ومن دعا رجلا بالكفر أو قال
 صدق الله وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية أبي حنيفة فان كان كمال والا قسدا بهما
 بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب الكفر على أحدهما ومعنى كذا الرجل
 أخاه نسبه اباه الى الكفر بصيغة الخبر فحوانت كافر أو بصيغة النداء ضويا كافر أو باعتقاد
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل السنة
 أهل الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومعنى باعها أحدهما أي رجوع بكافة الكفر
 كما مر والجزم بأنه لا بد أن يدعوا أحدهما بنية قوله في الرواية الأخرى ان كان كمال والا رجعت
 عليه ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منقولة أقيم البرهان على صدقها بخلاف
 الأولى اذ معناه كل مكفر أخاه قد اتجاها أن يكفر القائل أو المقول له ويرهن على صدق ذلك
 في الرواية الثانية لانه ان كان كمال والا كفر القائل أي بالمعنى السابق يسانه وقوله أو قال عدو
 الله نص كما قاله بعض الشارحين في أن نسبة الرجل غيره عدو الله تعالى تكفير له وكذا نسبه
 الى ذلك وبواقفه قوله تعالى من كان عدو الله فلا تنكحه الآية وسب أي آخر الكتاب ما لو قال
 انه عدو النبي صلى الله عليه وسلم ومر أن معنى حار رجوع والاستثناء قبل معنى أي لا يدعوه
 أحدا الا حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدرا في لم ينبت ذلك ويحتمل عطفه على ليس من
 رجل فيكون جارا به الى اللفظ وقد فسر الحلبي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي وقال
 ان أراد به أن الدين الذي يعتقه كفر كفر هو دون أخيه ان كان أخوه مسلما حقيقيا وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره فذلك غير مراد بالحديث اذ لا يبيعوا أحدهما بالكفر وحينئذ
 يعز واما قائل انتهى قائله فقدم مر بما فهم من المتولي وان التعزير انما يجب عند كون
 المقول له ذلك كافرا بالباطل فان قلت كيف يكون كافرا بالباطل وتبقى قلت يمكن بماؤه لا مشابته
 ان قلنا ان المرتد يجهل ثلاثا أي بالام ولا زالة شهة أو تغلب أو غير ذلك فان قلت قضية ان من قال
 لم رديا كافر يعز قلت قد يترجم ذلك لانه اذا ما وايداه وانما يجوز لا امام بالقتل ان لم يثبت
 ويمكن الفرق بأن المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام أصلا بخلاف من أظهر الاسلام
 وان كان كافرا بالباطل ونوع ذلك فالوافق للقواعد انه حيث ثبت كفره بالباطل كان حكمه حكم
 المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وقد فسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي
 أيضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم أي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر يبدعه

أزعمها كان مخطئاً لا كافر انتهى وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحلبي السابق على غير
ما مر بأن يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلماً حقيقياً أى فى اعتقاده وقوله وان كان يظن
الكفر ولا يظهره أى فى اعتقاده وحيث قد اتضح قوله وحيث قد يعزى القائل وهذا التأويل
متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسّر ابن رشد من أكبر أئمة المالكية الحديث بما وافق كلام
التولى أيضاً حيث حمل الحديث على أن من قال ذلك كفر حقيقة لكن فبين كفر أخاه حقيقة
لأنه ان كان المقوله كافر فقد صدق والا كافر القائل لأنه اعتمد ما عليه المؤمن من الايمان
كفراً واعتقاد الايمان كفراً كقول الله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وقال
غيره من أئمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير القائل على القول بأن الدعاء على غيره
بالكفر كفر واعتز به بعضهم بأن الله اعياهم كقولهم على القول بذلك من جهة انه لما دعا
بالكفر كأنه رتبوه الرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الحلبي والغزالي الذى
ذكرته عنهما أن القائل حيث اعتقد أن المقوله مسلم كفر مطلقاً وان أقول لكن ما مر عن
التولى اوجه وقال ابن دقيق العيد فى قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعا رجلاً بالكفر وليس
كذلك الا حاربه عليه أى رجع وهذا اوعيد عظيم لمن كفر أحد من المسلمين وليس هو كذلك
وهو ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا فى العقائد وحكموا بكفر بعضهم بعضاً
وخرق حجاب الهيبة فى ذلك جماعة من المشوبة وهذا الوجه لا يحق لهم ثم نفل عن الاستاذ أنى
احقاق الاسرافين من أكبر أصحابنا انه قال لا كفر الا لمن كفرنى قالور ربما خفي هذا
القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح الذى ينبغي أن يجعل عليه انه لمج هذا
الحديث الذى يقتضى أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا قوله
عليه الصلاة والسلام من قال لأخيه يا كافر قد بامها أحدهما وكان هذا التسليم أى الاستاذ
أما احقاق بقول الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين اما المكفر أو المسكفر ما ذا
كفر فى بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع بأنى لست بكافراً الكفر راجع اليه
انتهى فتأمل تجد صريحاً فيما مر عن التولى وفى أن ابن دقيق العيد موافق على ذلك وفى أنه
لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر المقدسى فى تهذيبه فى كتاب الصلاة صريح فى
ذلك فانه لم يشهد التكفير الا بما اذا كان المقوله ذلك ظاهر العدالة لكن الاوجه ما مر عن
التولى من التفصيل وفى كفى الخوارزمى لوقال لست من أمة محمد ولا أعرف الله ورسوله وأنا
كفار وبرى من الاسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهر الا أن يزعم انه أراد انه ليس منهم
قطعا بل نأوا عنه ولا يعرف الله ورسوله على طريقة أهل الاصول أو نحو ذلك فجاءوا به ولاننى
لمزيد ابن المقرئ اعتراض على الروضة أحبيت ذكره مع التنبيه على رده وعبارته قال فى الروضة
قال التولى لوقال للمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لانه سبى الاسلام كفراً ذكرنا التولى عنه ولم
يعله ولم يعز الى أحد قال فان أراد كفر التهمة والاحسان فلا انتهى ولا نسلم قول الروضة

لا معنى للاسلام ككفر فان هذا المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما هو مراده من لفظه
 انما است على دين الاسلام الذي هو حق وانما أنت كافر بذلك غير الاسلام وانما هي دين
 الاسلام مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فيبقى منه كونه
 على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعزى هذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم
 على ما قلناه أن من قال لا ما يدان بالحق ككفر لانه معنى العبادۃ فسق ولا أحسب أحد يقوله وانما
 يريدنا نلتفت في شغل مع عبادتكم ما هو فسق لأن عبادتكم فسق وأيضا فكيف يحكم عليه بالكفر
 بالطلاق هذه الكلمة المحملة للكفر وغيره واحتمال غيره أكثر وأظهر وانما يصح المعنى
 الذي ذكره لو قل هو دين أو نصراني مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد إلا أن دينك وهو دين
 الاسلام ككفر وأما المسلم فلا يريد هذه أصلا انتهى كلام الفقيه وللشدة بأنه مبني على ملزمه من
 أن معنى لفظه ما ذكره وليس معناه ملزم بل معناه يمتنع ما بالكفر وهذا كما ترى سادق
 بأن ما انتفت به من الاسلام يسمى كفرا أو بأن لم تصف بالاسلام من أصله وهو الذي زعمه
 ولا أثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لأن وصفه به بالكفر مع مشاهدة
 الاسلام منه وعدم تأويله فريضة ظاهرة على تسمية الاسلام كفرا فقلنا بما دل عليه لفظه من
 بواسطة القرينة المذكورة وألقيا النظر إلى ما به صديقه الكلمة بين الناس لأن هذا
 لا تعويل عليه في هذا الباب وقلنا أنه أنت حيث أطلقت هذا اللفظ ولم تقول كنت كافرا تتضمن
 لفظك تسمية الاسلام ككفر وان كنت لم تهمل ذلك لانا انما نحكم بالكفر باعتبار الظاهر
 ونفسك وعدمه انما ترتبط به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما هو مراده ومعنى لفظه الى آخره بل ذكره المراد لا وجه له هنا البتة
 لماسفر رناه بأن حكمنا انما هو باعتبار اظهار فلا يبحث عن المراد ولا يندرج عليه حكما ظاهرا
 وان دفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام وأما ملزمه من الزوم
 المسد كورفعه صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لأن العبادۃ لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في آن
 واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان أعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن
 اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد يا فاسق تسمية العبادۃ
 تباخلاف القول لمسلم يا كافر فانه ظاهر في الوصف ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلم
 ية الاسلام كفرا وانما يجب منه رد بان اللفظ اذا كان محتملا لمان كان في بعضها أظهر
 عليه وكذا ان استوت ووجد لأحدهما مرجع وهو هنا ما من وصفه بالكفر مع حمله
 ما هو عليه من الاسلام وقوله واحتمال غيره أكثر طاهر وقوله وأظهر ليس في محله كما تقرر
 له وانما يصح المعنى الذي ذكره الى آخره بوجه ما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقوله وأما
 علم لا يريد هذه أصلا ليس في محله أيضا لان الارادة وعدمه الاشغال لتأنيها فاذا تقرر ذلك
 كما يابا كافر بما لم يقصد في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن التولى هو الحق

الذي لا يحيد عنه وان كلام جمع من الاصحاب صريح في كفر قائله مطلقا وان مامرا من عبارة
الاذ كر وشرح مسلم وغيره ما لا يخالفه ظهر لك ان ما أقبت به في باعديم الدين حق ظاهر
لا يسمع أحد انكاره وان من أنكره فقد انكسر على هؤلاء الأئمة الذين هم أبوا في الدين لكن
المعتزليون على لا يعتزمون أحد من المتأخرين ولا من المتقدمين في مسم أسوة والحمد لله على
ذلك فمن قال لا خير باعديم الدين تقول له ما الذي أردت بذلك فان قال أردت أن ما هو عليه من
الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تسلم والاخر بنا عنك وان قال أردت أنه لا دين له في
الأمم لانت ونحوها فانه لا لا كفر عليك لكن عليك التعزير الشديد للاتقي بك وان قال لا ينفق
قلنا فهو لا يعتقد انه يحل لك أن تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى
عليك بناء على ما مر وان قال لا أستحل ذلك أو كان مما يخفى عليه فليس كفر ارا الى هذا التفصيل
كلام المستماد بما قررته في با كفر اشترت قول في الجواب السابق بل ربما يكون قوله باعديم
الدين كفر او اذا اتهمت حقيقة ما أجبت به فان رجع الى رد كلام المعتزلين وهو ربما كثر وكونه
بالتخيال أشبه غني عن الرد لكن في ضمن رد فورا ندفا ما قول من قال هذا الاقضاء كفر لا قنضائه
ان قائل هذا اللفظ يكفره مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فيه وعليه بأمرهم ان
دعواه اقضاء قول رجما الى آخره الكفر مطلقا بحجاجة وجهه بدلولات اللفظ فان مدلول
ربما انه له حالة يكون فيها كفر او حاله لا يكون فيها كفر او هذا جلي واضح فلا تغيل فيه لان الكلام
فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية من الاتقان والتحرير ومنه ان احتجاجة بما ذكره مكفوله
صريحاً بانه كفر مسلما من غير تأويل لان المعنى اذا أفتى بحكم فلا يخلو ما أن يكون حقا أو خطأ
فان كان حقا فلا كلام في تكفير مكفروه وان كان خطأ فكذلك وان تعدد الخطأ لا يلزم تعدد
تكفير أحد بعينه اذا لم يفتى على معين والتعجب من جزافه كيف يكفر غيره ويستدل بما
يسفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الإشارة الحفية ولم تهمل في الجواب كما فعلت هنا
ولا أطلقت القول بالحكمة كما في الادكار قلت اشارة الى انصار وحذر من الوقوع في ورطة
الاطلاق فان النووي قال في آداب المفتي في الروضة واد كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب
فانه خطأ بالاتفاق وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلم من صورة الواقعة اذ لم يكن في الزعنة
تعرض له انتهى وليس الاطلاق في المصنفات كالاتفاق في الفتاوى فان الناظر في المصنفات
لا يقتص على مصنف واحد والا كان قصور اختلاف المسئلة قائله لا دابة له في النظر في
المصنفات حتى يعلم حكم واقعته وانما الواجب عليه رفعها للمفتي في أفتاؤه وأطلق له في محل
التفصيل أجاء الى الوقوع في الخطأ فكان المفتي مخطئا انصافا وأيضا المصنفات يكثروا مسائلها
قلو كذا المصنفون في استيعاب سائر تفاصيل في كل مسألة لتق عليهم بل يحجز عن ذلك
قدرتهم فساغ لهم ذكر أصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب اتكالا على فهم التفصيل
من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وأيضا قد نعلم أصل في الجواب تفصيلا

واضحاً قد استرعى المكفر عن العامة حتى لا تطرق اليه افهامهم فان غالب فطرهم سلبية ولا يقصدون قولهم لبعضهم يا كافراو يا عديم الدين الا كفر التهمة أو بامن ففعله كفعل الكافر أو نحو ذلك مما لا يتنصى المكفر فأمر زيت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفر الحذر وهو و يعددوا عنه ولم يبين اهم الوجه المكفر استرأه عليهم لتلايحه أحدهم فيكون سباً له في أنه ر بما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل بهر بما ومن زعيمهم بأن ذلك كفر أبلغ وأولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء وأما الاعتراض على التفريع بالفاء بما مر فيه الجهل بالاحكام ومجذولات الانقاط أيضاً لان الحكم المحقق هو الحرمة وأما التسكير فأمر أخص يشترط له ما عرف فكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة ولا يفرع عليه وبفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانامته بقصد المنكسر ولم يطاع عليه بل ويندر وقوع المعنى المكفر من أحد من المسلمين كالمرو وذكر الفتوة اه انما هو خشية من وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندو وقلم أن التفريع على الحرمة هو الصواب الذي لا مزية فيه وأما الاعتراض بان المفتي كيف يكتب التذير الشديد والتعزير راجع الى رأى الحاكم في الشدة والضعف لجوابه وان كان لا يستحق جواباً لولا ما في جوابه من العوائد التي لا تنفي على ذي اب ان الحكم والقضاء أسرى المفتين لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم ظواهر الاحكام فضلاً عن دقائقها وقد قال الاذري عن قضاة زمنه ولا يعتبر بقضاة زمننا فاهم كعربي عهد بالاسلام هذا في قضاة زمنه فما بالك بغيرهم وقد أشار الى ذلك الفارقي أيضاً في قضاة زمنه مع تقدمه على زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا الى ما لم بلغه غيرهم صنف كتاباً في قضاةهم وصدرته بأربعين حديثاً فيه مزيد الذم والشدة الوعيد على أكثر القضاة وسبهم جراً القضاة لمن تولى القضاء ولئن سلمنا ان القضاة فيهم المفتون فلمفتي ان يكتب التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بهيرة على ان لا يهملنا وجها ان القاضى ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه صارا المفتي من القضاة كغيره والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى أمر الحاكم في الشدة والضعف ناسئ من الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لانه ليس راجعاً اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل بالتعزير ما يناسب معصيته من التغليب والتخفيف وانما الراجع اليه تعيين نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك فتأمله وتأمل هذا الإيهام الذى أوقع المعتزسين في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغفل في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة في المجموع والى روضة وأساسا المفتي ان يشدد في الجواب بلطف متأول عنده زجراً أو تهديداً في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره الصميرى وغيره قالوا اذ رأى المفتي المصلحة ان يقول للعاصي ما فيه تغليب وهو لا يعتد بظاهره وفيه تأويل جاز زجراً كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له

توبة ثم قال أما الأول فראيت في حنيه ارادة القتل فنعوا الساق فامسكينا قد قتل فلم اذنته
قال الصمري وكذا ان سألته فقال ان قتل عبيدي هل على قصاص فواسع ان يقول ان قتلته
قتلنا النفس التي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل عبده قتلناه ولان القتل له معنيان
وهذا كله اذا لم يرتب على الخلافة مفردة والله أعلم انتهى كلام الرضة وهو حري ان يتأمله
المعتزليون ويقيم مقامهم بجمان صحيحه ومن غيره من كلام الأئمة والامام سدرت منهم هذه
الخرافات وأما الاعتراض بان القاضى لا يبقى عليه فقد مر ما يتكفل برده بل لا يصدر ذلك
الا عن ترك الشريعة الغراء وراه طهر يا ونسما عنسيا لان القاضى امان ان يكون محقا
فالائتاء يؤيده وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه قاضى ضرورة
وحبر رنعه الى مستقيه ليقم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يفعل فرض الامر الى الله
تعالى حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضى في صورة السؤال خيم مدع على
آخروايت على الوصاية التي ذكرنا ثم افوضت اليه فليس متحا كما اليه حتى يكون له ادنى شبهة
في نوع من الشتم أو السب واما الحامل له على ذلك استطاعته على اعراض المسلمين وشههم
بالاقتضا القبيحة التي لاتصدر من ادنى العوام واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا
لسؤال فكلامه على لا معنى له بوجه حتى يتكلم عليه وضرر هذا المقت والغضب بمن الله سبحانه
يلحق الشخص الى ان يقول ما لا يعله ولا يفهمه نعوذ بالله من ذلك ونسأله العفو عما اقترعنا من
الزلات والجهالات انه جواد كريم رؤوف رحيم واذا قد انتهى الكلام على هذه القضية فلتنتقل
الى الكلام على بقية الاقاط والافعال التي توضع في الكفر عندنا وعند غيرنا اعتناء بهذا
الباب نظره وفي الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مر كلقدمته والسبب الباعث عليه
فتقول هذا باب واسع واكثر من اعنى به الحقيقة ثم اصحابنا كما تستعلمه (فن ذلك) العزم على
الكفر في زمن بعيد أو قريب أو تعليقه باللسان أو القالب على شيء ولو عمدا لعلنا فيما يظهر
فيكون ذلك كفرا في الحال كاتفه الشيطان عن الثقة وجرمه بغوى وغيره كالجلي ومهمه
الروابي وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كالم يحرك به لسانه هو حديث النفس
الموضوع من بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه محمول على الخاطا الذي لا يستقر كما
حمل الثقة الحديث عليه وقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور العزم على الكفر الذي هو
الجهل بالله الا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجهل بحجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب
ما أشعر بالجهل وان كان قلبه من مدر منه شيء عمدا كروايتي غمنا ايماننا لا ترى ان
الاستهزاء والهلل كغيرهما وكذلك الفعل الاتي فان اراد أو نصره وان عزم لا يكون كفرا
بغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يتجاسم
حقيقة اعلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم القول على موافقة
كبيرة فانه لا يفتى بان سب الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العداوة

فانما ليست شرطا فيها وكان وجهه ذلك ان الايمان التصديق وهو مستغفر العزم والعدالة
اجتناب الكبر مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك وهو ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال
البيهقي لو قال الكافر آمن بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشرط ولو قال
المسلم كبرت ان شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة
الردة وزعم انه اضره بولاية كفر ظاهر او باطنا وأقرهم على ذلك فقامه يتعلل في كثير من
المسائل وكان معنى قصده التورية اعتقده مدلول ذلك وقصد ابوري على السامع والافالحكم
بالكفر باطلا فيه نظر ولو حصل له وسوسة تردد في الايمان أو العان أو تعرض بقلبه لبعض
أوسب وهو كرهه لذلك كراهة شديدة ولم قد روى على دفعه لم يكن عليه شيء ولا أثم بل هو من
الشیطان فيستهين بالله على دفعه ولو كان من نفسه كما كرهه ذكر ابن عبد السلام وغيره
ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو فعل (ومها) كل قول أو فعل صدر عن
تعمد واستهزاء بالدين صريح كالسجود لله أو التمسح سواء كان في دار الحرب أم دار
الاسلام بشرط انه تقوم قرينة على عدم استهزاء أو صدره وما في الحلبة عن القاضي عن
النص ان المسلم لو سجد لله في دار الحرب حكم بردته ضعيف وواضح ان الكلام في المختار
واستشكل العزم من عبد السلام الفرق بين السجود للصنم وبين ما لو سجد للوالد على جهة
التعظيم حيث لا يكفر والعجود للوالد كما يقصده التقرب الى الله تعالى كذلك قد يقصد
بالسجود لله من كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليعرفونا الى الله ربنا ولا يمكن ان يقال ان الله شرع
ذلك في حق العلماء والآباء دون الاصنام قال القراني في قواعد كلنا الشيخ يستشكل هذا المقام
ويذهب الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يعيروا عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان الوالد وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غير بابا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى
وخر والله سجدا بناء على ان المراد بالسجود طاهر وهو وضع الجبهة كما مشي عليه جمع وأجابوا
بانه كان شرعا قبلنا وشي آخرون على ان المراد به الاصنام وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت
لوالده ولو في زمن من الزمان وشريعة من الشرائع فكانت شريعة الكفر فاعلم بخلاف
السجود لله والصنم أو الشمس فانه لم يرد وهو لا ما يشابه في التعظيم في شرعية من الشرائع فلم
يكر لفاعله ذلك شبهة لانه حقيقة ولا قوة فكأن كافرا ولا نظر قصد التقرب فيما لم ترد الشرع به
بتعظيمه بخلاف من وردت بتعظيمه فاندفع الاستشكال وتضع الجواب عنه كما لا يخفى
وفي المواقف وشرحها من صدق بما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان
غير مؤمن بالاجماع لان محوده انها بدل بظاها على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر
فلذلك حكمنا بهدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم
يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها ولا يطمع بالتصديق لم يحكم بمكفره
وما يبينه هو بين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه اعني الشيخ

عز الدين من ان العلماء كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته
وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيره وليس من هذا ما يفعله
كثير من الجهلة الطالبين من السجود بين يدي المشايخ فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء
اكان للقبلة أو لغيرها وسواء قصد السجود لله أو لغيره وفي بعض صور ما يقتضي الكفر عاملاً
الله تعالى من ذلك انتهى فانهم انه قد يكون كفراً بان قصده عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد
يكون حراماً ان قصده تعظيمه أو أطلق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
عن الاشكال في الوالد لا يأتي في العلماء لانه لم يتقل صورة السجود لهم قلت بل يأتي فيهم لان
تعظيمهم ورد في الشرع على انه ثبت لجنتهم السجود كما في قوله تعالى واذا قلنا للانس اسجدوا
لآدم فسجدوا وادم سلوان الله وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة
للاناس تعظيمهم السلام هو الله المالا كبر فقد ثبت لنفس العلماء السجود فكان شبهة وان كان المراد
في الآية بالسجود الاحتفاء عند جماعته وان آدم لم يكن هو السجود له وانما كان قبلة للسجود هم كما
ان السكينة قبلة لاصلاتنا (ومن المكبرات أيضاً) السجود التي فيه عبادة الشمس وبحوها فان
خلاص ذلك كان حراماً لا كفراً فهو مجرّد لا يكون كفراً ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم
قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا كفر بالسجود ولا يجيبه قتله وبأل عنه فان
اعترف معه بما يوجب كفره كان كفراً بجماعته لا بسجده وكذا لو اعتقدنا ان السجود ركعة ككفر
باعتقاده لا بسجده فيقتل حينئذ انضم الى السجود لا بالسجود هذا هو مقتضى إطلاق ما للشافعي
الله تعالى منه وجماعة سواء الكفر على الساحر ككفر وان الساحر يقتل ولا
يستتاب سواء أصر مسلماً أو ذمياً كل الذي يقال بعض أئمة مذهب المالكية والصواب انما
لا تقتضي مذهباً بين معقول السجود اذ هو يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الخاتمة
مع بيان ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من أصحاب مالك ومذهب أحمد
رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب الى مذهب مالك فيه وسيأتي في الخاتمة أيضاً كلام أهل
مذهب في ذلك (ومها) اتقاء المصحف في اتقا دورات لغيره ولا قرينة تدل على عدم الاستحرام
وان ضعفه والمصادر بها النجاسات مطاوعاً بل والتدبير الطاهر أيضاً كما مر ح به عنهم قال
الروائي وكذا المصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويزيده ما يأتي فيمن قال قصّة ثري يدخل
من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من أسماءه تعالى أولى بذلك في كون القاءه
في القدر مكراً وهذا مراد الروائي بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه والالتما
كانحو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه الطاهر
الإطلاق وان كان بعيد المدونة في ورقة من كتاب نحو مثلاً ليس فيها اسم مغفم وعبارة
الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الرافعي في القاء المصحف في القاد دورات لا يختص بالمصحف
بل كتب الحديث في معناه وقد ألق الروائي به أوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث

وما شغل عليه من أسماء الله أعظم انتهى وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة أنها
تضعف لكلام الروائي وأنت خير إذا تأملت أن الأمر ليس كذلك وأنه اعتاد كذلك تقوية
لما ذكره من الخلق كتب الحديث بالمصنف فكانه يقول هو أولى بالحكم عما ذكره الروائي
فمن ذكرها كما ذكر الروائي أوراق بقية العلوم الشرعية وإن كانت داخلة في كلامه
ومن ذلك يعلم أن كل ورقة فيها اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة يكون كذلك وإن
المراد بالمصنف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن والحديث أو نحوهما سواء أكتب القرآن
للدراسة أو لغورها وإن هذا الفعل فارق فساد شيء ذلك من كفر والدخول في الخلافة لنفس
ما هنا فإن قلت قد بنى ما تقرر قولهم يحرم الاستعجال في دفعها خاتم عليه اسم معظم ولم يجعلوه
كفرا قلت الفرق أن تلك حالة حاجبة وأيضاً فالأسماء يمنع ملاقات النجاسة للعظم فإن فرض أنه قصد
تضعفه بالنجاسة يأتي فيه ما هنا على الحرمة لا تنافي الكفر بكفر وكلامه المصنف ونحوه
في القدر لم يطبخ الكعبة أو غيرها من المساجد بنفس ولو قيل إن لطبخ الكعبة بالقدر الطاهر
كذلك لم يعد إلا أن كلامهم رجماء باله قال أمام الحرمين وفي بعض التعاليف عن شيخه أن
الفعل بمجرد كفره لا يكون كفراً قال وهذا زال عظيم من المعاقذ كونه للتنبيه على غلظه انتهى
وأقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضاً وعن غيره خلافاً
لمن نظرت به بذلك وقول الأذرع لم لا يقول ويجعل على محل صحيح لا يخفى على الفقيه استخراج
كونه يشير إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفراً وإنما الكفر ما استلزمه من التهاون
بالدين ونحوه وهذا تأويل صحيح وبه ينفع الغلط إلا أن الميرزا لا يخرج الإجراء (وهذا) التأويل الذي
ذكره سواء أصدر عن اعتقاد أو اعتاد واستهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم أو حدوث الصانع
أو نفي ما هو ثابت لا قدم بالاجماع المعامد من الدين بالضرورة ككونه عالماً أو قادراً أو كونه
يعلم الجزئيات أو إثبات ما هو متصف به بالاجماع كذلك كالألوان أو إثبات الاتصال والانفصال
له فارتفعت المعتزلة تسكر الصفات السبعة أو الثمانية ولم يكفروهم قلت هم لا يشكرون
أصلها وإنما يشكرون رزقاً يتناول الذات حلتها من تعدد القدماء فيقولون أنه تعالى عالم
بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة أن المحذور تعدد ذات قدماء لا تعدد
صفات قائمة بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الأشاعر في صفات البقاء والقدم والوجه
واليدن وبهذا أن تأملته أهل الجواب عن قول العزيم عبد السلام والمحجب أن الأشعرية
اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم والبقاء والوجه واليدن وفي الأحوال كالهامة
والقادرية وفي تعدد الكلام وانحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضاً واختلفوا في تكفير
بقائمة الصفات مع اتفاقهم على كونه حياً قادراً متكاملاً متقناً على كماله بذاته واختلفوا في تعليله
بالصفاء المذكورة انتهى فما أخذ عدم تكفير المعتزلة وتوجيههم المنى هو الأصح وإن جرى قول
بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الأئمة الأربعة أنهم لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل

زعموا بذلك انهم الموحدون المعظمون دون غيرهم وأما القدم والبقاء فأمر واعتبار به فلا
 يلزم على تبيينه نقص أيضاً وكذا في الوجه واليد ونحوهما فأتضح ما مشى عليه الأكثر
 وعدم تكفير بعض الأشعرية ببعض وقد أشار ابن الرقعة إلى مدرك القول بالكفر والقول
 بعدمه بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف بها انما يحكم بكفرهم
 لأنهم يعترفون بإثبات الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظراً إلى ان تفسير
 الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تأخير الذات فكفر والآنهم لم يعبدوا الله
 سبحانه وتعالى المزهة من النقص لأنهم عبدوا من صفته كذا وكذا والله سبحانه متزهة عن ذلك
 فهم عابدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكى عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد السلام
 قدس الله روحه انتهى وميل كلام ابن الرقعة إلى عدم التكفير وهو كذلك وان لم يلزم على
 هذا الاعتقاد نقص لان لازم المذهب غير مذهب كياي في زمن ثم قال الاسنوي الجسمة
 ملزوم بالالوان والاتصال بالاتصال مع انالأنه كفروهم على المشهور كما دل عليه كلام
 الشرح والروضة في الشهادات انتهى وسيأتي الجمع بين هذا وقول الثوري عفا الله تعالى
 عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفى أو أثبت ما هو من صفته في النقص كفر وما هو
 ملزوم للنقص فلا ومعنى إثبات الاتصال والانفصال يرجع إلى قول من قال الباري
 تعالى لا داخل العالم ولا خارج له ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والانفصال الجسمية والتخيرو هو محال فانفك عن الضدين كان الجمل ادلا هو عالم ولا جاهل لان
 مصحح العلم هو الحياة فاذا انتفت الحياة انتفى الضدان وهذا كإحدى ظاهري في تكفيرهما اثنين
 بالجهة فمكن شى الغزالي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعز بن عبد السلام في
 فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يختر جوههم
 من الاسلام بل حكموا بهم بالارث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم ونحو ذلك مما هم وأموالهم
 قال الزركشى وهذا بناء الشيخ على تفسير المتكلمين بالامان بما علم انه من دين محمد صلى الله
 عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم بكونه عالماً بالعلم أو كونه مرتباً أو غير مرتب
 ليس يدخل في معنى الامان وكذلك كونه في جهة أو ليس في جهة انتهى وبه يتأيد ما قدمته
 في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يصل في شى من آحاد
 الناس أو غيرهم فهو كافر لان الشرع انما عفا عن الجسمة لغلبة التجسيم على الناس وانهم
 لا يفهمون موجوداً في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعم الابتلاعه ولا يخطر على قلب عاقل
 فلا يعنى عنه انتهى وكالحلول الاتحاد كياي والحاصل ان في كفر سائر الفرق خلافاً بين
 أئمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفاء ومذهبنا انه لا يكفر الا نافي العلم
 بالجزئيات أو بالصدوم وزاعم قدم العالم أو بقائه أو النال في ذلك ومثكر البعث أو شى
 من متعلقاته كما يعلم مما يأتى من الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول أو الاتحاد

أو غيرهم كالماتنين بالإنسان وغيرهم من الطوائف المذكورة في الشفاء وغيرهم وانما ستركت
 ذكرهم لان كفرهم معلوم بما ترويه في الكتاب (ومن ذلك) بخدجوازي بعثة الرسل أو انكار
 نبوة نبي من الانبياء المتفق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كالخضر وعادل بن سنان
 وانما سترت عنهم وكتبت ذلك الشك فيه قال الخوارزمي كاذبه أو انكار رسالة واحد من
 الانبياء المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون على رسالتهم وأراد
 نفي الرسالة على سائر الأقوال فانه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا ان كذبت نبي
 أو نسبة تعدد كذب اليه أو محاربه أو شبه أو الاستخفاف به ومثل ذلك كاذبه الطلبي ما لم يمتنع
 في وقت نبي من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده ان لو كان نبيا أو انه
 صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة فيه كقوله في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين نفي ذلك باللسان
 أو القلب في تنبيه القضية وتوهم أو تكذيب نبي الله لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو
 ما يصريح به كلام العراقي شارح المذهب لكن كلام غيره ينافي مع أصل ذلك انهم صرحوا
 بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا شهود لان اعتبارهم لا من الجمود وهو
 مأمون في حقته صلى الله عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبت لم يثبت اليها وقال العراقي المذكور
 بل تكفر بتكذيبه قضية كلام غيره عدم كفرها لكن كلامه أو جملته لان تكذيبه ولو في الأمر
 الذي يصرح في عدم عصمته عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاظ الأعراب بما يقر به من ذلك لانهم كانوا يعذرون بقراب اسلامهم
 وصرح كلامهم هناك ان كون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بغيره صلى الله عليه وسلم ومنه
 يؤخذ شكك في عدم أحساننا كون الاستخفاف به كفر من خصائصه وقد حجب أخذنا من
 استخراة كلامهم بأنهم كثيرا ما يدعون شيئا من خصائصه ويكون المراد به ما يختص به من هذا
 الانبياء من بقية الأمم وقد عدوا من خصائصه أيضا ان من ذاب حضرة كفر وظرفيه في الروضة
 ويحجب بان هذا الظاهر في الاستخفاف فكان كفرا ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء كذلك
 ويعود الاشكال والجواب المذكوران (ومن ذلك أيضا) بحد آية أو حرف من القرآن مجمع
 عليه كالماتنين بخلاف البسمة أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه منه فان قلت قد أنكر ابن
 مسعود كون المعوذتين قرآنا فكيف يكفرنا فيهما قلت قال الثوري في المجموع ان نسبة ذلك
 لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه انه لم ينفرد
 الاجماع عندنا بذكره على كونهما قرآنا وأما الآن فقد استقر وصارت قرآنيتهما معلومة
 من الدين بالضرورة فذكرناهما عالما كان أو أميا مخالفا للمسلمين على ان ما روى من
 انكاره انما هو انكار لرسمهما في مصحفه لا لكونهما قرآنا كما قالوا الشيخ أبو علي ابن أهريرة
 والقاضي أبو بكر الباقلاني في زنه كانت الستة عنده لا تثبت في المصحف إلا ما أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يثبته أو كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سمع أمره به وفي وجهه حكاه القاضي حنين

في تعذيبه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب الشيخين وعثمان وعلى رضي الله عنهم فقال
من سب الصحابة فهو من سب الشيخين أو الحسين يكفر أو يفسق وجهان كذا في النسخة
وصوام ما اختلفت في معجمه فمروفتون يعني عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم عبارة بغوي
من أنكر خلافة أبي بكر يلعن ولا يكفر ومن سب أحدا من الصحابة ولم يستحل فسقوا واختلفوا
في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي أن يكون الخلاف إذا سبه لأمر خاص به
أما لو سبه لكونه صحابيا فيبقى الطعن منكزه لأن ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روي الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان
السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال يقول الله تعالى من أدى لي بوليا فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد استحل عماري ولا شك أننا
نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحدا منهم فقد آذانا الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب
على المحارب لم يعد ولا يلزم هذا في غيرهم إلا من خصصت ولا به باختبار الصادق انتهى وما يفتنه
من الطعن بالنسبة لظاهره لا ومعنى ومن الاطراف بالمحارب ظاهره لا لا قتلا وسأقي في ذلك
بسط آخر (ومن ذلك) أن يستحل محرما بالاجماع كالخمر والواطء ولو في علوكه وان كان أبو حنيفة
لا يرى الحسد لأن ما أخذ الحرمه عنده غير ما أخذه أو يحرم حلالا بالاجماع كالنكاح أو يفتي
وجوب يجمع على وجوبه كركعتين الصلوات الخمس أو يفتي بوجوب ما ليس واجب بالاجماع
كصلاة مائة بأن يفتي بفرضيها كفرضية الخمس يخرج معتق وجوب الوتر ونحوه وكصوم
شوال هذا ذكره الرافعي زاد النووي في الروضة أن الصواب تيميده بها إذا جهده معاملة
يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا بخلاف ما لا يعلم كذا في أن لم يعرفه كل
المسلمين فان جهده لا يكون كفر انتهى وما زاد ظاهره وخرج بالجمع عليه الضروري كاستحقاق
نبت الابن السدس مع نبت الصلب وتحریم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدهما كما يشتهى في شرح
الارشاد مع بيان أنه هل النكاح في جاحدهما بهلا أو عتادا ومع بيان رد قول البلقيني أن نكاح
المعتدة معلوم من الدين بالضرورة وأنه قيد استحلال الله ماءه والاموال بما لم يتشأن من تأويل
ظني البطلان كما تأويل البغاة والضروري أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى (ومن ذلك)
أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانكارها لا يكون كفرا ويحل هذا كله في غير من
قرب عهد بالاسلام أو نشأ اديبة بعيدة والاعتراف بالصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما يظهر
لأن انكاره حيث شذ فيه تغليل للامعة وسبأني عن الر وسنفس القاض عياض أن كل
ما كان فيه تغليل الامتيكون كفرا ثم ذكره الشيخان كلاهما في استحلال الخمر استبعده
لامام بالاسلام كفر من رد أصل الاجماع ثم أوّل ما ذكره عما إذا صدق المجمعين على
أن الخمر يمت في الشرع ثم حمله فانه يكفر ورد الشرع قال الرافعي وهذا من مع فليحرمه أن
في سائر ما حصل الاجماع على اقتراسه أو تحريمه فتقاد وأجاب عنه أبو القاسم الرضائي بأن ملخص

التفتكير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة ما لم يشرع به من الدين شر و هو قوله تعالى
 دقيق العبد سأل الاجماع ان يحسم التواتر كاصلا كفر منكرها مخالفة التواتر لا مخالفة
 الاجماع وان لم يحسم التواتر فلا كفران فيها و فرقى الزركشي بين تكفير منكر الاجماع
 أي المجمع عليه وعدم تكفير المنكر أصل الاجماع بان منكر الحكم واقف على كون الاجماع
 جهة ثم أنكر اثره المترتب عليه فكفرنا بخلاف منكر الأصل فانه لمواقف على شيء البتة
 انتهى وفي فرقه نظرا لا قضاة أن من منكر الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بجمية الاجماع
 وهو خلاف قضية الخلافة وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم ضروريا
 وليس كذلك الذي يتجه هو ما أشار إليه الجواب الاقل من أن المخطئ التكفير انكارا ضروريا
 سواء أسبق منه الاعتراف بجمية الاجماع أم لا فان قلت هل بقي من فرقى آخر بين الحكمين
 أصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكارا الحكم المجمع عليه الضروري حيث كان كفرا
 قلت نعم وتقدم قبله مقتضى ادا النظام وغيره انما أنكروا كون الاجماع مجفرا منهم
 أنه لا يستعمل الخطأ على أهل الاجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا استدبل به على
 ذلك يستعمل التأويل فالاجماع الذي أنكروه هو قطايق العلماء على تفرقتهم وكثرتهم على
 رأي نظري وهذا ليس كانسكارا ضروريا الذي هو قطايقهم على الاخبار من محسوس على
 نقل التواتر وذلك قطي لحصول العلم الضروري به والقدح فيه يسري الى ابطال الشرع من
 أصلها قطايق العلماء على رأي واحد نظري لا وجوب العلم القطعي الا من جهة الشرع فلم يكن
 انكسار كونه من أصله جهة ولا انكسار فادته القطع مع الاعتراف بجميته مكفرا على الأصح
 بخلاف انكسار الضروري فانه يجر الى انكسار الشرعية بل الشرائع كلها فان ثم كن كفرا
 كما تروى فالتفريق بين انكار أصل الاجماع أو كونه جهة قطعية بين انكار الضرور
 وبما ترونه يعلم رد نظير الغير الى كفر باحد المجمع عليه بان النظام أنكر كون الاجماع جهة
 فيصير مختلفا في وجهه ان النظام لا ينكر الحكم كالمسرح على النقل فهو بهذا الانكار
 مبتدع شال فلا نقل لا انكار ولا خلافة فان قلت ما في حكم الاجماع أخضا لامن ياحد المجمع
 عليه لان الأول ليس معه اعتقاد بخلاف الثاني فان ابا عبد الله يقتضي سبق الاعتراف
 والاعتقاد قلت اذا تأملت ما سبق من التفسير علمت ان المخطئ في التكفير انما هو انكار
 الضروري المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع من أصله أو جيبته أو المجمع عليه
 الغير الضروري فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوجهه كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا
 المقام ان من أنكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع انكاره الى انكار شرعية الشرائع كان كفرا
 عزوة قول أو وجوده أبي بكر ومحمد وقتل عثمان وخلافة علي وغير ذلك مما علم بالتصلي ضرورية
 وليس في انكاره جهد شرعية لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه أكثر من الكذب
 والاعتقاد كانسكارا شام وعبادو جهة الجمل ومحاربة على من حاله فهم ان اقترن بذلك اتهامه

لأننا قلنا وهم المسلمون أجمع ككفر كافٍ الشفاعة وغيره ليس بانه الى ابطال الشريعة وليس هذا
 كمنكر أسرار الاجماع لانه لا ينهم جميع المسلمين بل ولا ينهم وانما ينكر اجتماعهم وقواضيمهم
 على شيء وان يرجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه كما كانكار
 انطوار حج حديث الرجم فان كان انكارهم الرجم ككفروا لانه حكم من أحكام الشريعة مجمعة
 عليهم معلوم من الدين بالضرورة وان أنكروا وانقضوا عتروا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة
 بدليل آخر لم يكفروا بالملة متبرين بذلك انما هم لنا قلنا وهم المسلمون أجمع واذا تدبرت هذا
 الذي قرره وانقضت قواعدهم ظهر لك انه أحق بالاعتقاد والتصويب مما ذكره بعض
 المتأخرين وغيرهم في هذا المثل وسأني لهذا المصنف زيادة تحقيق وتوضيح في تعليق البغوي
 من أنكر السنن الاربعة أو صلاة العيدين بكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معسومة من
 الدين بالضرورة والاشكارية الصلوات هلمنه انما لم ترد الا بمقتضى هذه الصفات والشروط لم ترد
 بنص على موثر ككفر أيضا اجماعا كما يؤخذ من كلام الشافعية والعمول (ومن ذلك) أي هذه
 الضرورة أن يعتقد في شيء من المكوس أنه حق قال ويجزم تسميتها بذلك انتهى وقضية ذلك
 أن مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسألة مما فسد ضرب من
 التأويل وهو أخذ الامام على نية الزكاة أما فيما لا تأويل فيه بوجه فينبغي ان يكون تسميته حقا
 كفرا (ومن المكوران أيضا) أن يرضى بالكفر ولو تسمنا كان بسأله كفر يريد الاسلام أن
 يلقنه كلمة الاسلام فمفعول أو يقول له اسبر حتى أفرغ من شغلي أو خطي لو كان خطيبا وكان
 يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الحلبي الآتي قرينا قد يدل
 على أن اشارته عليه بان لا يسلم اذا كانت لكونه عدوه فبشر عليه بما يكفره وهو الكفر بمنعه
 عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظروا الذي يظهر انه يكفر بذلك وان قصد ما ذكرناه كان
 متبينا في قنائه على الكفر وليس هذا كسألة الحلبي الآتية خلافا لنوجهه لان تلك فيها مجرد
 تنقطع وهذه فيها توجب الى البقاء على الكفر أو يشير على مسلم بان يرتد وان كان مرتدا لردة كما
 هو ظاهر أو يكفره على الكفر على الاصح أو يطلب منه أو من كافر الكفر كما صرح به اذ لم حيث
 قال في يهودي تنصرف في قول يطلب بالاسلام أو بالعود الى ما كان عليه والتعبير عن هذا القول
 يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي أن يقال هو مطالب بالاسلام أو بالعود الى اليهود فان طلب الكفر
 كفر انتهى بخلاف ما لو قال اسلم عليه الله الايمان أو لكافر لارزقه الله الايمان فانه لا يكون
 كفرا على الاصح لانه ليس رضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر أو العقوبة عليه هذا
 ما ذكره الشنجان وانت خبير من قوله لانه ليس رضى بالكفر الى آخره أن جعل ذلك ما اذا
 لم يدكر ذلك رضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر من غوى كلامهما انه لو أطلق ولم يجه
 على وجه الرضا بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر
 ولو رضى كافرا بالاسلام أو أكره كفرا آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكفر بذلك مسلما

ورغب في عبادته في العزم على فعل كبيره وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب
 معهم الخمر ويأكل لحوم الخنزير اذا ارتكب كباثرا لم يرتكبه كفر ولا يفسد بها اسم
 الايمان بل اسم المدح كقوله ديني وولي ونخلص وموفق على الاطلاق فاذا مات فاسم المخلد
 في النار خلافا للغوارج فانهم يحكمون بكفره وللعتره فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر والفريق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومنعوا عنه باسم مدح عما ذكره مطلقا
 أو مقيدا **(فتبينه)** ما ذكر في حقه عدم التلقين وفي الاشارة هو ما نقله الشيخان في الروضة
 وأصلها عن المتولي وأمره وهو المفسد مدويه جزم البغوي وأما في باب الفصل من المجموع من
 ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول كما قاله الزركشي خلافا لقول
 الاذري والتصويب ظاهر فيما سوى اشارته بأن لا يسلم ومن جزم أيضا بالكفر في ذلك الخبر
 الرازي ونقل عن بعض العلماء انه ينبغي ان لا يطول المدة في كلة لا يحصل الانتقال من الكفر
 الى الايمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسئلة لارزقه الله الايمان استشكل بما اذا قل
 لمسلم يا كافر بلانا ويل ويحياي بأن الكفر ثم انما جاء من تسعة الاسلام كفرًا كما مرهنا ليس
 فيه ذلك ويجوز ان يدانجها ما قدمه من انه لو طلب ذلك للرضى بالكفر كان كفرًا ويؤيده
 أيضا ما دل عليه كلام الحلبي من انه لو تقي مسلم كفر مسلم فان كلف ذلك كما يتسنى الصديق
 اصدقه ما يستحسنه كفر لان استحقاق الكفر كفر وان كان كما يتسنى العدو اصدقه ما يستعظمه
 لم يكفر فاذا أسلم عدوه الكافر فخرن المسلم فذلك وتقي انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لان
 استحقاقه الكفر هو الذي يحمله على ان يتنصا له واستحقاقه الاسلام هو الذي يحمله على ان
 يكرهه وانما يكون تقي الكفر على وجه الاستحقاق له وقد تقي موسى صلى الله على نبينا وعليه
 وسلم ان لا يؤمن فرعون وزاد على الله في قضا الله بذلك بقوله ربنا اطمس على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم فلم يضر ذلك ولا قاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ولا يجوز ان موسى
 على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام لم يعدم ايمانهم
 فلهذا قد عدوا الكلام حين انطوت عاقبته وقد يجب بانه وان كان شرطا من قبلنا الا انه لم يرد
 في شرعنا مما يخالفه فيكون جهة على الخلاف وبأن الاصل في السؤال طلب حصول ما ليس
 بجاهل فلا نظر للاحتيال المذكور على انه ورد في القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع
 الا بعد اربعين سنة من السؤال وأيضا قوله تعالى قد اجيب دعوتكما المتان علمهما
 بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يمتنع عليه بانه استجب له فيه فان قلت
 مقرر أو لا في مسألة تسليمه الايمان أو لا رزقه الله الايمان ينفيه ما انتفاء كلام الاحياء
 من انه لو كان كافرا معينا في وقتنا كفر ولا يقال بلعن لكونه كافرا في الحال كما يقال للمسلم
 رحمه الله لكونه مسلما في الحال وان كان يتصور انه يرتد لان معنى رحمه الله ثبته الله على الاسلام

الذي هو سبب الرحمة لا يقال ثبت الله الكفر على الكافر الذي هو سبب العقوبة لان هذا سؤال
 الكافر الذي هو سبب العقوبة لان هذا سؤال الكافر وهو في نفسه كفر انتهى قال الزر كشي
 عقبه فخطن له هذه المسئلة فانها غير مية وحكمها متجه وقيل فيه جماعة انتهى قلت لا منافاة لما
 ضرورة ثانيا من التفصيل الذي ينبغي أن يعبرى منه هنا كما أنه ينبغي أن يعبرى مثل هذا ثم يقال
 ان أراد بلعنة الله عليه عليه بتشديد الامر أو أطلق لم يكفر وان أراد سؤال بقائه على الكفر
 أو الرضى بقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لسلم ولا رزقه الله الايمان اسكافران أراد
 سؤال الكفر لسلم أو البقاء عليه للكافر أو رضى بذلك كفر وان أراد الله عام بتشديد العقوبة
 أو أطلق فلا قد بر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه فثبت به كلياتهم واستشكل الفخر الرازي
 ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفرا بان الاعمال عند الشافعي رضى الله تعالى عنه من
 الايمان فكيف لا يتقضى عند انتفاؤها لان المجموع المركب من أمور اذا اتقى واحدا لم يمتد
 وان يتقضى ذلك المجموع فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفاؤه في حق
 الفاسق ومحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بغير وجه
 عن الايمان امكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن
 الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدم موافقته كان يلزم من قوله ان الايمان عبارة
 عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمننا لاصري بما أوالا المعتزلة فقد طردوا
 أصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا
 كافر قال الزر كشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله انتهى وأقول قد
 يسر الله تعالى حله بما هو جلي وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رضى الله تعالى عنه يقول ان
 الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها فان أريد الايمان السكامل كانت الاعمال داخلة
 في معناه ولزم انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها وصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمؤمن بهذا
 الاعتبار وان أريد الايمان المتكامل فنل بالقياس من النار المشار اليه بقوله تعالى أخرجوا
 من في قلبه مثقال حبة من الايمان فالايمان ليست داخلة في معناه اذ هو التصديق بالقلب مع
 النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها انتفاؤه وصدق على الفاسق انه مؤمن من أهل
 الجنة تعلم أن سبب الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الاجام وان الشافعي رضى الله تعالى
 عنه لم يقل بأن الايمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعنى التصديق بالقلب
 والتعلق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما هو عليه كلام ابن التلمساني السابق وانه لا يلزم
 على كلامه رضى الله تعالى عنه ما ذكره ابن التلمساني لانهما ولا صريحا واعلم أن الشيخين
 قالوا في كتب أصحاب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه اعتناء تام بتفصيل الأقوال والافعال
 المنسوبة للكفر والكفر ما يقتضيه أصحابنا الموافقة عليه واعترضه الزر كشي أخذنا
 من كلام شيخه الأذرى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة

فانه سمع منه انه قال لا اكفر احد من اهل القبلة بذنب ولا يجوز زالا فتساموا ذلك لاهل مذهب
 الشافعي رضي الله تعالى عنه اسكوت الرافعي عنه ولا على مذهب أبي حنيفة لان ذلك مخالف
 لعقيدته ومن قواعد ان معناه أصلا محققا وهو الايمان فلا ترفع الا شيئين منه بضاد ومقابل
 هذه المسائل موحدة في كتب الفتاوى المنتهية بشؤونها من مشايخهم وكان الثوريون من
 متأخرى الحنفية يسكرون أكثرها ويخالفونهم ويحولون هؤلاء لا يجوز تقليد هم لانهم غير
 معروفين بالاجتهاد ثم لم يخرجوا على أصل أبي حنيفة لانه خلاف عقيدته وليقبه لهذا وليغير
 من يادوا إلى الكفر في هذه المسائل منها ومنهم فيضاد عليه أن يكفروا به كافر مسلما ويضن
 لا يكفر الا من شاق النبي صلى الله عليه وسلم وأهله ككفر ما علم الفخر ورمة من رعيه انهم
 الذين اتهم ولا يخفى عليك أن الشيعين هما المحدثون على ما تراه المحدثون ان تضبا بمثل هذه
 الكلمات والعقبات من المتعبدات لك والقائلين لهذه الكلمات هي شواهد الشيعين على
 أكثرها بل وقيل ان كثير من قال الثوري مع الله تعالى عنه وحده أو مع الرافعي انه ليس بكفر
 أن الصواب انه كفر وشتم ذلك جميعه ان صدق تأملت مما سأله لك مما تهر به عينك ولا
 تجد في كتاب غير هذا الكتاب فان أكثر ما مروا بأن لم أر أحدا تعرض له والحمد لله
 الثوري والهدر سبحانه عليه أو كل واليه أنيب فحيث سكتا على شيء من هذه المسائل صحت
 نسبتا لمذهب الشافعي وجاز الاتباعه ما ينفق المتأخرون على خلاف ما سكتا عليه فحيث نفق
 أن نفق بما انفقوا عليه وأما مذهب أبي حنيفة وكونه يقتضيا أولا فلا شغل لنا به . فمن تلك
 المسائل ما لو خضر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو بوعده أو وعيده كذا خلاه عنهم
 وأقره وهو ظاهري الأهل محل ما ذكر كما يعلم مما يأتي فمن لا يخفى عليه نسبت ذلك إليه سبحانه
 وتعالى ولا سيما الأسماء المشتركة يستفسر ويعمل بنفسه (ومنها) لو قال لو أمرني
 الله بكذا لم أفعل أو لو سأرت القبلة في هذه الجهة لمسلبت إليها كذا نقلا عنهم وأقره
 وبحت الأذرعى انه يأتي فيهما التفصيل الآتي في أن أعطاني الله الجنة وهو قرير بسوان أمكن
 الفرق (ومنها) لو قال لو أعطاني الله الجنة لم أدخلها أقرهم الرافعي زاد في الروضة قلت مقتضى
 ملهنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب انتهى وفصل غيره بين أن يقوله استخفا
 أو ظهرا للعناد فيكفر والافلا وهو متجه يؤيده ما يأتي في مسأله ثم أنظرارك (ومنها) لو قال
 أخير لا تترك الصلاة قال الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله سمع ما في من المرض والشدة
 ظلمي أو قال المظالم هذا تحديده تعالى فقال الظالم أنا فاعل غير تحديده كقوله ولو قال لو
 شهدني الملائكة والانبيا بكذا ما صدقهم كفر كذا نقلا عنهم وأقره وهل لو قال الملائكة
 فقط أو الانبياء فقط يكفر أيضا الذي يظهر منهم لان ملحق الكفر كالا يخفى نسبة الانبياء
 أو الملائكة إلى الكذب فان قلت تجري خلاف في العصمة قلت أجمعوا على العصمة من الكذب
 ونحوه والذي يظهر أيضا انه لو قال الرسل يدل الانبياء كان كذلك وهل قوله لو شهدني

جميع المسلمين مسددهم كذلك أولا الذي يظهرهم لما سمر من أن الشرع دل على عصمتهم
من الاتفاق على الكذب (ومنها) لو قيل له لم أظفارك فأنسته رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال لا أفضل وإن كان سنة كثر أقرهم الرافعي زاد النووي هذا الله تعالى عنه في الروضة
الخيار أنه لا يكفر بهذا الآن بمسألة تهزأ تهسي وما اختار معتني وكفى الظفار خلق
الرأس كما صرح به الرافعي عنهم وأقره الحسن بن محمد أن كان في نسك والافلاخ اختلاف
العلماء في كراهته (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عتي كالهمودي
والنهراني في عبي الله أو بين يدي الله تعالى ففهم من قال هو كافر ومنهم من قال إن أراد الحاجة
كفروا لا فلا قالوا ولو قال إن الله تعالى جلس للانصاف وأقام للانصاف فهو كافر واختلفوا
فيما إذا قال الطالب ليعين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى فقال لا أريد الحلف بالله
تعالى إنما أريد الحلف بالطلاق والتعاقد والصحيح أنه لا يكفر واختلفوا فيمن ينادي برب
اسمه عبي الله وأدخل في آخره الكاف التي تدخل للتصغير بالجمعية فتقبل بكفر وقيل إن
تعهد التصغير كفروا وإن كان باحلا لا يدري ما يقول أولم يكن له قصدا بكفر واختلفوا فيمن
قال روي بابك كرو بملك الموت والأكثر على أنه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمهما الله
تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جميع متأخرون أن الجملة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع
تصغيرهم وينبغي حمل الأول على ما إذا قالوا جسيم لا كالأجسام والآخر على ما إذا قالوا جسيم
كالأجسام لأن النفس لا تلتزم على الأول قد لا ياتزمونه وممن أن لا يلام المذهب غير مذهب
بإختلاف الثاني فإنه صريح في الحدود والتركيب والألوان والاتصال فيكون كفرا لأنه أثبت
القديم ما هو منفي عنه بالإجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاء عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك
وبذلك يعلم أنه لا يطلق الكفر ولا عذفه في مسألة فلان في عتي إلى آخره ومسألة القيام والجوارح
الذكورية والتفصيل المتقول في مسألة التصغير هو الذي يتبعه والأوجه ما قاله أكثرهم في
مسألة روي بملك الموت (ومنها) قال الرافعي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن على ضرب الدف
والضبيب أو قيل له تعلم القيب فقال نعم فهو كافر واختلفوا فيمن خرج أسير فصاح العتق
فربح هل يكفر انتهى زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في المسائل الثلاث انتهى
واعترض نحو يه في الثانية فتضمن قوله نعم تكذيب الحق وهو قوله تعالى وعند مفاتيح
الغيب لا يعلمها إلا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد إلا من ارتضى من
رسول ولم يستثن الله غير الرسول ويحجب بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه
بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على
أن في الآية الثانية قولان الاستثناء منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل ما لخواص يجوز
أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايها كواقع كثيرهم واشتهر والذي اختلفت تعالى به أئمتنا هو
علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب المشار إليها بقوله تعالى إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيب

الآية ويخرج من هذا التفسير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو قضايا لا يكفر وهو يحمل ما في
 الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا ككفر وهو يحمل ما في أصلها لأن عبارة لها
 كانت مطلقة تشمل هذا وغيره مساغ للتروى الاعتراض عليه فإن أطلق فلم ير شيئاً فلا وجه
 ما اقتضا كلام التروى من عدم الكفر ثم رأيت الأذرى قال والقاهر عدم كفره عند الإطلاق
 في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب انتهى ومراده بجميع الصور مسألة المطالب ليعين
 خصمه وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الوجه ما قدمته
 من عدم الكفر (ومنها) قوله لو كان فلان نبياً ما آمنته وقوله إن كان ما لا اله إلا الله ما صدقاً
 فهو نافيك كذا أقراء قال الأسوي الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما التافسة
 قبلها وهو كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت ثابتاً ما هو الصواب انتهى وما
 ذكرناه العواب ظاهراً ويرى بينهم ما بان الأول فيه تعليق الإيمان به على كونه نبياً وهو
 تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق عدم الإيمان به على كونه نبياً فيه
 تنقيص لمرتبة النبوة حيث أراد تكذيبها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه
 والذي يظهر أنه لو قال إن كان ما لا اله إلا الله الكذب لكان الكذب الذي قطع بأنه من وحى
 كفرة أيضاً ولا يستلزم ذكر جميع الأنبياء لو أن يكون ما لا اله إلا الله الذي قطع بأنه من وحى
 فان قالت للأنبياء الاجتهاد وجرى قوله في أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فادع ذلك في شيء
 يحتمل كونه ناشئاً عن اجتهاد لا وحى كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر حيث
 وإن كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر أظهر لأن الاتيان بان التي هي للشك
 والتردد في هذا المقام تشعر بتردده في طرف الكذب إلى ذلك التي وهذا كونه على أن القول
 يجوز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهور فلا يلتفت إليه وعلى التزل فقله إن كان صدقاً
 يدل كما تقرر على ترده في الكذب وهو غير الخطأ لأن الخطأ هو كونه خلاف الواقع مع عدم
 التعمد بخلاف الكذب فإنه يدل شره على الاخبار بخلاف الواقع معه افتتح الكفر بذلك
 وإن قلنا بهذا أقول البعد المهور لأن قوله إن كان صدقاً لا يتأتى بناؤه عليه لما تقرر
 وانضح والله الحمد (ومنها) قوله لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم أنسيا أم جنباً
 أو قال أنه جن أو غرغره أو من أعضائه على طريق الأمانة كذا أقراء واعتراضاً بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الأولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري أكان
 بشراً أم ملكاً أم جنياً لم يضره ذلك إن كان ممن لم يسمع شيئاً من اخباره صلى الله عليه وسلم
 سوى أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحال لم يعلم أنه كان شاكياً أو شجاعاً مكياً أو عراقياً عبرياً
 أو عجمياً لأن شيئاً من ذلك لا ينافي الرسالة لا مكان اجتماعهما بخلاف من قال آمنت بالله ولا
 أدري أهو جسم أم لا لأن الجسم لا يمكن أن يكون الها انتهى وفي أمالي الشيخ عز الدين عن
 أبي حنيفة أن من قال أؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في أنه المدفون بالمدينة

وانه الذي نشأ بكمه أو آمن بالحج الى البيت واشتد في اياه البيت الذي بكمه لا يكون كافرا في
جميع ذلك قال الشيخ والحق انهم سبيل في كفره في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون
كافرا الا بما علم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سواء أكله من الدين أولا وصكون
التي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بكمه أمره بالضرورة وانكته ليس من الدين
لاننا لم نجد فيه فيكون باحده كما جحد هذا وهو صفة ما يكون كاذبا لا كافرا أو اما البيت فان
الامة اجمعت على التكليف بدين هذا البيت وتعلقه من الدين لانه اما شرط في الحج أو ركن
فيه أو ما كان من الدين فباحدة يكون باحده ما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا انهم
وساقي من الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كاستعملوا خرم بعض المتأخرين بتكفير من
اختلفوا في وجوب الحج ولكن قال لا أدري أين مكه ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله
الناس ويحجونه هل هي البلدة التي جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف الله تعالى
في كتابه لانه مكمل الا ان يكون هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر بعده مقال
ولسنا نكفره لانكثرة التواتر لا لو انكر بعض قريش والذين صلى الله عليه وسلم أو نكاحه
بنت سيدة أم رأو وجود أبي بكر وخلافة لم يلزم منه كفر لانه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين
يجب التصديق به بخلاف الحج والصلاة أو ان كان الاسلام انتهى وأنت خبير من قول الحلبي
ان كان لم يسمع شيئا من أخباره صلى الله عليه وسلم وما يأتي ثم من قول هذا المتأخر الا ان
يكو هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر بعده عنده ان محل ما قاله الشخان من
تكملة من قال لا أدري أكان النبي انسيا أو جنافا من هو مخالف للمسلمين لان قوته ذلك
بني من تكذيبه لقصور الأدلة والاشارة والاجماع بخلاف قريبا العهد الذي لم يكن مخالفا
للمسلمين فانه لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي من الروضة عن القاضي
عياض لعنده وهل قول المخالف للمسلمين لا أدري أكان شيئا أو شيا بامكيا أو عراقيا عريا
أو عجميا أو انه الذي نشأ بكمه أو دفن بالمدينة بما في فيه التفصيل أولا يكفر به مطلقا لظرفيه
بالحال وقضية كلام الحلبي الاقل وقضية كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد
في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه انسيا أم جنافا فان قلت بما في
ذلك مما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض ان من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود
أو تولى قبل ان يلتقي أو قال ليس به نبي كفر لانه وصفه بغير صفته فيه تكذيب له قلت
يمكن الفرق بانه ما لم يعجز بذلك وانما تردد فيه بخلافه ثم انه جرم بذلك وجزمه يستلزم التكذيب
لمن هو غير ذلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكره كان كعراقيا ساسا على
ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثم ان الواجهة حيث كان مخالفا للمسلمين حتى ظهر به علم ذلك كفر
بانكار ذلك بالتردد فيه (ومنها) قال الشخان عنهم واختلفوا فيه لوقال كان أي النبي صلى الله
عليه وسلم طويلا الظفر واحدة أو اثنين على غير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو الى غير

التوبة راحة الروضة قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر أن لا يستحق التوبة من
 الأمتوى وغيره بأنه لا ينبغي أن يكفر وإن استحصل ذلك منه في الجمهور عن جمع من
 الجمهور إن إزالة النجاسة في الصلاة لا واجبة ولا اعتراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك
 قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال
 الأذري وي ينبغي أن يستثنى أيضا صلاة الجنازة فقد ذهب الشعبي وغيره من السلف إلى جوازها
 بغير وضوء ونسب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وإن كان غلطاً ولم يتعرض الشنخا
 ولا غيره مما قيلت لأستلزامه في المسئلة الأولى أعني قوله لم يل الظاهر والذي يظهر أنه إن قال
 ذلك احتقاراً صلى الله عليه وسلم واستهزاء به أو على جهة نسبة النقص إليه كفر ولا فلا بد من
 التعذر بالشديد (ومنها) لو تنازع اثنا عشر عالماً أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله فقال لا حول
 لا يقضي من جوع كفر ولو مع اذان المؤمن فقال أنه يكذب كفر أو قال وهو يتعاطى قدح
 الخمر أو يقدم على الزنا باسم الله استحقاقاً باسم الله تعالى كفر كذا أقرأوا اعتراضاً بأن أبا حنيفة
 صح عنه أنه قال لا كفر أحد من أهل القبلة بدين وهذا الاعتراض في غاية القبول أما
 أولاً فلا وإن سلمنا أن أبا حنيفة وإن صرح بكونه غير كفر كنا لا ننظر إليه لأن الشنخين وكفى
 بهما حجة وضياء وأما ثانياً فإن كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك لما مر من أن الاستخفاف بغير
 أمره تعالى أو تصغير اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على أن قول أبي حنيفة
 المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبه إذ ذلك أيضاً والكفرية المبان من حيث ارتكاب
 الذنب بل من حيث استخفافه باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف أحد
 في التكفير به (ومنها) لو قال لا أخاف القيامة كفر كذا أقرأوا ومجمله أنه قصد الاستهزاء أما إذا
 أطلق أو أراح سعة عفو الله تعالى ورحمته وقوته رجائه فلا يكفر (ومنها) قالوا عنهم واختلفوا فيها
 لو وضع مشاع في موضع وقال سلمه إلى الله تعالى فقال له آخر سلمه إلى من لا يتبع السارق
 إذا سرق ولم يربحها والذي يظهر أنه إن قال ذلك على جهة نسبة الهجر إليه سبحانه وتعالى كفر
 وإن أراد سعة حلمه تعالى على السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الأذري قال إن الظاهر أنه
 لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أي لستره إياه ويحذو ذلك نعم إن ظهرت منه قرينة
 استخفاف بالكفر فانه انتهى (ومنها) لو حضر جماعة وجلس أحد منهم على مكان رفيع
 تشبهاً بالذكورين فأنشأوا المسائل وهم يضحكون ثم يضربونه بالمخرف أو تشبهه بالعلين فأخذ
 خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال فصعق من ثم يدحرج من الصلم
 كفر زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مثلتي التشبيه انتهى ولا يقتضي ذلك وإن
 فعله أكثر الناس حتى من له نسبة إلى العلم فإنه يصير مرداء على قول جماعة وكفى بهذا خساراً
 وتقر بطلانها كلام النووي ورحمته الله تعالى ورضي الله تعالى عنه التقرير على المسئلة
 الثالثة ولا يعدان بعيداً إذا قصد الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد أن يخسر من كل علم

انتهى به العلم بالله وصفاته وأحكامه ما لو أراد العلوم التي لا تتعلق بالله وصفاته وبأحكامه
 فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقصه مضاف ما اذا
 أطلق أو أراد العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم والدين
 فكان كفرا (ومنها) ما لو ادعى كفره ما اشتد فقال ان شئت فقل كافر كافر وكذا الواجب
 بمصائب فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل أيضا أو ماذا بقي لم تفعله ووجه
 الاول ما مر من ان معنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه الى الجور (ومنها)
 لو غضب على غلامه أو ولده فضر به ضررا شديدا فقال له رجل استبجس لم فقال لا متعمدا
 كفر ولو قيل له يا مولى يا محبوسى فقال لبيك كفر زاد التوروى عفا تعالى عنه قلت في هذا
 نظرا اذا لم ينو شيئا انتهى والظاهر واضح فالوجه انه ان قوى اجابته أو أطلق لم يكفر وان قال ذلك
 على جهة الرضا بمصائبه اليه كفر ثم رأيت الاذرى قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم ينو غير اجابة
 الله تعالى ولا يرده الله تعالى بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدرونه العاصي على سبيل السب
 والشتم للدعوى ويريد المدعى اجابة عنه بلسان طلب اجابته انتهى (ومنها) لو أسلم كافر
 فأعطاه الناس أموالا قتال مسلم انتهى كذا كافر فأسلم فأعطى قال بعض المشايخ يكفر زاد
 التوروى عفا الله عنه قلت في هذا نظرا لانه جازمه بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في
 احاديث صحيحة في قصة اسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له صلى الله عليه
 وسلم كيف تصنع بلاء الله الان الله اجابك يوم القيامة قال حتى تميت اني لم أكن أسلمت قبل يومئذ
 ويمكن الفرق بينهما وما أشار اليه اخبر من الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا
 فيه تعريض بقى الكفر للدنيا وما اسامة رضي الله عنه فلم يشعنه وانما أراد ان لا يمكن أسلم
 الا ذلك اليوم حتى انه لم يكن يقتله لانه لم يكن خيرا عليه أو ان الاسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
 المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تنبيه فيما مضى البتة لان سبب وده ما يقرر
 وكأنه استصغرا كل منته من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكب من تلك
 الجنايات ما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه (ومنها) قال الشيخان
 نقلاه عنهم لو عني أن لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المناكحة بين الاخ والاخت لا يكفر ولو عني
 أن لا يحرم الله تعالى الظلم أو الرأى وتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان حلالا
 في زمان فتى حله لا يكفر ولو شد الزنا على وسطه كفر واحتلوا فافين وضع قلنوة المجوس على
 رأسه والصحيح انه لا يكفر ولو شد على وسطه حلالا فقل عنه فقال هذا زنا لا كرون على انه
 لا يكفر ولو شد على وسطه زنا راود دخل دار الحرب للتجارة كفر وان دخل لتخلص الامرى لم يكفر
 زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمس وما بعد ما اذا لم تكن نية انتهى أى خيبت
 لم ينو بتمنيه ذلك جميعه سواء كان حلالا في ملة أم لا ما يحجر الى الكفر من نسبة الله سبحانه الى
 الجور وعدم العدل أو نحو ذلك بخبره ذلك علينا لم يكفروا ولا كفر وعني تغيير الاحكام

جازم في كل شيء من غير أن يشاقق رضى الله تعالى عنه في الامور حيث ليس رضى السكافار موعداً قبل
 دار الحرب أبداً لا في الدنيا ولا في الآخرة أو ليس اليه أو تهاونا بالاسلام ككفر والا فلا داعر ض
 ما ذكره النووي في مسأله ترى السكافار باذنه افاضى حسين تغفل عن الشافعى رضى الله تعالى
 عنه أنه لو جحد لضم في دار الحرب لم يحكم بردة وان ليس رضى السكافار في دار الاسلام حكم بردة
 وتغل في المطالب من افاضى الارادة في المسائل لان الظاهر أنه لا يفتعله الا عن عسيدة
 ويحاجب بحمل هذا الاطلاق على التفصيل الذى أشار اليه النووي وقد بينته وقول نفسه
 أو تهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كتابه حيث قال ولو وضع على رأسه غبار أهل
 الذمة تهاونا بالاسلام صار كافراً انتهى وقهم ابن الرضا من قول الرافعى السابق والاصح أنه
 اشار الى وجه في العاقبة وليس كافراً فان الرافعى انما حكى الخلاف فيه عن الحنفية وهذه
 القروع كلها من كتبهم ولم ينقل منها شيئاً عن الاصحاب قال الاذرى واعلم ان أكثر العامة
 يسمون ما يشبهه الانسان وسطاً من جبل وخوف زاراً ولا يتخيل في الملاق هذا منهم كثيراً انتهى
 (ومنها) قال الشيخان عنهم قولنا علم الصبيان اليهود وخبر من المسلمين بكثير لانهم يقضون
 حقوقهم على سبيلهم ككفر قالوا ولو قال النصرانية خير من اليهودية ككفر ولو قال اليهودية شر
 من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من اليهودية
 الا ان يريد انما حق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافعى على تقريره لهم في كفر العلم
 لذكر ينبغي ان يحكم ما اذا قصد ان يبره المصلحة فان أراد الخير في الاحسان لا العلم ومراعاة
 لم يكفر وان اطلق فهو محل نظر والا فرب عدم الكفر (ومنها) قال عنهم قالوا لو حطس
 السلطان فقال له رجل رحمة الله قتاله آ خر لا تسل للسلطان هذا كفر الآخر زاد
 النووي عفا الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه انما أنكر عليه
 من حيث تعظيمه السلطان بل هذا هو الظاهر فان الانكار من حيث ان السلطان غنى عن
 الرحمة أو نحو ذلك كان كفراً كما لا يخفى (ومنها) قالوا الوسيطى فاسق وله من غير ان يقر باؤه
 المداهم والسكر ككفر وقال قلت الصواب انهم لا يكفرون (ومنها) لو قيل لعبد مسلم فقال
 لا أسلى فان التواب لولاى كفر أقرهم الرافعى وفيه نظر ولا يبعد أن الصواب أنه لا يكفر الا ان
 قصد بذلك الذى اعتقد نسبة الله الى الجور أو نحو ذلك (ومنها) قالوا ولو قال كافر
 لم أعرض على الاسلام فقال حتى أرى أو أصبر الى الغدا وطالب عرض الاسلام من واصل
 فقال اجلس الى آ خر المجلس كفر وقد حكيتنا تفسيره عن المتولى قالوا لو قال لعبد مسلم كان
 نبيا لم آمن به أو لم يكن أبو بكر الصديق رضى الله عنه من الهابة كفر قالوا لو قيل لرجل
 ما الا بهار فقال لا أدري كفر ولو قال زوجه أنت أحب الى من الله تعالى كفر وهذه
 الصور رتبها فيها الافاظ الواقعة في كلام الناس وأجابوا فيها اتفاقاً واختلافاً بما ذكر
 ومنه ما يفتى موافقهم في بعضها وفي بعضها بشرط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء انتهى

كلام الشيخ وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبه عليه حكاه وتصيب بلا وتصد اوردا وانما قوا اختلافا
 في جميع المسائل السابقة والله المجد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاعلم مسئلة تأخير
 عرض الايمان فقدمت تحفيها عند ذكر كلام المتولي وأما مسئلة كون نبي عالم أو من به فقد
 صرت أيضا وانكسفيرها واضح لا يرضى بتكذيب النبي وأما ما قالوا في انكار صحابة أبي بكر
 رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث يتقل عنهم قطب بل نص عليه
 الشافعي رضي الله تعالى عنه كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيهم وجارته لو أنكر
 كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان كافرا نص عليه الشافعي لان الله تعالى
 قال اذ قولوا له صلى الله عليه وسلم ان انكار صحبة غير أبي بكر لا يكون كافرا ان كان
 اختيار بعضهم ان انكار صحبة غيره المجموع علم المعلوم من الدين بالضرورة كمن ويحتاج
 بأن شرط انكار الجميع عليه الضروري ان يرجع الى تكذيب أمر يتعلق بالشرع كما في انكار
 مكة بخلافه انكار ما لا يتعلق بذلك كأمير ذلك المستوفى وانكار صحبة غير أبي بكر لا يتعلق بذلك
 بخلاف انكار صحبة أبي بكر لان فيها تكذيب القرآن وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيد به أيضا
 قال في السكاكي أيضا ولو قد عارضه عن الله تعالى عنها بالانكار كافرا بخلاف غيرهما من
 الزوجات لان القرآن العظيم نزل بعراقتها انتهى وأما ما قالوه فيمن قال له الايمان آخرة
 فاعترض بان الصواب محققهم فيه لان كثير من العوام جبلت فطرتهم على الايمان ولا يفتدح
 لهم عبارة عنه وقيل الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت لما اتفقوا في تكفير عوام المسلمين لعدم
 معرفتهم اصول العقائد بالتحقق وهو بعيد تصلا وعقلا وليس الايمان عبارة عما استعمل عليه
 النظر بل هو بقدرة الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه
 يشرح صدره للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم النبي بأنه من تكلم بلفظ التوحيد
 اجري عليه أحكام المسلمين قبل أن يأخذ الكافرين الشرع لامن العمل لان الحكم بأبادة
 الدم والخلود في النار شرعي لا عقل خلافا لما حقه بعض الناس وبقي في الراضي فرع أخرى
 مما تحق من الحنيفة حذفه من الروضة لانها بالعارسية وقد نقل القموني تعريها عن بعض
 شعهاء الامام فذكر تعريها عقين كلامه بما يقبده أو يوضحه (ومنها) لو قال عمل الله
 في حق كل خير وعمل الشرعي كفر وتطريفة الراضي بقوله وأما ما لم ينسب من شبهة في نفس
 والنظر واضح حيث أطلق أو قد صدقته بخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان أراد
 استقلاله بالخلق فلا شك في كفره (ومنها) لو قال تزوجته أنت ماتودين حق الجارية قالت لا
 فقال أنت ماتودين حق الله فقالت لا كفرت انتهى والوجه خلافة الا ان أراد ذلك جسد سائر
 الواجبات (ومنها) لو قال جوابا بالن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس
 أسامه هذا غير أدب كفر وقد يوجه أن هذا انكار لسنة لعن الاصاب ورغبة عنها فيأني فيه
 ما مر فحين قيل له قص أغفارك فقال لا أقبل رغبة عن السنة (ومنها) لو قال جوابا بالن قال فلان

يؤيدى الله يد الله لمودة فقيل يكفر وقيل ان أراد الجارحة كثر والافلا وقد مر الكلام في
 الخمسة فتبأق هنا ان أراد الجارحة أم الواطى أو لم يرد هاتلا يكفر (ومنها) لوقال الله في السماء
 فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان افاضل بالجهة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قولهم
 من الحدود أو غيره كفروا اجماعا ومنها لوقال الله ينظر من السماء أو من العرش أو الله يظلمعت
 كما لم تنق كن حكمه كسابقه ما على غير الآخرة فواضح لانه مجسم أو جوهري وما فى الآخرة
 فالكفر فيها واضح نعم ان أول تأويل لا قريبا احتمل أن يقال بعدم كفره ومنها لوقال الله يعلم انى
 دائما اذ كرك بالدهاء أو الى بحسرتك وفرحتك مثل ما أبا محزنى وفرحى أو قال لمن قال له ألا تقرأ
 القرآن أو ألا تصلى انى شئت من القرآن أو من فعل الصلاة أو الى متى أعمل هذا أو أبا محزنى
 به لكون هنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى أن تناق قلبى أو قال لمن قال له
 صل حتى تتجدد الصلاة أو أنت حتى تتجدد خلاوة ترك الصلاة وفى الحكم بالكفر فى جميع
 هذه المسائل ونظروا الوجه خلافة ما لم يرد بقوله الجحاز يصلون هنا أو بقوله المعهولة وغير المعهولة
 واحد عدم وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة أو نحو سجدة منها كفر ولو أراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله فى المسائل كلها كفر (ومنها) لوقال الحق لا حول أى شئ يكون أى شئ يعمل
 كفروا لكفره وجه قيا سا على ما مر فى لا حول لا يغنى من جوع الا ان يعرق بأن تلك أفع (ومنها)
 لوقال سامع المؤذن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظروا الوجه خلافة الا ان أراد تشبيه الاذان
 بناقوس الكفر (ومنها) لوقال ظالم لمن قال له اصبر الى المحسر أى شئ الى المحسر وهو ظاهرا ان أراد
 به الاستخفاف (ومنها) لوقالت لزوجها وقد رجع من مجلس العلم لعنة الله على كل عالم وفيه نظر
 والوجه خلافة ما لم يزد الاستغراق الشامل لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 (ومنها) لو انى تقوى أعطاه الله ما سحبه خصمه وقال أى شئ هذا التمرع وهو ظاهرا ان أراد
 الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة ربهما تدل على الاستخفاف (ومنها) ما لوقالت لزوجها
 وقد قال لوبايا كافرة أنا كما قلت وهو ظاهرا ولا يتأق فى التفصيل فيمن أجاب من ناداه يا يهودى
 كما هو ظاهرا (ومنها) لوقال لمن قال له وهو يرتكب الصغائر تنب الى الله تعالى أى شئ عملت حتى
 أتوب وفيه نظروا الوجه خلافة (ومنها) لوقال فلان كافر وهو كافر منى وهو ظاهرا لانه أقر
 بالكفر على نفسه (ومنها) لوقال الحق لا حول لا يسير فى الزبدية أو العلم لا يسير فهم يريد
 أو قال لمن أمره بحضور مجلس العلم أى شئ أعمل مجلس العلم أو قال اذهب أعمل بالعلم فى
 الزبدية أو قال فى حق فقيه هذا موسى وفى الملاقاة الكفر بجميع ذلك نظروا الوجه لانه لا كفر
 عند الإطلاق وبعد ان كملت هذا التاليف رأيت كتابا مؤثرا فى هذا الباب بل بعض الحنفية
 حاق فيه جميع ما مر عن الحنفية وزادات كثيرة فأجبت ذكرها فى هذا المحل تقيما للفتاة عظاما
 اشتملت على غرائب وبجائبات من ذكر كثير من محاورات الناس فى هذا الكفرات وفى هذا
 التاليف تسامح فانه جعله ثلاث فصول فى الاقفاظ المتفق على انها كفر وفصلا فى الفاظ

يختلف فيها وأصلها في ألفاظ يخشى على من شكهم الكفر وحكي في الفصل الأول كبراهن
 المسائل التي من الحنفية اختلفوا في أنها كفر أو لا وفي الفصل الثاني ما أجمع على أنه كفر وفي
 الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وسنسلم ما في كل ذلك من سياق لغالب ما فيه
 وإنهم يفتيه متعقبا كلاما من مسائله بما بين ما فيه وإن قواعدنا أو الله أو نقول الله في مسائل
 الفصل الأول المعقود للفق على أنه كفر في زعمه أن من تلفظ بلفظ الكفر يكفروا إن لم
 يعتقد أنه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من فعلت عليه أو استحسنته أو رضى به يكفر انتهى
 وأصلاته الكفر حقيقته في الجهل وعدم العذر به بعيد وعندنا إذا كان بعيدا عن المسلمين
 بحيث لا ينبغي لتعريف تركه الحجة إلى دراهم لتعلم أو كان قريبا منه دبالا سلاما يعذر به
 فيعرف هو أو ما كان يرجع إلى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فمن استحسن ذلك أو رضى به قال
 ومن أتى بلفظ الكفر حبط عمله وقطع الفرقة بين الزوجين ويحسد النكاح برضا الزوجة إن كان
 الكفر من الزوج وإن من الزوجة يعبر عن النكاح وهذا بعيد شجده الإيمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى إذا من أتى بالثأمة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون طوطونا
 وولده ولذنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو لم يحدد
 الإيمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تنقيح النكاح ولو صلى صلاة الوتر ثم ألم لم يتنقها وعندنا بغضها
 وكذا الحجة فلا في كل متفرق على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهى وما ذكره من
 الخلاف في أحباط العمل عندنا وعندهم محله في قضاء مما سبق من الردة عندهم يجب وعندنا
 لا يجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم من دينه فهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا
 والآخرة فلهذا الأحباط الموت على الردة به تنقيح أحباط العمل بالردة في الآية الأخرى وهي
 قوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الأصولية
 أن المطلق يعمل على المقيد لا يقال التنقيح بالموت على الردة في الآية الأولى إنما هو لأجل قوله
 وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لا نقول كونه قيداً في أحباط العمل بمحقق وإما جملته قيداً
 لما رده فهو محتمل ما أخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على أن الآية الثانية فيها التصريح بالموت من
 جهة أنه حكم على من كفر بالإيمان بأنه حبط عمله وأنه في الآخرة من الخاسرين وهذا مستلزم
 لموته على الكفر إذ لو أسلم ومات مسلم لم يقبل في حقه أنه في الآخرة من الخاسرين وإنما يقال ذلك
 لا كافر فقط كما شهد به استقراء النصوص ومن ادعى خلافه فعليه البيان أما بالنسبة لثواب أعماله
 التي سبقت الردة فانه يجب اتفاقنا ومنهم ما عندهم فوافقه لانه إذا وجب القضاء صارت
 تلك العبادات كأنها لم تقع هل وأما عندنا فكذا ذلك كائن عليه الشافعي رضى الله عنه في الام
 و يفرق على طريقته بين عدم وجوب القضاء أو أحباط الثواب بأن حظ وجوبه عدم الفعل
 بالكلية أو وقوعه مع عدم الاجزاء لا شيء من هذين هذا لأن الغرض من حال إسلامه قبل
 الواجبات بشرطها فوفاقه بجزئته فلا يجب قضاؤها إلا بغير صحيح في ذلك وقد علمت

ان الآية المشيدة تامة على خلاصه وما ملخصه الثواب فهو القبول بمعنى الالفة والارادة
 ان لا يقول لانه وجدته منه الآن حالة تنافي تامة له لشوا من كل وجهه طعنه في ذلك
 الاسل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فتأمل هذا الفرق تامة دقيق ولم أر من حارم
 حوله ولا بأدى اشارة ومحل الخلاف أيضا فيما قبل الردة كما مر تخاضع عليه فيها بالمره اعادته
 قطعاً وما ذكره في الفرق بين الزوجين عند تامة تامة في غير تصليهم وهو الوطني وان كانت
 بعده وقف على انقضاء العدة فان جموعاً بالاسلام قبل انقضائه انما الكاح به هو الابان انفسه
 من حين الردة قوله قاله في تعديد الأيمان من انه لا يكتفي بمجرد لفظ الشهادة بل لابد منه من التبري
 بما كفر به ظاهر موافق للذهب فينبغي التوبة لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا ما يغفل عنها ويطن
 ان من وقع في مكفر عاصراً أو يأتي يرتفع حكمه عنه بمجرد تلافقه بالشهادتين وليس كذلك بل
 لابد مما ذكره وما ذكره من ان من سبق له ان لا يكفر ظاهر موافق للذهب أيضاً ومحل ذلك
 بالنسبة لا بالطن أم بالجهة للظاهر فظاهر ما ذكره انما يتناهى باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا
 بترية قال ومن وصف الله بما لا يليق به أو مضى باسم من أسماءه تعالى أو بأمر من أو أمره
 أو نهي من أو نهي أو أنكر أمره أو نهي أو وعده ووعداً أو قال فلان في عيني كم ردى في عين الله
 أو قال يا الله وهني الجارحة أو قال الله تعالى في السماء عالم أو على العرش وعيني في المسكن
 أو ليس له نية أو قال ينظر الدنيا ويصبرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الأرض أو قال
 لا يخلو منه مكان أو قال الله فوق وأنت تحته أو قال أنه ف الله ينصفك يوم القيامة أو قال الله قام
 أو نزل أو جلس لانصاف انتهى وما ذكره أولاً الى قوله ووعداً وعنه من عقيدته وما ذكره فيمن
 قال فلان في عيني الخ من انه كفر اثمًا فاطهر بل لا يصح وكذا في الطلاق الكفر لانه بما يأتي بناء على
 تكفير المحسنة والجهوية ومرة ما فيه من الخلاف والتفصيل وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر
 فضلا من كونه متعاقبا عليه لان التوبة قصد وقد ذكرنا في معنى الله عنه في شرح المذهب انه
 يقال قصد الله كذا يعني أراد من قال ليس له نية أي قصد ان أراد ان ليس له قصد كقصدنا
 فواقع وكذا ان أطلق أو أراد ان لا ارادة له أصلاً فان أراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر
 أيضا أو أراد اسما مطلقا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في أنه ف الله ينصفك يوم
 القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه أراد ان الملك ان أطعته أو تابك فواقع انه غير كفر وان أراد
 حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتجه الكفر لان من اعتقد ان الله يحتاج الى أحد من
 خلقه فلا شك في كفره وان أطلق ترددا الظرفية والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم
 ذلك وعلى تسليم انه يستلزم فلا بد من قصد ذلك الا لزم كما مر في المحسنة قال أو قال يارب
 اكفار أسأرك أو قال أنا كافر أو برى من الله أو من النبي أو من القرآن أو من حدود الله
 تعالى أو من الشرائع أو من الاسلام ولم يعلق بشئ أو قال يمينك والضراط سواء أو قال له
 خصمه أو حاكمك بحكم الله تعالى فقال لا أعرف الحكم أو ما يعجز عن الحكم هنا أو ليس

هذا حكم ما هنا الا قدوس أي تسمى بعمل الحكم انتهى وماذا كره في ياربنا كفتاراً - أبراس
 في كونه كفتاراً مطلقاً نظر فلا من كونه متشاعليه فقد نقل من الشيخ الامام أبي محمد الجويني
 والهادم الحريز الذي قيل في ترجمته لو جاز ان يرسل الله نبياً في زمن أبي محمد الجويني لسكان هو
 أبي محمد الجويني أنه كان يحسب الابل ثم يقول عند الضرر سواء بسواء أي لا تسمى لي ولا شيء
 علي ولت أن ترق بين هذا اللفظوا كفتاراً وأبراس بار ذكر الكفاية يستدعي الجا كما
 تكفي انك فيلن قد استعاروا حاج الله سبحانه وتعالى فسكان الحنفية نظر والذات ومع
 ذلك ففي الخلاف الكفر نظر بل في الشيء الله بل بين انه يريد هذا المعنى فصكم بكفره وبين ان
 يريد كفتاراً سواء بسواء أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء طيناً فلا كفتار وكذا ان أطلق
 لأن اللفظ ليس تعالى المعنى الأول بل ولا ظاهر اقيم وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهر وقد مر
 ما يوافقه وما ذكره في عينه انما اضطررنا ان اردنا ان نلحق المقسم به الذي هو اسم من
 أسماء الله تعالى أو معتق من صفاته أو ملوا أسمهم فهو مطلق أو عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان
 أقسم بالآل أو أراد بينه فعه الذي هو طهه دون المخوف به ويتقدنا نظرهنا فيما هو أطلق
 وقد أقسم بالآل و يظهر له لا كفر كما ان الذين مترددة بين العمل والمخوف به يتبادر الى
 المخوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الإطلاق لما حلت انما مع ذلك محتملة احتمالاً
 غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتبعه الكفر وكذا اسم في الدين
 كذا ذكر اسم الله تعالى فيما ذكره من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الخلف بل لا بأس
 لمعنى آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في لأهرف الحكم وما بعده انما يتبعه الكفر فيه عندنا ان
 أراد الاستهزاء بحكم الله تعالى أو استحقاقه قال أو قال أنت أحب الى من الله تعالى أو من
 النبي أو من الدين أو قال لو كتب اليها آخذ ظلمي منك أو قال ظلمي الله أو هو ظالم أو قال الله
 تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسوء في حق أو قال أنا كاله أو الله في ست
 جهات أو يوجد في كل مكان أو أنا كراهة أو شئت فيه أو في آياته أو ضربه انتهى وما ذكره في
 أنت أحب الى من الله أو النبي محتمل وكذا من الدين ان أراد تنقيصه بذلك بخلاف ما هو أطلق
 أو أراد الاخبار من فيج حلق نفسه من ان ميلها الى ما يضرها أكثر منه الى ما ينفعها وما
 ذكره من الكفر في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم ذكره في الله في ست جهات
 أو يوجد في كل مكان مرانه لا يأتي الا على الضعيف من الملاق كثر المحمسة قال أو قال ذهب
 بخدي قل هو الله أحد أو قال اختبرني ألم أو قال يا أقرص اأعطيك نال الكور انتهى
 وهذا ما رأته في النسخة التي طلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد يكون لا معنى له ولعله تعريف
 من ناسخ ويمكن ان يكون في الأول إشارة الى ان من قال وضع بخدي أي فكركم مثل سورة
 قل هو الله أحد كل كذا ولا شيء في ذلك لانه اذا حور على نفسه أنه أتى بمثل تلك السورة أطلق
 انما انما انما وانما كراهة كثر وان يكون في الثاني إشارة الى ما وقع في شعر بعض

منهم من يقولون ان الله تعالى قال في سورة البقرة الآية ١٧٧
 شذاه آله بالصلح من دون حق مجبوه فخصه بالحروف القطعية تأويل الاولى بالمرءات والى الثانية
 بالصلح من دون حق وهذا هو الحق وصح ذلك الحلق الصريح فيه بعد الاخير قال ان
 هذا معنى تلك الحروف لانه حيث لم تكن يد بعض القران وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الالهيان وقع بانصر من صوره انا اعطيناك الكفر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله ضد فقال بعض الاشعيان الالهيان وقع بانصر هو قول شهيرة وجه ظاهر فلا تصور
 لقول الله كفر بل بعد من محاسن قائله وان كان الجهمو وعلى خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب دفي أو ضربا أو غيره انتهى ومنه عن الروضة تصويره بعبء الكفر قال أو قال
 من قرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لقارئ لا تقرأ عنده يس أو قال لمن قرأ القرآن
 بالاستسجاء والتفت الساق بالساق أو قال قد حاشال كاساهاة أو فرغ شربا فقال
 فكانت سرادا أو قال بالاستسجاء عند الوزن أو الكيل وإذا كلوهم أو وزوهم يصرون
 أو رأى جمعا قرأ بالا- تخفاف وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها ودعى الى الصلاة فقال أنا على وحدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمسكر أو قال كل الفحشاء تذهب الى الله تعالى فتشعلوا وفيه يسر يحكم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس نظر فضلا من كونه متفعا عليه بل الصواب انه لا كفر الا ان
 أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر نظرا بعبء الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع به قصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا يهذأ قصد لكن لا تبعده عنه وليس كالتفهم كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بجمرة التضمين أيضا كما بينت ذلك بقولنا قد نسيه لا يستغنى عن شرح العباب فيقول باب
 الفصل قال أو قال المحض آلة التوحيد والوالم قرأ بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وسكر وهي الارب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقرأ بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغراجه أو لم يرض بستره أو قال لو كان فلان نبيا لا آمن به أو قال لو أمرني الله بكذا
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحض
 والقرآن ظاهر على وفي شتم ملك الموت غير بعيد يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كبير عليه الصلاة
 والسلام وكاغتاب النبي ذكر كل متفصره كما يعلم محامرو ومما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم غير بعيد عما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بستره ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريته اجمالا وتفصيلا أو غير من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في الحلق الكفر نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط الذي يتجه انه لا يكفر الا ان أراد بستره لم يقتله لان عدم الرضا بطريقه يشعل

عدم الرضا بنبوته وأيضاً فالانبياء متفقون في أصل التوحيد والعقائد وإنما الخلاف بين
شراحهم في القروع فقط لأن عدم الرضا على المفسد والمبالغ وهي تختلف باختلاف الأزمنة
والامكنة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن لم يختلفوا فيها وحيث تقدم
الرضا بطريق واحد منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين لما علمت ان طريق كل
واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمثلثين بعده
هو ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي انساباً أو جنساً أو قال
استخفافاً النبي لمويل الظفر خلق السابجائع البطن كثير القسيان ولو قيل له قص شاربك
فانه سة فقال بالانكار لا أفضل أو كان النبي يحب القرع أو الخلل فقال لم أرهما أو لا أرى
بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تفنى أو ما تنفع
أو ايش تعمل بها أو لا تفنى من جوع ولا عطش أو لا تكون من خوف ولا شر في نعمة اتهمى
والسنة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يترتب الجمع
بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
في قص الشارب مرمرته في شعوره لم يلطف بما فيه وما ذكره في القرع أي الدباء والخل فيه
نظروا بوجهه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو أطلق بخلاف ما لو أراد عدم محبة لهما
أو لأحدهما معها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يحب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزائه
صلى الله عليه وسلم واحتقاره صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره مرمرته لكن
هناز يادصور والمطافها الذي جرى عليه هذا الحقيق ظاهر وكذا اذا قال عند التسبيح
أو التليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
الله هذا كل حرام أو شره أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
الحمار أو الجرس أو الالهة أو سماع حديث بين قبرى ومبرى منة من رايض الجنة فقال
كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال من هذه الكلمات
أقول لا اله الا الله أو قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال استغفر فقلت أو ايش قلت
حق أقول استغفر الله انتهى وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واقع
لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قرينة على الاستخفاف
بالذكر ولا شأن بالاستخفاف بغير حيث هو ذكر كفر وترط الكفر بالسوء عند الحرام
ان يقصد الاستخفاف بها كاعلم مما مر وقوله في الغناء هذا ذكر ان قصدانه منه من كل
وجه استخفافاً بالذكر فان أطلق أو قصد ان بينهما مشابة ما لم يجهل الكفر ومثله سماع المؤذن
مرن بما فيها السكن في هذا زيادة ان لا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
مطابقاً لآذان قصد انه لا يجب من حيث هو ذكر في تذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
الحديث كذب ان اعاد الضمير في على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو اعاده على

وروى في صحيحه ما يوجب به على كل مسلم أو جاهل بالسيرة على التكلم أو على الظاهر
 على وجه الإجماع ما يدل على العذر بما لا يكفر ووقع قريبا أن أميرا في بناء عظيم فاستخف به
 الجاهل من أهل مكة فقال قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد أنا أقول
 وتشد الرحال إلى هذا البيت أيضا وقد سئلت عن ذلك والذي فيه هو قصر ربه أي التسمية لقوله واحد
 الحذيفة والمساكية وتشديداتهم بكثرة ذلك عندهم بطحا وأما التسمية لقوله واحد ما عرف
 من كلام أئمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا الظن أنه استدراك على حصر صلى الله عليه
 وسلم وأنه ما غيره وأنه شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم وأنه الحق هذا
 البيت ثلث المساجد الثلاث في الاختصاص من بقية المساجد به هذه القرية العظيمة التي
 هي القرب إلى الله تعالى تشد الرحال إليها وكل واحد من هذه المقامد الأربع التي دل
 عليها هذا اللفظ المبيح التبيح كغيره لا مرية في قصد أحدهما فلا نزاع في كفره وإن أطلق
 فأنهى رحمه الله الكفر أيضا لما علمت أن اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج
 إلى نية كما علم من فروع كثيرة مررت وتأتي وإن أقول بأنه لم ير إلا أن هذا البيت لا يكون
 أهلية في بطنه يكون ذلك سببا في الناس إلى رؤيته كان عظيمة تلك المساجد اقتضت
 تشد الرحال إليها قبل منه ذلك ومسح ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 بحسب ما رواه الحسبك بل لو رأى أفضاء التغير إلى القتل كما سبأ في من أبي يوسف لأراح
 الناس من شره ومجازفته فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه آمين وما ذكره من
 كفر من قبل لمثل لاله الا الله فقال ما عرا غدا تضع ان نوي بذلك الاستنزاه والاستخفاف
 نظير ما قاله بعده فمن قبل لمثل استغفر الله قال أو مضى بالشرعة أو بحكم من أحكامها أو قال
 بعد فراغ صلاة حملت خثرة أي من التضرع والاحمال الشاقة ظلما أو في زمان ما حملت
 خثرة أو قال أكون فؤادا ان صليت وطوات الأمر على نفسي أو قال من يقدر ان يتم هذا
 الأمر أو قال العاقل لا يشرع في أمر لا يهدران فيه أو قال الناس يعملون الصلاة لأجل
 أو قال غلبت رأس من الصلاة أو قال أعطيت الزرع حتى يزرعوه أو قال أو خرج حتى يمسي
 رمضان أصلي جميعا أو قال كم صليت ما أصبت خيرا أو قال أني وأمي بعثان فلما صليت
 ما أو قال الصلاة لا تصلح لي إذا صليت هلك مالي أو قال ان صليت أول ما صل سواه أو قال لا أصلي
 حتى يجسد حلالة الأيمان أو قال كم هذه الصلاة أصلي فلي تفرمها أو قال بالاستنزاه
 رمضان هذه صلوات كثيرة وزائدة أو قال صلاة ليست بشيء لو بقيت تعجز أو تفتن أو لا
 يتغير عينيها أو قال هذه فعل الكمال أن أو فعل أحد غيرك أو قال ليست رمضان لم يكن
 فرضا آخر أو قال هذا الصوم فقلبي منه أضعف قيل انتهى وما ذكره من كفر من سخر
 بالشرعة أو حكم منها انما ظاهره بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة والصوم فإن
 إطلاق الحكم بكفر قائل واحد من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفعا عليه بل

كثير منها لا وجه له الحكم بكفرائه الا بنوع تكفيره وسفوفه الذي يتجه لغيره قال عن الصلاة
أو غيرهما من الطاعات انها حرة انه يكفر مواء أراد حقيقة السخرة السابقة أم الخلق أما الاول
فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم وأما الثاني فلان ذلك هو وضع السخرة فلم يتجه الى
نفسه بخلاف ما روي عنه انه لعدم خشوعه مثلاً لا ثواب له في الصلاة فاشبهت العسكرة حيث قد فانه
لا يبعه بقبول تأويله وفي حصة القيامة وما بعدها لا يكفر الا ان تصد ذلك الاستغفار
أو الاستهزاء بالصلاة أو الصيام أو استحل ترك أحدهما لغير عذر أو ان الصلاة ينشأهم ما من
بشيء كونهما صلاة فليكن يكفر بخلاف ما واطلق أو قصد معنى آخر ومرة عن الرافعي مسائل
من ذلك منهم مع نفسها فلا يشبه عنك استهزائها قال أو قيل لم تأمر بالمعروف ولا تنه عن
المنكر فقال أيش معنى أو ما يجب أو قال هذا افتراء وهذا من على وجه الاستكثار أو قال أيش
قضى أنا أو قيل له كل حلال فقال الحرام أحب الي أو قال هات كل الحلال اسجد له أو قال
يجوز لي الحرام أو قال ليت الزنا والواط أو الظلم حلال أو دفع لتقبيحهما من مال مسلم
أو ذمى وهو يعلم وجوابه أو دفعه التقير أو قال لم ثبت حرمة الخمر في القرآن أو أيش أهمي
بالشرعية وعندى النجاشي أو قال لقد أخذوا درهمين مني حين أخذت الدرهم
أن كانت الشريعة والقاضي أو أنا أريد الذهب والفضة ما يشأ عمل هذه الاحكام أو صدق
كلام أهل الاهواء أو قال عندي كلامهم كلام معنوي أو معناه صحيح أو حسن رسوم الكفار
أو قال برك الله في كلبك أو قيل له لا تكذب فقال فليستن كلمة الاستهزاء انتهى
وما ذكره قبل مسئلة التقي في المطلق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر
بالمعروف انه لا كفر فيه الا ان قال شيأ من ذلك على وجه الاستهزاء كما مر ان من ضرر بحكم من
أحكام الشريعة كفر ولا شك ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعي فمن قال
فيه شيئاً من ذلك استهزأ أو ضربه يكفر والا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين
بالضرورة والذي يتجه أيضاً في الحرام أحب الي انه لا يكفر الا ان أراد انه يجب سائر أنواع
الحرام ونسألت أنواع الحلال الصادق بالمباح والمنسوب بالواجب والوجه انه لا كفر أيضاً
بما تاكل الحلال اسجد لان نفس السجود لا تفسد الا بخلافه لا يكون كفر مطلقاً بل في بعض صور
كما مر حبه الاثمة ومرة في ذلك خبر يبحث وتفصيل فاذا كان هذا في السجود بالنعل فما ظنك
بالعزم عليه على ان ذلك انما يراد به الملة على استبعاد وجود شخص لا يأكل الا الحلال
الصرف أو على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه أيضاً انه لا يكفر من قال يجوز لي
الحرام الا ان قوى العسوم أو الحرام المعلوم من الدين بالضرورة وأما مسئلة التقي فقدم
المكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما يتجه كونه كفر ان اعتقد أنه ثاب على
الحرام من حيث كونه حراماً لا مكذباً له ومن حيث يتخلف ما يوجب أن الثواب من
جهة أخرى غير جهة كونه حراماً فان ذلك لا محذور فيه اذ الحقون على ان الصلاة في المدار

المقصودية أو الثوب المقصوب أو الحرير أو نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لم تكن
 الجاهلية وماذا كره في رجاء دعاء التفسير بعد بل لا وجه له فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه
 لا نص في الحرمان على تحريم الظاهر ظاهر ولا مستلزم لتكذيب القرآن التام في غير ما آية
 على تحريم الظاهر ان قلت غاية ما فيه انه كذب وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب
 يستلزم انكار النص المجموع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم ينهيه أنه لو قال الخمر حرام
 وليس في القرآن نص على تحريمه لم يكفر لانه الآن محض كذب وهو لا كفر به وماذا كره من
 الكفر في مسألة الشريعة والقاضي والاحكام المذكورة وان ظاهرا ان قال ذلك استهزاء
 أو استخفافا وكذا ان أطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفاف أو الاستهزاء
 وماذا كره من الكفر في تصديق أهل الأهواء انما يتجه ان أرادهم ما بهم من تكفيرهم ببدعتهم
 أو ما كان تكفيرهم قصد بقوم غير كفر وماذا كره من الكفر في بارك الله في كذبت لا يظهروه
 وجه الا ان أراد أن الكذب من حيث هو كذب قربة بسائر اعتباراته تطلب البركة فيها من الله
 تعالى وماذا كره في المسئلة الأخيرة ظاهرا ان ما قاله الموصوف بالكذب من اجزاء كلمة الاخلاص
 بخلاف ما اذا أطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول وهو اراد الرقعي من نفسه لا ككذب بآن
 ما يقوله حق كما في سورة الاخلاص - وقائه لا كفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
 احتمالا لقر يسا قال أو قال العلم الذي يتعلمونه أساطير وحكايات أو هذيان أو بهاء أو تزوير أو قال
 ايش مجلس الوعظ أو العلم لا يبرد أو وعظ على سبيل الاستهزاء أو منحل على وعظ العلم أو قال
 رجل صالح كن ساكتا حتى لا تقع الا وراء الجنة أو قال ايش هذا الصبي الذي خفت شاربه
 أو قال بشما أخرجت السنة أو قال الكفر والايمن واحد أو لا أرضى بالايمن أو لا أدري
 أين بصير الكافر أو أهل الأهواء أو قال حتى الكفار أو أهل الأهواء يدخل الجنة أو رأى
 سلطانا فقال له عظيم أو قال يا غار صبيته خذ اي برك وهو يعلم انتهى وماذا كره من الكفر بآن
 الاوصاف التي للعلم ظاهر ولكن ان أراد العلم من حيث هو أو نحو معنى علم أصول الدين أو علم
 التفسير أو الحديث أو الفقه وماذا كره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجه ان أراد الاستهزاء
 وكذا ان أطلق على احتمال قوي فيه لظاهر وهذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم
 وقد مر في قصته ريد خبر من العلم كلام استحضره هنا وماذا كره في الوعظ استهزاء انما يتجه
 ان أراد الاستهزاء بالواعظ وكذا بالوعظ من حيث هو وعظا ما لو أراد الاستهزاء بالواعظ
 أو بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ
 وماذا كره في كن ساكتا الخ انما يتجه أيضا ان أراد الاستهزاء بالجنة أو بالعمل المقرب اليها
 والا فلا وجه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا عليه كسابقه ولا حقه وماذا كره من
 الكفر في مسألة الشارب لا يظهر أيضا الا ان أراد عيب السنة أو نحوه نظيره ما مر في قص
 ان شاربه وماذا كره من اطلاق الكفر في شهما أخرجت السنة والمسائل بهذه الى قول

انتهى نظاها لانه صريح في الاستمراء بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهواء انما يصح ان أراد
بهم الكفر قوما يصحهم ظنهم باهل المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل
لان نظرها يا باه نعم ان قال لم أرد بقولي اله عظيم أو خد أي بزرك أي الله كبير إلا أن معطى
هذا الملك أو هذا الرجل اله عظيم أو الله الكبير قبل منه لان الغرض أنه لم يقل هذا اله عظيم ولا هذا
خد أي بزرك وحيث لم يقل ذلك قبل ارادته ما ذكر بل ولو قيل لا ينبغي أن يكفر إلا ان قصد أن
قوله اله عظيم أو خد أي بزرك وصف للسلطان الذي لم يعدد قال أو قال له كفرا عرض
على الاسلام فقال لا أدرى صفة الايمان أو قال اذهب الى فلان اتق به أو اسلم كافر فأت
أبوه فقال ينبغي أن أسلم لأجل الميراث أو نادى ناديا يا كافر فقال لييك أو قال أنا كافر يا
عليك أو قال حملتني عملا حتى كفرت أو سلم الارث أو اللطقة بالثلاث تحمل لزوجها ولا يحمل
ارثه ولو رضى مني ارثت ولم تحمل لزوجها وكذا الوارثت لو حقت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها
مطلقا ثلاثا لم يطأها إلا بالتحليل من مسلم بعد اسلامها عند أهل السنة خلافا للروافض
والغلاة أو قال لمن أسلم أي ضرر لحقت في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام أو قال
هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام أو قال لو ولد له ولد الكافر أو شفي وسطه الزنار باختياره
أو دخل دار الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل التحصيل الأسرى وبخلاف ما لو لبس
السواد في الدارين لأن لبس السواد حلال واللباس أفضل انتهى وما ذكره في المستثنين
الاولين هو المعتقد كما قد مر بما فيه المأمر أنه مضمن للرضا ببقائه على الكفر ولو لحقت والرضا
بالكفر كفر وهو مستثنى من الكفر حرم أيضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبس حرمت بما
فيها فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا فيما بعده ما الى الغلاة وكفر من قال
لمن أسلم ما ذكره ظاهرا ان اراد الرضا ببقائه على الكفر لا مطلقا كما علم مما مر والخلق الكفر
فحين قال هذا زمان الكفر الى آخره لا يظهر الا ان ارادته هبة الاسلام كفرا أو نحو ذلك بخلاف
امالو أطلق أو اراد أنه غلب على اهل الكفر وان الوجه أنه لا يكفر بذلك وقوله لو ولد له الكافر
لا يقبه المطلق الكفر فيه أيضا بل لا بد أن ينوى بالكفر نفسه فان أطلق قالته كافر بعد وار
راد أنه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنار تقدمت أيضا بما فيها قال أو قال ان
أعطاني الله الجنة لا أريد ما دونك أولا أدخلها دونك أو قال ان أمرني الله بدخول الجنة هلك
لا ادخاها أو قال ان أعطاني الله الجنة لأجلت أولا أجل هذا العمل لا أريدها أو انكر القبيحة
أو الصراط أو الميزان أو الحساب أو الكتاب أو الجنة أو النار أو الهف أو الواح أو القلم
أو قال الله لا يرى أو لا يراه أحد أو شبهه بشي أو وصفه بالسكان أو الجهات أو قال الله تعالى
لا يخلق فعل العبد أو انكر رؤيته الله بالعين في الجنة أو شفي في رسالة المرسلين أو شفي في ثبوت
وعده ووعيدته أو وصف محمد تافهاته أو اسمائه أو قال لا يضرم المسلم ذنب أو رأى خلود المسلم
المنذوب في النار أو شفي في فرائضه أو أحب ما بعثه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم

أو بالفساد أو أيس من التواب أو آمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال أو اعتقد تقدم
 الزمان والروح والافلاك انتهى ومما سئل دخول الجنة من الروضة أنه قد عذب الكافر
 في بعضها ويقام به الباقى وهو أيضا أن الأوجه في ذلك تخصل فراجعها وما ذكره من الكفر
 بأنكار القيامة فواضح كأنكار حضرة الاجساد أو أنكار الصراط والميزان وغوهمهما مما تحول
 المعتزلة فيجبهم الله تعالى بأنكار عقاب لا كفر به إذ المذهب الصحيح أنهم وسائر المبتدعة لا يكفرون
 وأنكار الجنة والنار الآن لا كفر به لأن المعتزلة ينكرونهما الآن وأما أنكار وجودهما
 يوم القيامة فأنكر به ظاهر لأنه كذب لانه ومن التواترة الطعية وأنكار الحصف بمعنى
 القهر أن كفر أجماعا بخلاف أنكار حصف الأعمال وذكره في أنكار اللوح والقلم ورؤية
 الله عز وجل مطلقا أو في الجنة فظهر أن المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا به وتنبه الله تعالى
 بحادث أو وصفه بما يستلزم الجحمة لا كفر به إلا أن اعتقد ثبوت لازم ذلك له تعالى من الحدوث
 ونحوه وزعم أن الله تعالى لا يتحقق فعله أبدا لا كفر به أيضا لأنه مذهب المعتزلة نظيره ما مر
 والاشك في رسالة الرساين صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم بل أو رسالته من عات
 رسالته منهم ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعدة أو وعيد به فإن في الملاق
 كونه كفرًا نظر إلا أن جواز شره دخول كفر الجنة أو تجليده مسلم مطيع في التسار وصف
 محدد بما يستلزم قدمه انما يتضح كونه كفرًا أن اعتقد ذلك اللازم كما مر أن الأصح أن لازم
 المذهب ليس بمذهب لأن المائل بالزوم قد لا يحظره القهون بل يزعم أنه لا يضر المذهب
 ذنب أو أنه يتخذ في النار لا كفر به لأن الأول مذهب المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد
 مر أنهم لا يكفرون بالاشك في القرائض الكفر به واضح لأنه يستلزم الشك في الضروريات
 المعنوية من الدين وهو كفر كونه كفرًا بخلاف محبة ما أغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
 وسلم أو عكسه فإنه لا يثبت فيه ~~الفساد~~ إلا أن أحب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه
 أو يبغضه من حيث كون الشارع يحبه بخلاف ما لو أحبه أو أبغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك
 الحسية فإنه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ وجرى هذا الخلف في الملاق الكفر بالباس والامن
 الذي كورب على الملاق الحديث للكفر علم ما لكان قال أئمة وغيرهم المراد كفر العامة
 أو أن استحل وأنكار الحرام والحلال الكفر به ظاهر ولا خصوصية له ما بذلك بل من أنكر
 حكم من الأحكام الخمسة الواجب أو الحرام أو المباح أو المنسوب أو المنكروه من حيث هو
 كأن أنكره أو جوبى من حيث هو أو أنكره من حيث هو وكذا الباقي كان كفرًا أو اعتقاد
 تدمر العالم أو هو اجزائه كفر كفره جوابه قال أو بل لدع المديان تنال الآخرة فقال أتزل
 نيتهم سنة أو قبل به أعلم الغيب قال نعم أو قال أن أعلم بما كان وما لم يكن أو قال فلان مات
 وسدد روجه ليل أو كذا دثر رعي الفساد نفعني حتى يطيب بونه يشطبا أو قال اني
 أحب ندمه ربه أحب ندمه أو قل بعمل كثير يومئذ من العباد أو قال أريد حيرا أو راحتي

الدنيا وأدع ما يكون في الآخرة أبش ما يكون أو قال له انصرفي بالحق فقال انصرفي بالحق ونصير
 الحق انتهي والحمد لله الذي لا يكون في الآخرة المسئلة الأولى فيه نظر والذي يقسمه انه لا كفر بذلك الا ان
 اراد الاستمرار بالآخرة ومسئلة علم القبيب مرت بمسألة من اختلاف والتفصيل والحلافة الكفر
 في بقية المسائل كما هو في نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ
 ما يقوله أهل التمسك فان القول به كفر والا ان اراد بقوله فقال حتى يطيب الى آخره استباحة
 القمار المجمع عليه المسلمون من الدين بالضرورة وقوله أحب الخمر استباحة ما من حيث هي
 بسائر اعتباراته ما يقوله اهل ذلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى اليجاد وقوله
 اريد بخير الخ استغفار بالآخرة وقوله انصرفي بغير الخ استحلال ذلك من حيث هو قال كفر
 في جميع هذه الصورة ارادة بذكرناه أو نحوه واضح بخلافه عندنا أو بل بمعنى صحيح وكذا
 عند الإطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال (الفصل الثاني في الاختلاف) لو قال
 أنا بريء من الله ان فعلت كذا ثم فعل كذا ولا يكفر وكذا الوال ان فعلت كذا فانا كافر ففعله
 وقيل ان كذا لا يكفر وان كان جاهلا يكفر في الماضي والمدة قبل ولو رضى بكفر غيره
 قال بعضهم يكفر وكذا الوال الله تعالى يظلمك كما ظلمني أو قال يعلم الله أني لم فعل كذا وهو قد
 فعله أو قال نفسه لا أريد بيمينه بالله بل أريد بالطلاق أو قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال
 ماذا أعطاني أو قال المؤمنون ليسنام القرآن أو قال شعرا أي صلى الله عليه وسلم شعرا أو قال
 لولم أكل آفة الخطيئة فمات في هذا البلاء أو أذبحي الذبوة فطلب آخر منه مجزة أو وحدث
 النبي صلى الله عليه وسلم أو قال بعد كل الحرام أو شره الحمد لله أو قيل له قل لا اله الا الله
 فقال لا أقول أو قيل له قل لا أصلي أو أصلي بغير طهارة أو قيل له أذان كذا فقال لا أؤذي
 أو قال له ويضر أو قال الفقيه وجهائره ما قال هذا الذي قالت جهل السفهاء أو قالت المرأة
 لزوجها يا كافر فقال لم تحبتي أو ان كنت هكذا لا تسكني معي أو وضع على رأسه قلعة المحوسى
 بلا ضرورة أو قال المحوسى خير من النصراني أو النصراني خير من المحوسى وغيره أو قال آخذ
 حتى يوم المحشر فقال ابش شغلي مع المحشر أو قال أين تجدين في ذلك الجمع أو قال اعطسني حتى
 والا آخذ سنك يوم القيامة مشربين أو قال عند الميابة الكفر حري عما فعل أو قال أطيع
 الحلال أو لا أصلي أو اسجد للسلطان أو غيره أو قيل الأرض قيل وهو تراب من السجود أو قال
 مادام هذا المذهب حتى ما يعود لي رزقي ففي هذه المسائل قيل يكفر وقيل لا يكفر انتهى
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران أراد به تعليق كفره لا أوتي سيدته لم يكفر
 وكذا ان أخلق وليس له أن يستغفر الله تعالى وأما بقوله لا اله الا الله محمد رسول الله خروج
 من خلاف من قال بـ كفره بذلك وما ذكره في الرضا بكفر الغير من اخلاف فيه يسافه غيره
 يا يكفر فيما لو قل كذا أعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان السقي وليس عليه الكفر
 ثم الارضاء ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضا بكفر الغير كفر وكذا ما ذكره من الخلاف

في الله تعالى يظلمك كما ظلمني يسافيه ماقتهم من الاتصاف على كفر من قال ظلمني الله الآن
 يفرق بأن هذا يحقرهم من باب المشاكلة فهو مكر ومكر الله والذي يحقره أنه ان نوى هذا
 بظلمك الله يخلص حتى منك وانما ساء ظلمنا كما لا يكفر وكذا ان اطلق للقرينة تضلاف
 ما اذا اراد حقيقة الظلم لاسحقته على الله تعالى اذ هو المبحر والحد أو التصرف في ملك الغير
 وكل منهما محال أما الاول فلاه تعالى ليس فوقه من يعدل شيئا وأما الثاني فلأن العالم كله
 ملكه تعالى وانما الاملاك الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رأيت فيما
 سبق ذكرتي في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب يومرأب الرافض حتى
 عنهم كفروا قال الله يعلم اني دائماً اذكرك بالله عاه وهو صريح في كفر من قال الله يعلم اني
 ما فعلت كذا وقد فعله لانه نسب الله تعالى الى الجاهل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف
 الواقع ومما ان الصحيح فين قال لا اريد بعينه ما قاله بل بالسلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك
 الاستخفاف باسم الله تعالى كفر كما هو واضح والذي يحقره فيما اذا أعطاني انه لا يكفر به الا ان
 قاله فاما بالاعتقاد من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار العقودتين وتصغير نحو شعره صلى
 الله عليه وسلم حر الكلام عليه فهما والذي يحقره في لولم يأكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ انه
 لا يكون كفراً الا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وواضح تنقيصه من صفات النبوة
 ويظهر كفر من طلب منه معجزة لانه يطلبه لها منه مجوزاً صدقه مع احتوائه المعجزة من الدين
 بالضرورة نعم ان اراد بذلك تنقيصه ويأني كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
 من حبيب المسند فلا كفره مطلقاً ومن حيث نسبته صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً كما هو
 ظاهر في ما وقوله الحمد لله بعد تناول الحرام يأتي فيه مرمى التسمية على نحو خبره ويحتمل
 التفرق والتخلاف في الاصول ولا اذكر ولا اصول او الصوم بشرط ولا أجمع أنه لا كفر فيها
 الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة أو بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وحكم الصلاة
 بلا طهر مرتبة تخصبه ويظهر في هذا الذي قلت حصل الغباء أنه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكماً شرعياً وفي قول الزوج ان كنت الخ أنه
 لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق او قال ذلك لرضا بوصفها له بكفر ووضع قلنسوة للجوسي
 من حكمه وما فيه وكذا الجوسي خيراً من التصرف في ما بعده من حكمه ايضا ويظهر أنه لا كفر
 بالشرع مع الحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا يابن تجدي الخ الا ان الله لا يصدق على ان
 يحقره في ذلك اليوم بخلاف ما اذا اراد أن له ذوقاً يذهب به سبما الى النار ابتداء فلا يحقره
 والقول بالكفر في أعطى حتى والا أخذ من الخ لا وجه له ومن قال بالكفر خبر عما فعل ان
 اراد به اني الكفر خبراً ولو به ما كان كافراً ولا فلا ومن قال تأييب الحلال أن لا أصلي
 انظره رأه يكفر به لانه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل أطيعه وهذا كفر
 بل نزاع لا فيه انكروا وجوب الصلاة الشاملة الخمس وذلك كفر والسجود لا سلطان

أو غيره من حكمه وما فيه وجيب من هذا المصنف حيث حكى فيما امره لا تشاق على كفر من
 قال هات آكل الحلال أجدله وحكى الخلاف في اليهود ونفسه للسلطان أو غيره مع أن هذا
 فيه العجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه أنه لا يكفر بتغيير الأرض ولا بما عساه قال
 (الفصل الثالث فيما يحشى عليه الكفر) إذا شتر جلا معهم من أسماء النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال يا ابن الزانية وهذا كرا النبي صلى الله عليه وسلم أو قال له قتيبه وجهاً شريفاً فقال هذا
 عمل القتها أو جعل معي عمل السفهاء أو فخذ علما من غير سبب ظاهر أو سمع الأذان أو القرآن
 فتسكلم بكلام الدنيا أو قال لا فمرامهؤلاء آكلوا الربا أو قال لصالح وجهه هندی كوجه الخنزير
 أو قال أريد المال سواء كان من حلال أو حرام أو قال أحب أيهما سرع وصولاً أو قال ما نقص
 الله من هرهرة زاده الله في هرك أو قال من ليس له درهم لا يسوي درهم ما في هذه المسائل
 يحشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور أن كلامها يحتمل احتمالاً
 بعيداً فربما لم يخطر على بال ذلك الاحتمال فيكون حقيقته كافراً وهذا يعلم أن ما في هذه
 الصور من كل ما يحتمل الكفر احتمالاً بعيداً يكون مثلاً فيجب أن يلفظ بجميع ذلك
 أي يندبارة كتنبيه كلام النبي صلى الله عليه وسلم مع الفراء أو الأذان ويحب أخرى ككسر
 الصور بالباية فقال (فصل آخر في الخطأ) لو قال الله بطعام من السماء أو من العرش أو قال
 بين يدي الله أو قال يا رب لا رضى في هذا الظلم أو قال هل أن قضاء سوء أو قال أعطيت واحداً وأخذته
 من واحد أو قال ياخذ من له واحد ولا يأخذ من له عشرة أو قال الف قرشاً أو فذه المسائل
 خطأ لا يكفر بها والله الهادي إلى الصواب انتهى وجعله ما في الفصل الثالث مما يحشى منه
 الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظر فإن هذه الصور التي في الرابع أقرب إلى احتمال
 الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها أقرب صلى الله عليه وسلم في الفصل الأول
 المعقود لما هو كفراتها بما يجب زعمه كفر من قال الله ينظر البناو يصبرنا من العرش وهذه
 مثل الله بطعام من السماء أو من العرش ففعله في تلك كفر اتفاقاً وهذا غير كفر اتفاقاً كما أفهمه
 منه فإن لم يجعل في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف في أنه كفر وطاهران المسائلتين
 حكمهما واحداً أو التفرقة بينهما التي زعمها هذا المصنف عجيبه وإذا انتهى الكلام على ما في
 كتابه هذا فترجع إلى سوق بقية كلام الروضة الذي انترده من الرافعي فنقول في الروضة
 فروع زائدة نقلها من السماء فسوقها بله ظها ثم تنكلم على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي
 الإمام الحافظ أبو الفضل عباس رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف حقوق نبينا
 المصطفى صلوات الله وسلامه عليه جملة من الألفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن الأئمة
 أكثرها مجمع عليه وصرح بتل الاجماع فيه ففهمنا أن مرادنا في مرضي هذا
 ما لو تلبت أيا بكر وهرضى الله عهما لم استوجب به فضال بعض العلماء يكفروا بقتل لانه
 يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يهتتم قتلهم ويستتابون بعزواه لو قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم أسوداً وتوفى قبل ان يلتقى أو قال ليس بقشري فهو وكافر لانه وصفه بغير صفته
 فكتبه تكذيباً به وان ادعى ان النبوة مكتسبة أو انه يبلغ صفات القلب الى مرتبتها أو ادعى
 انه نوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة أولاً كل من عمارها و يمانق الحور فهو
 كافر بالاجماع قطعا وان من ادفع نص الكتاب والسنة المقطوع بها المحمول على ظاهره فهو
 كافر بالاجماع وان من لم يكره من دان بغير الاسلام كالتصاري أو شك في تكفيرهم أو جمع
 مذهبهم فهو وكافر وان أظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل
 به الى تضليل الامة أو تكفير الصحابة وكذا من فعل فعل لا يجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من
 كافر وان كان صاحبهم مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النصارى والمشي الى
 السككس مع أهله ابراهيم من الزنا بغير غيرها وكذا من انكر مكة والبيت أو المجد الحرام
 أو صفات الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة أو قال لا أدري ان هذه المسألة بمكة هي مكة أو غيرها
 فكل هذا وشبهه لا شك في تكفيره ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين
 فان كان قريب عهد بالاسلام أو بخلاطة للمسلمين عرفناه بذلك ولا يهذر بعد التعريف وكذا
 من غير شيئا من القرآن أو قال ليس بمجرباً أو قال ليس في خالق السموات والارض دلالة على الله
 أو انكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك ~~ولا~~ قال المراد بالجنة والنار
 والبعث والنشور والثواب والعقاب غير معانيها أو قال الائمة افضل من الانبياء والله تعالى
 انتهى كلام الروضة المقتول عن الشعاء بالمعنى من محال منه مدد فالصاحب الشفاء لم يسمه
 كذلك وهو كلام زئيم مشتمل على فوائد تأملها يعلم بتقيد كثير مما سبق ولم يرجع النوروى
 عفا الله تعالى عنه شيئاً من اخلاف في المسألة الاولى أخى مسألة المربض اذا شفى والذى ربه
 المحب انظري انه لا يكفر والذي عندي أن فصل فيقال ان أراد بذلك ان الله شدد عليه لنقوب
 صلاته أو نحو ذلك لم يكفر وان أريد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاد ان
 ما فعله به جور كفر وأنه تعالى لا يجب عليه الاصلح أو أطلق لم يكفر وفي الشفاء عن ابن أبي
 زيد قبل هذه المسألة لو اعلن رجلا وعلن الله عز وجل وقال انما أردت أن أعلن الشيطان قتل
 لى قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وتضيعة ذنبنا قبوله ومطابقه في المسألة الثانية نتجته ايضا
 لم يكن محله كما يدلم من آخر كلامه فبين طالت صحبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم
 رده مر عن ابن عبد السلام عن أبي حنيفة وقواه من أن من قال أو من بالشيء وأشك في انه
 المدفون بالمدينة أو الذي نشأ بمكة لا يكفر لانه وان كان معلوما بالضرورة الا أنه ليس من الذين
 لا تلم تعبد به فيكون جاحده كما حد بعد ادومصر انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من الخاط
 بهما يستلزم تضليل الامة وغير ذلك من انظار في الدين وظاهر كلام التووي عفا الله تعالى
 عنه وانماضى رحمه الله تعالى ان مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في مدققة من صفاته المعلومة
 بتبينها يكون كفرا ويشبه ما مر من أن اسكارها يتضمن ان تكذيبه لكن قال بعض المتأخرين

أو تكفير الصحابة وما وقع في الامالي المنسوبة إلى الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أن من كفر
أبا بكر ومحمد وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لا يكفر وإن كان إسلامهم معلوما بالضرورة
لأن سب أحد الضرورة لا يكفر على الإطلاق والاكذابات من بعد هذا انتهى ووجهه رده أن
تكفير هؤلاء الأئمة يستلزم تضليل الامتداد بما يستلزم أيضا انكار حجة أبي بكر وقد مر أن
انكارها كفر فزعهم كفره رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الزركشي
واظهار أن هذا مكذوب به على الشيخ انتهى وقد يجب عنه بأن الذي يذهبهم من كلامهم أن
تكفير جميع الصحابة كفر لأنه صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية بقتلهم
غير ما يخالف تكفير طائفة منهم كما صرح به ما مر من شرح مسلم من أن المذهب الصحيح
المختار الذي قاله الاكثر من والمحققون عدم تكفير الخوارج المكفرين للثومنين وما صرح به
أيضا كلام السبكي في تناويفه أنه اختار أن مكفرا أبي بكر أو أحد من الذين شهد لهم النبي صلى
الله عليه وسلم بالجنة كفر وإن ذلك اختياره أخذ من رواية عن مالك في كفر الخوارج
لتكفيرهم للثومنين وتنازع الثوري عن الله تعالى عنه فيما صرح به وألح فيه بما صرح به من فوائده
أنه اختياره خارج عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد استقامت ما صرح به كلامه هذا في
كتابي الصواعق المحرقة ويثبت ما فيه بهذا كما يتأيد كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
فانهم ذلك فانه منهم وحذف من الروضة قول القاضي بعد أن قال وكذلك وقع الإجماع على تكفير
كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثا مجمعا على بطلان مقطوعا به مجمعا على حمله على ظاهره
ككفر الخوارج بإبطال الرجم كما أنه لما قدمته فيه من التفصيل بين أبي بكر وأحدية
ويعترفون به أو يسكرون من أصله وظاهر كلام القاضي هذا أنهم يسكرونه من أصله وحينئذ
فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب ونحوه من كفره في السجود للصنم ونحوه ما يوافقه وما
ذكره في الشئ إلى السكائر من كفره في مخالفة فيمن شدد الزنار على وسطه إلا أن يفرق بأن
الهيئة الاجتماعية من الترتيب بينهم والشئ معهم إلى كتمانهم قاضية برضاء بكفرهم أو غيرا
بدين الاسلام أو بأنه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر بسوفا وما ذكره في انكار مكة إلى
آخره ظاهر وقد مر ما يؤيد به ما ذكره وما ذكره بقوله ان كان عن يظن به علم ذلك الخ ظاهر
منجه وينبغي بل تبين طوره في جميع ناه من المكفرات وقوله أو قال ليس به مجزأ بذاتوا غشا
هو ان يكون الله تعالى صرف التوى عن معارضته كفر والتصریح بكفره مشي عليه الخطاب
وكلام القاضي هذا الذي أخره الثوري عن الله تعالى عنه قد يؤيد به والذي يظهر لي عدم كفره
لأن هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف منكر الانحياز
من أصله ثم رأيت بعض المتكلمين على الشافعي في ذلك قولاً في معنى الانحياز وحينئذ فتكفير
قائل ذلك جدي ووقع تنوين سنة أربع وعثمان وسبع مائة أنه جلا قالا لا آخر أاء دورك
وعدو دينك فعقد له مجلس فأفتى بعض المالكية بأنه مردوا أخذ كفره من قوله تعالى من كان

عدوا لله الآب وأنتي بعضهم بأن كفرهم كفر تقيس فلا يستتاب وأخذ ذلك مما في السماء من أن
 امرأة سبت التي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو في قتلته ومن يكون خالداً في
 الله عنه قيل من قال له من النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن اقتام من عتاب يقتل من قال
 ان سالت أوجلت فتسأل وجهه بدينه واعتز به بعض أئمتهم عن مال إلى الأول أن الأول
 أصل أن كل ساب عدو ولا شك فيه وإنما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنعكس
 بهما بل قوله أنا عدوك وعدو نبيك بما أشعر بترفع القول لذلك لا لتفقد الوضوح مع ما
 لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أنا عدو الأمير والأمير عدو في وقصده يعرف نفسه لانه في
 نسبة من يعادي الأمير وبأن كل خالدين ذكر مذهب محسبي على أن عمر رضي الله تعالى عنه
 ودي القتل من بيت المال ورأى أن قتله غير صواب وبأن اقتام من عتاب انما هو لانه ما ذكر
 في نفسه صريح في التقيس فالمتفق أن فائز ما مر من ذلك لا متفق هذا كله على قواعدهم من
 التعريف بينهما أما على قواعدنا فلا يظهر انه ردة وفي الشفاء أيضاً يكره من ذهب إلى أن في
 كل جنس من الحيوان ذئباً أو نياماً من القردة أو الخنازير والذئاب وغيرها أو يتحجب بقوله
 تعالى وإن من أمة إلا خلافة لآل إبراهيم إذ ذلك يؤدى إلى أن توصف أنبياء هذه الأجناس بمعامتهم
 المذمومة وفيه من الإزراء على هذا المنصب ما يشق ما فيه مع إجماع المسلمين على خلافه وتكذيب
 قائله ويكره أيضاً من قال ليس في مجزاته صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح
 في القرآن من حكم أو خبر أو أثبت ما ضاهى أو نفي ما أثبت على علم منه بذلك أو شك في شيء من ذلك
 أو بعد التوراة والإنجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو لعنها أو سبها أو استخفها أو من نودي
 فأجاب بليلة اللهم إيلينا فان ائمة تدنبر إلى الذل من الأذى منزلة إلى كبره والافلا وفيه أيضاً مسائل
 أخرى حسنة ذكرها التوراة وعفا الله تعالى عنه العلم بما صرح لكن لما كان في أخذها من ذلك
 نوع خفاء أحببت ذكرها لتعصير واضحة بينة مع زيادة فوائد أخرى لا تعلم مما مر من ذلك أن من
 سب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويلحق به في جميع ما ذكره من الانبياء المتفق على
 نبوتهم أو عابه أو ألحق به نقصاً في نفسه أو نسباً أو دنساً أو خصاً له من خصاله أو عرض به أو شبهه
 بشئ على طريق السب والإزراء أو التسخير بشأنه أو العرض منه أو العيب له أو لعنه أو دعه عليه
 أو غنى له مضرة أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم أو عيب في جهة العززة يستخف
 من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو عييره بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه
 أو غمه ببعض العوارض البشرية الجائرة والمعهوده له كان كافراً بالاجماع كما حكاه جماعة
 وحكاها ابن خرم الخلاف فيه لا معقول علم اسواء أصدره من جميع ذلك أو بعضه فيقتل ولا تقبل
 نوبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع
 وصح في وسط الكلام فيه وليس من تنقيص السب ما وقع من الاختلاف في اسلام أبيه كما
 لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعدوه عدو

الحكمة تيمنا صلى الله عليه وسلم يدل لما قدمته من الحاق سائر الانبياء به صلى الله عليه
 وسلم في ذلك ما في الشفاء اجمع العلماء على ان من دعا على نبي من الانبياء بالويل أو بشئ من
 المكروه أنه يقتل بلا ستامة وقد ذكر ذلك آخره فقال وحكم من سب سائرا نبياء الله تعالى
 وملائكته واستخف بهم أو كفر بهم فيما أتوا به أو أنكرهم أو جحدهم حكيم نبينا صلى الله عليه
 وسلم على سباق ما قدمناه وفيه من مالك من قال رداء النبي صلى الله عليه وسلم أو مزير أو مخ أو أراد
 به عيبه قتل أو يؤخذ منه أنه لو أطلق ذلك أو قصد الاخبار عن قواضيه لا يكفر وهو ظاهر في
 ارادة التواضع ويحتمل عند الإطلاق لانه ليس صريح في الحاق النقص وإذا قلنا بعدم المكفر وظاهر
 انه يعزرا لانه البليغ لانه كره ما يوجبهم قتلهم وفيه عن القاضي من قال فيه صلى الله عليه وسلم
 السمل يقيم أي طالب قتل وانظار من مذهبا لا يأتي ذلك في عبارته من الله لانه على الاراء
 فاند كريتيرين ما لب فقط لم يذكر صريح في ذلك فيما يظهر نعم ان كان السباق يدل على الاراء
 كان كل واحد من النقطتين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صدقته صلى الله عليه وسلم كصفه رجل
 قبيح الوجه والعيه قتل ومذهبا قاض بذلك وفيه عن صاحب حنون في رجل قيل له ولا وحى
 رسول الله فقال فعل الله رسول الله كذا وكذا ود كر كلالا مقبضا ثم قال أردت برسول الله
 المعقوب انه لا يقبل دعواه التأويل ومذهبا لا يأتي ذلك وعن ابن عتاب في عتاب قال لرجل اد
 والله الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سألت أوجهات فقد جحل وسأل انه يقتل ومذهبا
 قاض بذلك أيضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله أذوا شك الى النبي صلى الله عليه وسلم قصد عدم
 المبالاة كفر أيضا وعن فقهاء الاندلس انهم اقتصوا يقتل من سباه صلى الله عليه وسلم تيمنا
 وختم حيدرة وزعم ان زعمه لم يكن قصدا ولو قدر على الطيات أكله او مذهب الا ينافي ذلك
 بل زعمه ما ذكر في الزهد يعني ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لتسمية النقص اليه صلى الله
 عليه وسلم وعن أبي المرباط من قال انه صلى الله عليه وسلم هزج يستتاب فان تاب والا قتل لانه
 تنقيص اذ لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على قصد التنقيص لانه
 ليس صريح فيه لان الهزيمة قد تكون من الجبلات البشرية فان لم يصد ذلك لم يكفر بل يعزرا
 التميز الشديد قال القاضي على عياض بعدد كرمات قدم وغيره وكذلك أقول حكم من غصه
 أو عذبه برعاية الغنم أو بالسوا أو بالنسيان أو بالسحر أو ما أصابه من جرح أو فريضة لبعض
 حيوشة أو أذى من عذوه أو شدته في زمنه أو بالليل الى نساءه في حكم هذا كله من قصد منه نفسه
 القتل انتهى وما ذكره ظاهر قصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب له
 ولا معتقده في حبه صلى الله عليه وسلم بكلمة المكفر من لانه أو سبه أو تكذيبه أو إضافة
 ما لا يجوز عليه أو في ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم فتقصه مثل ان يقرب اليه
 انيان كنية أو إضافة في تبليغ الرسالة أو في حكم بين لئلا من أو نقص في مرتبة أو شرف
 نسبه أو فورعا أو زعمه أو يلاذب ما شتهر به من أمور أن خبر بها عليه افضل الصلاة والسلام

وقوات الخبر بها عنهم فسد لدخيره أو يأتي بسفه من القول وقوع من السب في جهته وان
 ظهر بدليل حاله انه لم يتعد ذمه ولم يفسد سببه املطه اهل حلقه على قتاله أو لتجبر أو سكر
 اغماره اليه أو فقه مراقبة وضبط لسانه فحكمه القتل دون تلعثم اذا يصدرا أحد في الكفر
 بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان ولا شئ مما ذكرناه اذا كان منه في فطرته تصليحيا الا من اكراه
 وقلبه مطمئن بالإيمان وبهذا اتفق الاندلسيون على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم
 كما صرحتهم وما ذكروه ظاهر موافق لقواعد مذهبنا اذا المدا في الحكم بالكفر على
 الظواهر ولا نظرا لقصود والنيات ولا نظرا لمرائن حاله نعم يعذر به الجهل ان عذرا يقرب
 هذه بالسلام أو بعده من العلماء كما يعلم مما تقدمت منه في الرخصة ويصدرا ايضا فيظهر
 بدعوى سبق اللسان بالنسبة لعدا القتل عنده ان لم يعترف به بالنسبة لوقوع طلاقه وحقه
 والفرق ان ذلك حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولوقال فصل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى ياء فان أراد الراء المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره الشافعي
 أو الملق أو أراد به الظاهر خلاف ما يظن لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزرا التعزير البليغ وقوله
 وقوات الخبر بها عنه أي انظروا وهو موجود خلافا من زعم نقيبهم أنه عني ولا نظري في ذلك خلافا لمن
 زعمه ولو كان في ضيق من حيس أو فقر أو عدا باللفظ يكفر بما صر أو غيره ان يقتل ليس ترجيح
 لاحقية الكفر فهل هو كافرا باطنا أو يقول هذه قرينة تنفي الكفر عنه باطنا كل محتمل ولعل
 الثاني أقرب وحكي عن أئمة مذهب خلافا فيهم أغضب غريمه فقال له صل على النبي محمد فقال
 لا صلى الله على من صلى عليه فقيل ليس بكفرا له انما شتم الناس وليس ثم قرينة تصرف الشتم
 له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة الذين يصلون عليه وقيل كفر واللاتي بقواعدها
 الأولى لان المظن ليس صريحاً في شتم الملائكة ولا الذات القدسية وانما هو ظاهر في شتم
 نفسه ان صلى أو غيره من الناس ومع عدم الكفر يعزرا التعزير البليغ ومن القابسي توقفا
 فيمن قال كل ما أحب فصدق أي خان قرنان ولو كان نبياً مرسلًا قال فيستفهم هل أراد صاحب
 الافتادى الآن فليس فيهم نبي مرسل فيكون أمره أخف واسكن ظاهراً لفظه انعم و انتهى
 والا وجه ان لفظه ليس صريحاً في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزرا
 التعزير الشديد ومن ابن أبي زيد ان من قال لعن الله العرب أو بني اسرائيل أو بني آدم وقال
 لم أرد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرا وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من
 حرمه وكذا لو ان حديث لا يسع حاضر لبادوا من من جابه وكان من يعذر بالجهل وعدم معرفة
 السن لأنه لم يفسد ظاهراً حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرم من الناس
 انتهى وهو ظاهر ولا بد من تهديد لعن محرم المسكر بان يكون عن يجهل ذلك أيضاً يعذر
 بالجهل به بان يكون قرين بعهد بالسلام ولم يكن مخالفاً للمسلمين ولا يقتصر به مع لوم من
 الذين بالضرورة كما هو ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول أحد له هذا قاله النبي

صلى الله عليه وسلم وهو ذلك كان ذلك كقوله لا يقبل قوله لم أره لان انظمة ظاهر
 في تكذيبه طيب وبالاطلاق وذكروا في قال لا خير يا ابن آفة خذ رايه لا يكفر وان شغل هذا
 الاقطر جماعة من الانبياء على سلم انه قصد منهم وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا الاقطر
 المبالغة في سب الخاطي دون خصمه لكن يهزروا بالحق في تزييره وظاهر كلامه ان من قال
 امهات من لعن الله بني هاشم وقال اردت ان اظلم منكم او قال من لعن الله من ذنبت من الله صلى الله عليه
 وسلم قولاً فيجاء في آياته او من نساه او ولده لا يقبل تخصيصه بأرادة غير النبي صلى الله عليه
 وسلم من غير قرينة فهو محتمل لعدم انظمة لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطاع الان
 الاقطر بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن ينافي تعزيره وحكي عن بعض أئمة فقه قال لا خير
 لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية قواعدنا خلافاً لما قدمته من ان انظمة ليس من سب في سب بني
 لاحتماله ان الذي يلي آدم في التسمية بل لو قال لعن الله آباءه الى آدم كان عدم التكفير اقرب أيضاً
 ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريحه على خلافه ولا يقال كلامه
 يتناول آدم لئلا ينافي المشهور في دخول الغاية وعن مشايخه خلافاً فحين قال شاهد عليه شيء
 قاله ثم متى الاقبياتهم دون التكيف أنت تقبل يقتل بشاعة لفظه وقيل لاحتمال ان يكون خبراً
 عن ائمة منهم من الكفار وهذا الثاني هو الوجه وعن شيخه انه هزروا من سب رجلاً ثم قصد كذا
 فصر به رجلاً وقال تم يا محمد وما دل عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وما دل كلامه
 رحمه الله تعالى بل من صرح بعدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد لله ولا ذكر عيب لكن
 فيها ذكر بعض أوصافه أو تشبهه ببعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عليه على شبه
 ضرب المثل والخط لنفسه أو لغيره أو على التشبيه أو عند مظلمة ناله أو تنقيص حلاله فمن
 ثالث المسائل ان قول ان قبيز في سوء قد قيل في النبي وان كذبت فقد كذب الانبياء أو ان
 أذنبت فقد أذنبوا أو أنا أسلم من الا لسنه ولم يسلوا أو صبرت كما صبر أولو العزم أو كصبر أبوب
 وهل يجوز ذكر ذلك الذي يظهر انه ان قصد به الترفع وان شاعروا في أصل هذه الفضائل
 كان حراماً شديد التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق المبالغة بمعنى أنه لا نسبة على
 بابائهم وتوقع انهم ذل وقوعه الى أولى لم يكن حراماً على هذا يجعل ما وقع لبعض الاكابر
 من استشهادهم على ما حصل لهم بخوذه المكامات في خطب كتهم وغيرها هم قوله اب أذنبت
 فقد أذنبوا شديد التحريم لا يجوز الاستفتاء به بحال ومنها ما يقع في أشعار المتبحرين في
 القول انشاهين في الكلام القول المنبي

ان في أمة تداركها الله غريب كصالح في عمود

وكلامه محتمل قصد تشبيه حاله في الغرب بتجمل صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
 الترفع أو تشبيه حال من ذنبهم بحال ثمود من المشقة عدم الشواعية فيكون مستلزماً للترفع
 وصريحاً في صرحهم عن كل فور غير كثر ونحوه قول ابن أبيه

في حسن يوسف الا انه ملك * فلا يباع بخس التقدمة حدود

ومها قول أبي العلاء

كنت موسى واقفه بنت شعيب * غير ان ليس فيك من قصير

ولا يستكر كلامه هذا الهال على الازرار والقصير موسى صلى الله وسلم على نبينا وعليه فانه كان زنديقا كافرا وقد آذى في مكثه من شعره بصراخ الكفر وقد فاضحه في زيادة التعج والتعجب بالكفر في شعره بن هاني الاندلسي ومن كلام أبي العلاء الذي ليس صريحا في الكفر قوله

لولا انقطاع الوحي بعد محمد * فانا محمد من ايسر بديل

هو منه في الفضل الا انه * لم يأت برسالة جبريل

واغما لم يكن كفرا لان ظاهر قوله الا الى آخره ان المدوح نقص نفسه لذلك فان اراد انه استغنى عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة لكن اقرب الى الكفر بل كفرا وشعوره في التعجب قول الآخر واذا ما رعت رايته * صفقت بين جناحي جبرتين

وشعوره ايضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المقتد ووزيره أبي بكر بن زيدون

كان ابا بكر أبو بكر الرضي * وحسان حسان وانت محمد

وليصدر الشاعر وغيره من ارتكاب هذه التبايع الشديدة للوزراء العظيمة الاثم فانهم سار بها جرت الى الكفر فمدوا بالله من ذلك ولم يرل المتقدمون والمتأخرون ينكرون مثل هذا من وقع منه فاما انكره على أبي نواس قوله

فان بك باقى سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب

ووجه الانكار عليه ان عصا موسى اعمت شعرك فليقبلتها من الاضافة اليه صلى الله عليه وسلم وان كان انما أراد بها انجسامة عرفا فان اسم له وكف الخصيب بالجمجمة قبل وباللهمة اسم النجم ايضا وعما كفر به قوله في محمد الامين وتسميه اياه بالتي صلى الله عليه وسلم تنازع الاحداث الشبهه شتمها * خلقا وخلقا كما قد التما كان

وهو وان كان في غاية التعجب الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبي الا ان قصد المشابهة المطلقة وعما أنكره عليه ايضا قوله كيف لا يذنبك من أمل * من رسول الله من نقره

لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضافد ومنها ما نقله عن مالك بن ناذب من غير النقل قال قدر عي النبي صلى الله عليه وسلم النفس لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوفوا ان يقولوا قد اخطأت الانبياء قبانا ونقل عن مصنف لابن عبيد الله ان صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الثواب والاحسان تعظيمه كما أمرنا الله ومهما نقله عن القاسمي فيمن قال تسبيح كأنه موجه تكبير ولا حرج كما وجه مالك النضبان انه لم يكفر اذا لم يصرح فيه بسبب الملك واعما

السببية لما لم يلق بها قلب الغالب الشديد كان قصدهم المقتضى وماذا كره ظاهراً وبخراً
من كلامه ان ذم بعض الملائكة وتقصيصه كذم الانبياء وتقصيصهم وهو ظاهر غير انهم صرح
به في آخر الكتاب وقد قنعته عنه ثم قال وهذا كله من تكلم فهم ما قلناه على جهة الملائكة
والنبيين أو على معنى من حققنا كونه من الملائكة والنبيين عن ذكر الله في كتابه أو حققنا
علمه بالتعريف المتواتر والشهور المتفق عليه بالاجماع القاطع كعيسى وميكائيل وملاك خزنة
الجنة وجبرئيل والزاينة وحفصة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة الذين هم من
الانبياء كعزراة ايل واسرائيل ورشوان والحفظة وشكر وشكريم الملائكة التي هي في قبول
التعظيم فاما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء
كما روي وما روي في الملائكة والتعريفات وما روي في القرنين وما روي في آسية وما روي في
فليس الحكم في شأنهم والكافرين بهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة ولكن برجر
من تصفهم انتهى كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ من قال ان ما يعكبه المفسرون في قصة
هارون وماريون في آية ما في سورة البقرة كفر وليس كآدم ولقد وقع بذلك في ورطة عظيمة
وان كان جليلاً فقد حكى هذه القصة كابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
وقيرهما ومن ثم اتهم لهم بعض المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة بأسانيد صحيحة
وروي عن من خالف في ذلك فزاد الله على ذلك خبراً وقد قال القاضي من أنكر نبوة أحد من
ذكره ومن أهل العلم لأخرج عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاضي أيضاً ان شاماً
عرف بالخبر قال ان قال له انك أي أليس كان النبي صلى الله عليه وسلم أياماً يكفر بذلك وان اخطأ
في الاستشهاد لادامة شرفه صلى الله عليه وسلم وتقصيص غيره ومنها ما نقله عن شيخه نعم
قال ان يتقصه اغتار به تقصيص بقولك وأنا بشر وجميع البشر يلحقهم التقصيص حتى النبي صلى الله
عليه وسلم انه لا يكفر خلا من أفتى بقتله لانه لم يقصد السب ولا قاضي رحمه الله تعالى تفصيل
حسن في حاكي السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف بقائه والانكار عليه
قد يوجب وقد يندب وقد أجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين في
كفرهم وبها لهم لبيان ما وردوا وان كان على وجه الحكايات والاسماء والظرف وأحاديث
الاناس وما قالهم في التثنية واليه وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات حسناً وتجيهاً اذ
التثنية المزدوجة ووادى الصحفاء والخواص في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع عنه وبعضه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سألت رجلاً مالكا من يقول القرآن مخلوق فقال مالكا
كافر اقلوه فقال انما حكيت عن غيري فقال مالكا انما سمعنا منك وهذا منكر حجة الله تعالى
على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتقاد أو أظهر استخفافه أو كان مؤلماً لاجتهاد حفظه
ودراية وتطلبه برواية أشعار مجرودة عليه الصلوة والسلام وسببه هو كالسب ولا ينفعه
نسبة الى غيره فيقادر به وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام حفظه شطره بيت مما سمعته

صلى الله عليه وسلم كفر وأجمعوا على تحريم رواية ما هجي به صلى الله عليه وسلم وكتابته وقراءته
 انتهى وما ذكره من المبادرة بقوله أي إن لم يثبت ومن الكفر ظاهره هذا الرضا بذلك
 واستقصائه لأن قصده عز ذلك وما ذكره من الإجماع محله في روايته لغير فرض مسوغ لذلك
 ثم ذكر نفسه لا آخره في هذا كرماء يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو يختلف في جواز عليه وما
 يلحقه من الأمور البشرية يمكن إضافتها إليه أو ما امتنع به وصبر عليه أو ما عجز فيه ابتداء
 ما لا وسيرته وما لقيه من قوم وهو أن ذلك إن كان على طريق الرواية وهذا كرامة العلم ومعرفة
 ما سمعت منه العصة فلا نبياء ولا يجوز عليهم فلا حرج فيه بل يكون حسنة إن كان من أهل العلم
 وفهماء طلبة الدين عن قوم مقامه ويختب ذلك من عساه لا ينفع ما ويختب به ثبته فقد ذكره
 بعض السلف تعلم القصاص موقوف وإن كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سؤفه مسده لخلق
 ما تقدم من السب وشعره وكذلك ما ورد من أخباره وأخبار صائر الأنبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام مما طاهره من كل لا قضاؤه أمور لا تليق بهم بحال ولا يصح منها إلا بالصحح وقد
 ذكره مالك رضي الله تعالى عنه القدر بها إذا كثرها لا عمل فقه وانما أوردناها صلى الله عليه
 وسلم لقوم هرب بغيره من كلام العرب على وجه حقيقة ومحاروا واستعاره وغيره وانما أشكلت
 على قوم جازوا بذلك غلبت عليهم الجملة انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما رآه العوام
 ظاهراً لمن يقرئ به حالهم ولو فتنه لهم منه أو استخفاف أو شغفهما والامتنان فيبقى
 الكراهة هذا وفي الأنوار من كتب أئمتنا الآخرين مسائل أخرى غير ما مر فليذكرها وإن
 كان في بعضها علم مما مر وهو أن أسماء المحض في المسالك السند كالتشابه في القاذورات
 وإن سب الملك كالتب وإن من استغنى بالخص أو التوراة أو الإنجيل أو الزبور كفروا ولم
 قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم إن كان عامياً كفره أو عاملاً فلا
 وأنه لا كفر بالأقامة في بعة أو كنيسة أو بكفر من قال إن الولي أفضل من النبي أو المرسل إليه
 أفضل من الرسول أو أعز أو أعلامية أو له أو له ~~السنن~~ الراتبية أو صلاة العبد من كفر
 وأنه لو استحل أذى أحد من الهامة أو نفي علم الله بالهدوم أو بالجزئيات كفر واستقلال أيد
 غير الهامة مكفر أيضاً كما هو ظاهر مما مر وإن من أنكر خلافة الصديق مبتدع لا كافر ومن
 سب الهامة أو استأعاشه رضي الله تعالى عنه أو عن أيها من غير استغلال فاسق واختلفوا
 فيمن سب أبابكر ومهر قال غيره وفي كفر من سب الحسين رضي الله تعالى عنهم وجهان وإنه
 لو قال الروح فديم أو قال إذا ظهرت الرجو يقرأت العبودية عن عبد الله رفع الأحكام أو قال
 أنه فني من صفات الناصبية إلى اللاهوتية أو قال إن صفاته تبدلت بصفات الحق أو قال أنه يرى
 الله هيأنا في الدنيا وبكمه شفاها أو أن الله يحل في الصور الحسان أو قال إن الحق يعلمه
 ويسقطه وأسقطه التمييز بين الحلال والحرام وأنه يأكل من القبيح يأخذ منه أو قال أنا الله
 أو هو أنا أو قال دمع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة وأعمال البر الشائنة في عمل الأسماء أو قال

بهما مع الله من الدين وأنه أنفع للعالين من القرآن أو قل العبد يسئل إلى الله تعالى من غير
 طريقة اليهودية أو قال وصلت إلى رتبة تسقط عني التكليف أو قال الروح من فؤاده فإذا
 اتصل الثوب بالثوب اتحد كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما تقول وسأت إلى رتبة خلعت
 من رتبة النفس وعثفت بها فانه لا يكفر لكونه مبتدع معرور وكذا أنا عشت الله أو يستغنى
 والعبارة الصحيحة أحبه ويحبنى أو قال يلهمي ما احتاج اليه من أمر ديني فلا احتاج إلى العلم
 والعلماء بل هو مبتدع كذاب ومن أظهر السكر والوجد ولا يستقيم لما هو ولا يتعبد جوارحه
 بالورع فهو معرور به من الله ومن تقلى واعتزل وترك الجماعة بلا غير شره يقتنع لا يقبل
 الله منه الزهد ومن أذهى السكرات لنفسه بلا عرض ديني فكاتب يلعب به الشيطان
 ومن قال في غير الغلات ما في سوى الحق في موضع فهو بعيد من الله تعالى مبتدع اتهم
 حاصل ما في الأقوال والوجه كفر من كفر بغير العوذتين إذا كان مخالفا للمسلمين لأن ذلك لا ينفي
 على أحد منهم والذي يجب أيضا كفر من أنكر سنة ثابتة مجمعة على المسلمين من الدين
 بالضرورة كما يدل عليه قوله أو صلاة العبد من الكفر أنكار أحدهما كذلك خلافا لما
 يوجهه قوله السخا الراية وقوله العبد من بل يكفي في الكفر أنكار سنة واحدة بالشروط
 المذكورة وإن محل تكفير لمقتضى الإحصاء في عالم يكن عن تأويل ولو خطأ لأنه ظني فله شبهة
 تمنع الكفر به لا يشترط الكفر في كفر من زعم أنه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شهاده
 اجتماع هذين خلافا لما توهمه عبارة الأقوال بل يكفر زاعم أحدهما غير آيات الكواشي
 صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بالعين وهو صريح فيعاد كونه لكن عندى في الخلافة ذلك
 ظاهرا الذي يجهل عمله على رؤية أو كلام متضمن للاحاطة بذاته تعالى لما مرار الأصح أن الكفر
 الجبرية ولا المجردة لأن صرحوا باعتقاد لوازم قواهم كالحديث أو ما هو من نفسه كاللون
 واتركيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم إسقاط التمييز عنه بين الحلال والحرام
 وإن الله بطعمه وبقية أو أهيا كل من الغيب أو بأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة
 خلافا لما توهمه كلام الأقوال أيضا وكذا القائل مع الصلاة إلى آخر ما رفيه لا يشترط في
 تكفير مبدئ الجمع بين تلك الأمور بل يكفي مع الصلاة مثلا أن في عمل السر وكذا زاعم
 أن سمع الله من الدين وأنه أنفع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمعه بين هذين بل يكفي
 أحدهما وهذا الذي دفعته به جميعه لم أر من نبه على شيء منه لكنه ظاهر للتأمل فليقتبه لذلك
 وقع للرافعي كما أن بالحجبة ترجوا بعض فقهاء الأعاجم ومصر منها جملة وحاصلها وإن مر كثير
 منها أن من قال عمل الله في حق كل خير وعمل السر مني كفر ونظر إليه الرافعي بقوله تعالى وما
 أسأله من شيء فنفسك والظهور واضح فالصواب عدم الكفر بهذا من بعض اعتقادات
 الزمريه توهم لا كفر به على الصحيح وإن من قال أيا الله على سبيل ملزاح كفر وإنه أو قال قائل كان
 رسول الله ن الله عليه وسلم إذا أكل لحس أسابه فقال آخر هذا غير أدب كفر وإن من قال يد

الله طوبى لغيره لا يكفر وقيل ان اراد الجلالة كفر انتهى ومرا الخلاف في كفر المجردة
وانهم اختلفوا في كفر من قال لغيره ما به بظلمة من كماله حتى أو الله يعلم اني دائماً اذكرك بالله
أو اني اذن لغيرك واخرج لغيرك مثل ما اذن لغير نفسي واخرج لغيرهما انتهى والذي
يتجه ترجيح في الاولى انه ان اراد نسبة حقيقة الظلم الى الله ~~كفر~~ والا فلا وفي الاخرتين ان
اراد حقيقة الدعاء في اولاهما وحقيقة المائة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع
ومن اعتقده تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شئ في كفره لان هذا العلم عين الجليل
ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر عاقل أو ما اذا اراد بذلك المبالغة فانه لا كفر به وانه لو قيل له
الاقرا القرآن أو لا تعلى فقال شئت من القرآن أو من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان
عمل الكفر هناك اراد الاستغفاف بالقرآن أو الصلاة والا فلا كفر لان ذلك مديع به عن
ووعى على النفس واثما عن شغل العقل الطاعات من غير استغفافها وانه لو قيل له صل
قال الجحائر يصلون هنا والصلاة العمولة وغير العمولة واحد أو صليت الى ان ضاق قلبي أو
قيل له صل حتى تجد حلاوة الصلاة فقال لا تصل أنت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة أو قيل له بعد
صل فقال لا أسلى فاد النواب لولاى كفر المييب بما ذكر في الجمع انتهى وله وجه في غير
الاخيرة وذلك ظاهر في الاستغفاف والاستهزاء بالصلاة والفرق بين قوله فيما مر شجعت
وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشجع من الشئ لا يستلزم موجه بل يستلزم مدحه
اذ لا يشجع الامن الحسن غالباً بخلاف ضيق القلب فانه انما يجر به عن الصبر فنه غاية الهم
والاستغفاف وأما الاخيرة أعنى قول العبد مامراً فلا دلالة فيها قاله على استغفاف ولا استهزاء
ومن ثم صرح في الآثار بعدم الكفر فيها وهو الا وجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول ولا قوة
الا بالله فقال ايش يكون لا حول أو ايش بهل أو نحو ذلك كفر انتهى قلت وكان وجهه ان
هذا فيه استغفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو ظاهر في عرف معني
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال ذلك ملجأ لجهل لا يعرف معنى هذه الكلمة فيدعي فيه ان لا يطلق
اقول بكفر بل يعرف معناها فان عاد لمسا قاله كفر والا فلا وانه لو سمع مؤذناً قال هذا صوت
الجرس كفر انتهى وفي الحلاق الكفرة ناظر والذي يتجه انه لا يكفر الا ان تصد بذلك
الاستغفاف أو الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل انظروا ما سبرع في الحشر فقال ايش في الحشر
كفروا له لو قيل فلان يأكل حبه لا فقال أحضروه حتى أستجده كفر انتهى وفي الحلاق
الكفرة ناظر ادعية العزم على السجود لانسان انه كالسجود له بالعدل وقد صرح جواباً ان
سجود جهة المصطفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صوره ما يقتضي الكفرة في كل كلامهم
ان السجود بين يدي الفقهاء ما هو كنفوسه ما هو حرام غير كفر وان الكفر ان نفسه السجود
للمخلوق والحرام ان يقصد الله مظلماً به ذلك المخلوق من غير ان يقصد به أو لا يكون له قصد وانه
لو رجع من مجاس عالم ففان له وجهه لانه الله على كل عالم كثرته انتهى وينبغي ان يحمله

فمن أريد حقيقة المصنوع الشامل للأنبياء أو الملقب بظلالهم أو أريد أن يواضع ذلك وأنه لو
 أمره آخر بحضور مجلس العلم قال أي شيء أعلم يجلس العلم كفر انتهى وفي الملاحق الكفر
 هنا نظري ويجه ان محله فيمن أراد الاستئناف والاستهزاء لان المقطع يعتدل غيرها وليس
 ظاهرا فمما وانه لو قبل لقبه هذا موثي كفر انتهى وفيه نظر اللهم الا ان يستخف أو يزيأه
 من حيث الفقه الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حيث لم يواته أو اعطى خصمه فتوى علم
 ما انما بالارض قال أي شيء هذا الشرع كفر وانه لو قال لزوجه يا كفره أو يا هودية قالت
 أنا كاذبة كفرت وانه لو قبل لمنسكب الصغار تب الى الله تعالى قال أي شيء عملت حتى
 أتوب كفر انتهى وفي الملاحق الكفر في هذه الاخيرة نظر لا احتمال ان يريد انما كفر
 باجتناب السكاكر كما قال به جماعة بل هو الامع وتكفيرها بذلك لان في وجوب التوبة منها
 كما هو ظاهر لان التكفير من أمور الآخرة التي لا تظهر فادتها الاثم بخلاف وجوب التوبة منه
 من أمور الدنيا ويرتبط به احكام دينية فاختلفا فاندوا حكما فلا يلزم من التكفير سقوط
 وجوب التوبة وإذا احتمل اللفظ ما ذكر احتمالا ظاهرا لم يحسن الملاحق القول بالكفر
 قال في وجهه انه لا يكفر الا ان ارادته لم يعمل به من أصلها المأمور ان انكرا المجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كان أو صغيرة وانه لو قال فلان كافر وهو كافر مني كان
 كافرا اقرا بالكفر انتهى حاصل ما وقع في العزيز بالجمعة وترجم عنه جماعة ما في
 أكثره من النظر وترجيح خلاف الخلافة قتال ذلك واعتنه فيما وحفظا فانه مهم والمحب من
 من اقدمولى وغيره حيث نقلوا ذلك ولم يترضوه بشيء مع ظهور ما قدمته (فرع) قال بعض المالكية
 أيضا من قال ان كان قبل في حق أو حق فلان أو ان جرى له كذا فقد قيل في حق الانبياء أو جرى
 لهم حرم عليه الملاحق ذلك لان ما انتقصه بضعفه للانبياء فثبت فيهم بضمهم من كلام الشافعي
 السابق انه يكفر بذلك وليس كافرا ثم وقد قال الغزالي أول منها جردة اعلى من تكلم في كلامه
 وأي كلام أنصح من كلام رب العالمين وقد قالوا أساطير الاولين وقد قال الامام الكبير امام
 أصحابنا أبو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي الله تعالى عنه بأنه
 لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الرابع من القولين وليس الشافعي أجمل من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل وزوجه حتى نزلت آية العان وقال الشيخ أبو اسحاق ردا
 على من طعن على الشافعي وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأه لم يحصل من
 عدومناق وحاسدناق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره أولى وأحرى ان لا يسلم من ذلك ولما حكى
 اليافعي ما قال وليس في مذهبه ما يوافق القول بالتكفير لا نصر يحا ولا يوجب وليس لمن قال
 به دليل ومليه بأن قصد التشبيه والاتقاص فاسد اذا لا يقصد ذلك من في قلبه استسلام بل
 المراد كيف لا يتكلم في حدير مشلى وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل الملاحق
 انحر يمي ذلك لا يجب سذهنا منظور فيه انتهى والوجه عدم التحريم حيث كان المراد

ما قاله المباني أو أطلق واذا قد علمت أكثر المكفرات عند الحقيقة والساكية فظن ذلك كراهية
 لها من المكفرات عند الحنابلة سواء وافقوا لمصر أو خالفوه وحاصل عبارة الفروع ان مما
 يكون كفرا بعد صفته تعالى الشق على اثباتها أو بعض كتيبه أو رسله أو سبه أو رسله أو ادعاء
 النبوة أو بعض الرسول أو طبعه وتركه ان كان كل منكر بقلبه وبجده حكم ظاهري بغير واحد
 تحرير التنبذ وكل مسكر ومن ذلك ان يجعل بينه وبين الله تعالى وسائط يتوكل عليهم
 ويدعوهم ويسألهم قالوا اجماعا ان يسجد لتصريحه أو يأتي بفعل أو قول صريح في الاستهزاء
 أو توهم أن من الصحابة أو التابعين أو تابعهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك قتل أو كتب على نبي
 أو أصر في دارنا على غمرو خنزير غير مستحل ولا كفر بحد قياس اتما قابل يستترائية وخالف
 فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الاسلام وأسر الكفر فثاق كافر كابن أبي سلول
 وإن أظهر انه قائم بالواجب وفي قلبه لا يفعل فثاق كفرة تعالى في ذمته ومنهم من عاهد الله
 لئن آتانا من فضله الآية وفي كفرة وجهان والراجح ان ما كان من التفريق في الأفعال لا كفرة به
 كالرياء لئلا من ومنهم من كفر بالحق لاجل نفسه وانها كره حرم الله وحرم رسوله فأورد عليه زيد
 ونحوه ومن ثم كان الراجح مانع عليه الامام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه من عدم
 الكفر وحرمة الأمر خلاف لابن الجوزي منهم وغيره ولا يكون حاكى كفره من غير اعتقاده
 وله اجماع وفي الانتماء من تباين كراهية ليس غيارا وشذرا أو تعاقب صليب بصدوره
 حرام ولم يكفر وميل كلام بعضهم الى الكفر وفي الفصول ان شهد عليه انه كان يعظم
 الصليب مثل ان يقبله ويتقرب بقربان أهل الكفر ويكثر من معهم ويوت عباداتهم احتفل
 بمرقدوه والراجح لان المسترئ بالكفر كفو لان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم
 ابن عقيل بأن من آمن القرآن أو محضه أو طلب ان يناقشه أو ادعى انه مختلف فيه أو مختلف
 أو مقدر على مثله ولكن الله منع قدرتهم كره بل هو مجزئ بنفسه والجهل الخلق انتهى
 حاصل كلام الفروع وبتأمله يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبا وغيره في أكثر ما ذكر
 وعدهم ان ترك الصلاة كفران دهي الها وامتنع دون غيرها من العبادات وأعلم ان الدعاء
 بقسم الى كفر وحرام وغيره ما فهم هو كفران في مادل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
 لا تعذب من كفر بلنا أو اغفر له أو لا تغفر فلانا الكافر في النار لان ذلك طلب لتكذيب الله
 تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان يسأل الله تعالى ان يرجمه من البعث حتى يستريح من
 أهوال يوم القيامة لما ذكر قبله ومنه ان يطلب ثبوت مادل السمع القطعي على نفيه كاللهم خلد
 فلانا المسلم عدوى في النار ولم يرد سوء الخاتمة أو يطلب ان الله يحية أبدا حتى يسلم من كرات
 الموت أو ان الله يجعل إيلام محبته وناسخا لبني آدم أبدا لا يدين ودهر الله اهرين حتى يقل
 القصاد والتكفير بجميع ما ذكره القراني ولك ان تقول لعله مبني على ان لازم القول
 قول وقد مر ان لازم المذهب ليس بذهب عليه لا كفر بمجرد هذه الأقوال الا ان أراد مع ذلك

عدم حقيقة عادل على الوقوع أو عدمه أو أنه يتطرق إليه السكتب أو شك في ذلك إما أن لا يمكن له
 فهدأ أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون كقراة تراث بعض أئمة مذهب القرائي
 قال صلب كلامه المذكور ذلك أن يقول هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بمحصل
 ذلك ولا كفر يلزم منها وليس الزام للكفر بأولى من الزام طلب العتب بل الزام هذا أولى
 استعجاباً بالإيمان المعلوم منه بأشياء كثيرة بالصريح انتهى وهو حسن وما يكون من الدعاء
 كفر أيضاً من طلب الداعي في مادل الفعل القطعي إلى ذاته مما جعل باجلال الربوبية كان
 يسأل الله صلب علمه حتى يستمر العبد في قيامه أو سلبه - رتب حتى يأمن المؤاخنة أو ذوات مادل
 القاطع القطعي على نعمة مما جعل باجلال الربوبية كان يعظم شوق الداعي إلى البر به أسأله أن
 يعمل في شيء من محاوراته حتى يجمع به أو أن يجعل التصرف في العالم بما أرادته قال القرائي وقد
 وقع هذا الجواب من جهة الصوفية يقولون فلان أعطى كلمة كن ويسألون ابن بطوطا كلمة
 كن التي في قوله تعالى إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائهم أن مع أنها أعطيت ومقتضى هذا الطلب
 الشرك في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن لم يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لأنه
 طلب استيلاؤه وهو كفر وذكروه في هذه الأنواع جميعاً لما مر أن من شك في صاب صفات
 الذات عنها أو أنه تعالى يعمل في شيء أو يعمل فيه شيء أو أنه ولد أو أنه يلد أو يولد كفر ولا شك
 أن سؤال شيء من ذلك إنما ينشأ من تجويز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه
 أنظر لأنه يلزم عليه نسبة النقص إليه تعالى فضلاً عن كونه مصرحاً بذلك فاصواب فيه عدم
 السكتة ثم رأيت بعض أئمة مذهب قال قلت الزامه الكفر بالصوفية من حيث قولهم أعطى فلان
 كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام بهدق على من أخرق الله له العادة مرة أو مرتين بأن
 طلب من به شيئاً أو هم شيء تصوره مطاوعه على وفق مراده غير متدرج بل دفعة وهذا القدر
 صحيح وجوده ولا يلزم منه الشرك لأنه في الملك ولا يكفر من ذلك انتهى وهو حسن قال القرائي
 وأعلم أن الجاهل بما تؤذي إليه هذه الادعية ليس عذراً عند الله تعالى لأن انقضاء الشريعة
 دلت على أن كل ما يمكن المكف دفعه لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهول الذي
 لا يمكن المكف دفعه بمقتضى العادة يكون عذراً كما لو تزوج أخته بظن الأجنبية وأصل هذا
 الفساد داخل على الإنسان في هذه الادعية إنما هو الجهل ما حذر منه وأحرص على العلم
 فهو التجاة كما أن الجهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بهذا أنقسام الدعاء إلى محرم وغيره
 وألحال فيه بما في بعضه نظراً ولا غرض لنا في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرنا جملته من
 أكام الدعاء في كتابي شرح مختصر الروض آخراً باب صفة الصلاة فأنظره إن أردت فانه
 جمع في ذلك فأوحى أسأل الله قبوله وتيسيراً ثم في طائفة بلا محنة في تقاوت وفوائدها في قديم
 أن الدعاء قد يكون كفرًا أو غير كفرنا الآن استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي أقسامه وحقيقته

وبيان احكامه ردها لكثير من انفسكم واعلم على ما تقر به منة وعنده ذلك شرفا ونفرا فتنه
 من غير ان ياتي السحر ماد طاعة فيما هو وحاصلة انه ان اشتمل على عبادة لمخلوق كشمس أو قمر
 أو كوكب أو غيرهما أو المصنوعة أو تعظيمه كما يعظم الله سبحانه أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تقيدها أو ملائمة شرطه السابق أو اعتقاد باحثة السحر بجميع انواعه كان كفرا وورقة
 فيه كتاب السحر فان تاب والاقبل والصحة حقيقة عند عامة العلماء خلافا للعترة التي في بعض
 الاسترا باذي وسياق في ذلك ضرب وقد يأتي الساحر بفعل أو بفعل بعض حال المصور فيعرض ويعون
 منه ان يوصل الى بدنه من دخان أو غيره أو دونه ويحرم فعله اجبا على كثر مستحبه موقف الحديث
 ليس مناهن مجرا وحصره أو تكهن أو تكهن له ومن يحسنه ان وصفه بكفر كالغربا الى
 المكواكب السبعة وانما يحسنه او انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كقولهم عامر والام
 يكفر وتعلمه ان لم يتحج لا اعتقاد هو كفرا قبل حلال وهو مالى الوسيط كمال الكفرة وقد صدبه
 دفعه من روى يعرف به حقائق الاشياء موقبل يكرهه الا كثر من على حشره مطلقا لخلاف الاختان
 والاضرار ويحرم التكهن واثبات المكاهر وتعلم الكهان وكذا التنجيم والضرب بالرمل
 والشعر والحل والاشجعة وأما الحديث الصحيح كان يخط الرمل فن وافق خطه فعناء فن
 علم موافقته فالجواز معلق بمعرفة الموافقة ونحن لا نعلم هذا حاصل كلام أئمتنا وأما الامام
 مالك رحمه الله تعالى فقد أطلق هو وجاعته سواء الكفر على الساحر وان السحر كثر وأن
 تعلم وتعلمه ككفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما أم ذميا كالزيد
 وبعض أئمة مذهبه كلام نفيس في المسئلة فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبين حقيقة
 السحر وحاصله ان الطرطوشي قال قال مالك وأصحابه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر
 مسلما أو ذميا كالزيد قال محمد ان الظهري قبلت قوله قال اسبغ ان الظهري ولم يتب يقتل فماله
 لبيت المال وان تستر فلورثته من المسير ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم اعلم ومن
 قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بأنه كفر قال
 اصبح يكشف عن ذلك ان يعرف حقيقة ولا يلى قتله الا السلطان ولا يقتل المذمى الا ان يضرب
 المسلم بسحره فيكون قصاف يقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر أهل ملته اذنب الا ان يقتل
 أحد اذ يقتل به وقال منصور يقتل الا أن يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤذ من يرد على
 السحرة اذ لم ياتر سحره ولا علمه لا لم يكفر ولكنه ركن للكفر قتال وتعلمه وتعلمه عند مالك
 كفر وقات الحنفية ان اعتقد ان الأشياء لمعين تفعل له ما شاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل
 وتوهم لم يكفر وقالت الشافعية رضى الله تعالى عنهم يصغفه فان وجدنا فيه كفرا كالتقرب
 للمكبر أو كذب ويعتقد انها تفعل فينقض منها فهو كافر وان لم يتحد فيه كفرا فان اعتقد باحثة
 فهو كافر قال الطرطوشي وهذا موقوف عليه لان آخر آ نطق بغير وجه واحتج من لا يقول أن تعلم
 كفر بأن تعلم الكفر ليس بكفر وان الاصول يعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه ولا يفتدح في

شهادته وما أخذته فالسحر أولى أن لا يكون كفرا ولو قال الانسان أنا فعلت كيف يكفر بالله
لأخيه أو كيف الرتا أو انواع الفواحش لا يجنبهم الميثم قال القراني هذه المسئلة في غاية
الاشكال على أصولنا فان السحرة يعتقدون اشياء تأتي قواعد الشر به أن تكفرهم كفعل
الطهارة المتقدم ذكره ما قبل هذه المسئلة ولذلك يجمعون عقاير ويحولون في الانهار والآبار
أو في قبور الموتى أو في باب يفتح الى اشرق ويمتقدون أن الآثار تحدث عن تلك الامور بخصوص
نفسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها وبين تلك الآثار عند صدق العزم فلا يمكن أن
تكفرهم بجمع العقاير ولا بوضعها في الآبار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عند ذلك
الفعل لانهم جربوا ذلك فوجدوه لا يجرم عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد
كاعتقاد الأطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بها لانها ليست
من كسبهم ولا تكفر بغيره مكتسب واما اعتقادهم أن الكواكب تفعل ذلك بشدة الله فهذا
خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الآثار
عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى
أودع في الصبر والسقمون بامعة البطور وقطع الاله مال وأه تكفيرهم بذلك فلا وان اعتقدوا
أن الكواكب تفعل ذلك والاشياء طير قدرها بالقدرة الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية
هذا مذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرة تبادون قدرة الله تعالى فكلما لا تكفر
المعتزلة بذلك لا يكفروا ولا ومنهم من فرق ما ذكر الكواكب مظنة العباداة فاذا انضم الى ذلك
اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن تأثير الحيوان في الله مثل والضرب
ولرفع في مجرى العادة مشاهد من السباع والادمين وغيرهم واما كون المشتري أو رجل
يوجب شفاوة أو سعادة فانما هو حرر ويخضع للمعتزمين لاجبة في ذلك وقد عرفت البقر
والشجر فصار هذا الشيء مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مربة فيه انه كفر ان اعتقد
انها مستقلة بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابئة وهو كفر صراح لا سيما ان صرح
بنفي ما دعاها وأقول الاحباب انه علامه فشكل لا نلتكلم في هذه المسئلة باعتبار التقيا
وفضن نعلم ان حال الانسان في تصديقه الله تعالى ورسوله به جعل هذه العقاير كاله قبل ذلك
واذا أرادوا الخاتمة فشكل لا نلتكلم في الحال ككفر واقع في المال والامانة تنضم في هذه المسئلة
ما حكاها الطرطوشي من قديمها ان لا يكفر حتى يثبت انه من السحر الذي كفر الله به
أو يكون سحرا شاعلا على كفر كقوله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الامام مالك رضي
الله تعالى عنه ان تعلمه وتعلمه كفر في غاية الاشكال اذهو خلاف القواعد وقال قبل ذلك
والجواب أن لا يفتني بهذا حتى يبين معقول السحر اذهو يطلق على معان مختلفة فربما ان
الفسر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث الخوارق ان كل عجزه بالنفس فهو السحر وان
يكون على سبيل الاستعانة بالعليكات فذلك دعوة الكواكب وان كان على سبيل صريح اقوى

السهاوية بالقوى الارضية فذلك الطلسمات وان كان على سدل اعتبار القسب الرياضية فذلك
 الجدل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فذلك العزبة انتهى قال
 القرافي ايضا والصبر اسم وضع على حقائق مختلفة وهي السيمياء والهيما وخواص الحقائق من
 الحيوانات وغيرها والطلسمات والافواق ورفق والعزائم والاستخدامات فالسيمياء بارهها
 تركيب من خواص ارضية كدهن خاص او كلمات خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك
 الخواص الخمس او بعضها لالحقائق خاصة من المأكولات والمشروبات والمبصرات والمهمات
 والمسموعات وقد يكون ذلك وجود بخافه الله اذ ذلك وقد يكون لا حقيقة له بل هي تخيلات
 والاهمية انه تبارها عن السيمياء بالاثار الصادرة عنها تضاف للآثار السهاوية من الاتصالات
 الفلسفية وغيرها من أحوال الافلاك فتصلت جميع ما تقدم ذكره فصاروا واحدا بالسيمياء
 والآخر بالهيما والخواص للحيوانات وغيرها كثير ذكره والله يؤخذ بسبعة حقائق ويرجم
 بها كتب شأه انه اذا رمى بحجر عرضه فاذا رمى بسبعة اتجاهات وعظمها كلها لقطت بعد ذلك
 وطهرحت في ما من شرب منه ظهر فيه آثار خاصة يعبر عنها الصخرة فهذه تثبت للصخر وليس
 ما يذكره الأطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا يشك في
 الخواص في هذا العالم فمنها ما يعلم كاحتصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطاما ومنها
 ما نعله الامراء كالحجر المسدوم وما يصنع منه السيمياء ونحو ذلك كما قال ان في الهندية اذا
 حمل منه دهن ودهن به انسان لا يقطع فيه الحديد ويحرقه آخرا اذا استخرج منه دهن وشرب
 على صورة خاصة تذكورة عندهم في العمليات استغنى عن الغذاء وأمن من الامراض
 والاستقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حياته ابد احش باق من يقته امامه بالاسباب
 العادية فلا خواص النفوس لا شك فيها فليس كل أحد يؤدى بالعين والذين يؤفون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فهم من يصيد بالعين الطير من الهواء ويطلع الشجر العظيم من الثرى
 وآخرا غما يصل لقرى بعض لطيف ومن الناس من طبع على حصة الخبز ولا يخطئ غالبا ثم
 نجدوا حاد الهمة في علم الكشف وآخرا في علم الرمل وآخرا في النجم ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهمة جماعة اذ ركبوها نفوسهم فقتل شخص ملث ثم اذا شق صدره في الوقت لا يوجد
 قلبه بل انزعه من صدره بالهمة والعزم وقوة النفس ويجري بوبال زمان فيموت عليه همة منهم
 فلا يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك
 والسكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من العادن أو غيرهما فلا بد في الطلسم من
 هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
 ولا بد مع ذلك من قوة نفس سالحة لهذه الاعمال ليس كل النفوس مجبولة على ذلك والاولى
 ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا يكون شكلي من تسع
 بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هو تيسير السيمياء واخراج الصيغ ووضع الخيوط

وتلك ما كن من هذا المعنى وشاططه بل قد خرج واح وكان الغزالي يعتق به كثير حتى نسب اليه
 والرقى القاط خاصة يحدث عندها انشاء من الاستقام والادوا والاسباب للهسكة ولا يخال
 لفظ الرقى على ما يحدث ضرر بل ذلك يقال له الحصر وهذه الالفاظ منها شرع كالفقحة
 وغيره مشرووع كرقى الجاهلية والهند وغيرهما وربما كان كفرافهسي الامام مالك رحمه الله
 تعالى عن الرقى بالجمجمة والعزائم كلها يزعم أهل هذا العلم أن سليمان بن نبينا وعليه
 الصلاة والسلام لما أعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجان يعشون بالناس في الاسواق
 ويخطفونهم من الطرقات فقال الله تعالى أن يعلى على كل دابة من الجن ملكا يسبطهم
 من الفساق فيلقي الله تعالى الملائكة على قبائل الجان يجمعهم من الفساد ويخاطبهم الناس
 وأزعمهم سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وسلم القفار والخراب من الارض
 دون الامم ليسلم الناس من شرهم فاذا عتوا بعضهم وانفسد كرامهم كامات تعظمه الله تلك
 الملائكة ويرجمون ان لكل نوع من الملائكة اسماء أمرت بتعظيمها ومضى اسم عليها بها
 اطاعت وأجابت وفعلت ما طلبها فالعزم تلك الاسماء على ذلك القبيل يحصره ملك القبيل
 من الجان الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم بما يريد ويرجمون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فانها تهمية لا يعزى هل هي مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة وقور بما سقط التساخ بعض حر وفمن غير علم فيقتل العسل فان القسم به لفظ
 آخر لا يعظمه ذلك الملك فلا يجب ولا يحصل مقصود الجزاء والاستخدامات فسمان الكواكب
 والجان فيزعمون أن السكوك كباذرا كل اذا قربت بخور وتلى شيء خاص على الذي يماثر
 الخجور وربما تفت منه افعال خاصة منها ما هو حرام كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك
 الاقاظ التي يتخاطب بها السكوك كباذرها ما هو كفر صريح مما يدعى باللفظ الأوهية ونحو ذلك
 ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات مع البخور ومع الهبات المشروطة كانت روحانية
 تلك السكوك كباذرها لمعنى أراد شيئا فعلته على رخصهم وكذلك القول في ملوك الجان على
 زعمهم ادا اموالهم تلك الاعمال خلاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والقابل على المشتغل
 بهذا السكوك ولا يشتغل به مطلق ولا مسدد النظر واقر العقل وبعد ان علمت حكم الساحر على
 مذهب الشافعية والمالكية والحنفية فلا بأس بذلك حكمه عند الجاهلية فان كنهم مشتغل على
 غرائب فيه ينما صاحب المرووع وحاصل عبارته يكفر الساحر بائنة دعه وعنه أي عن أحمد
 لا اختاره ابن عقيل وخزجه في اخبصرة وكفره أبو يعلى بعمله قال في الترغيب هو أنه يشترط بما
 وحل ابن عقيل كلام الامام أحمد في كفره على معتقده وان فاعله يفتق ويقتل حدافعي الا قول
 يقتل وهو أي الساحر من يركب كسرة فتسربه في الهواء ويهوو وكذا قيل في معزم على الجن
 ومن يجمعها بزمجه وانما يأمرها تطيعه وكانه وعرفه وقيل يعزرو وقيل يجوز تعزيره ولو
 بالقتل وفي الترغيب السكوك والمنجم كالساحر عند أصحابنا وان ابن عقيل فنده فقط ان قال

أصبت بحدسي وفراشي فان خسرو ما بطر بقمته انه يعلم الغيب فللامام قتله لسميه بالفساد
 وفي المروغ من كتبهم بهذا ذكر ما مر قال شيخنا التتبع كالمستدل بالاحوال الفلكية على
 الحوائث الارضية فمن السحر قال ويحرم اجماعاً وأقرأهم وآخروهم ان الله يدفع عن أهل
 العبادة والدعاء بركته ما زعموا ان الافلاك تسحب به وتوجهه وان لهم من ثواب المداين
 ما لا تموت الافلاك ان تسحب ومن محرر بالادوية والتدخين وسقي مضر عز و قيل ولولا القتل
 وقال القاضي والحواني ان قال بهري ينفع وأقصد على القتل به قتل ولولا القتل والمشهد
 والعائل بزجر الطير والضارب بمصاوشه ويرقد اذ لم يعتقد باحته وأنه يعلم به عز وركم
 عنه والا كافر ويحرم طليسم ورقية بغير هري وقيل بكره وتوقف الامام أحمد رضي الله تعالى
 عنه في الحل للسحر أرى لاجل ان الله بسحر آخر وفيه وجان وسأله هنا من يأتيه مصورة
 فيطالع منها قال لا بأس قال الحلال انما سكره فعليه ولا يرى بهما كفايته منها وهذا من
 الضمير والثاني باح فعلها ولا يتمل سحر كذا في على الاصح وفي التبصرة ان اعتقدوا جواز
 وفي عبون المسائر ان السحر يكفر وهل تقل توبته على رابطين ثم قال ومن السحر السعي
 بالتميم والافساد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عبون المسائل فأما من سحر
 بالادوية والتدخين وسقي شيء بضر فلا بكفر ولا يتمل ويعز بجا رده وماله غريب ووجهه
 انه يقصد الذي كلامه ومهله على وجه السكر والحيلة فاشبهه السحر وبه نأيد على العادة والعرف
 انه يؤثر وينفع ما يصنع السحر أو كثر فيعطى حكمه نسوية بين المتماثلين أو المتأثر بين لا سيما
 ان قلنا يقتل الآمر بالقتل على رابطين نسبة فهنا أولى أو المسلمان يقتل فلهذا شبهوا هذا
 ذكر ابن عبد البر من يحيى بن كثير قال بفساد تمام والكذاب في ساعة لا يقدره السحر
 في سنة ورأيت بعضهم حكاه عن يحيى بن أكرم قال انعام شر من الدار يعمل النعام في ساعة
 ما لا يصنع السحر في شهر لكن يقال السحر اعم كقوله وصف السحر فهو امر خاص ودليله
 خاص وهذا ليس بسحر وانما يؤثر عنه ما يؤثر فيعطى حكمه الا فيه ما اخبر به من الكفر
 وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول أوجه من تعزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخرجة
 من المفسرين والآخرو من الملقين المذارع كفره كدعواه غيراً به ومن أتى عرفاً فافسده بما
 يقول قبل كفراته متوقيل قارب المكفر وذكر ابن حامد رابطين أحدهما تشديد وتأكيده
 نقل بن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتهى في المروغ
 وهو مشتمل على ضرائب ونفائس يرتدعها السحر فعبارة التتبع ولا تقبل في الدنيا قوبة
 زنديق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن الفسق
 ولا من تكررت رفته أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مريحاً أو بغضه ولا السحر
 الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل السحر المسلم الذي يركب المكسبة فتسببه في الهوان ونحوه
 وبكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر يادويه وتدين وسقي شيء بضر فانه يقتل منه ان قتل

بشعة فالباوالا فالتومش هذا قاتل بن جبر الطبر وشارب عصي وشعر وقد اذاع ان لم ينفذ
 اباحته واته لا يعلم به يعز ورويك عنه ويحرم طلمع ورقية يصبر عرفو ويجوز الخجل يصبر
 للضر ورة انتهى وبقيت عنافا وانفلا بأس بكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فيما نحن
 فيه وهي ان الضر الرأزي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختص السحر والعين لا يكونان في
 فاضل لان من شرط السحر الخبز صدور الاثر وكذلك أكثر الاممال من شرطها الخبز والفاضل
 المتلى على ما يرى وثم في ذلك في المكات التي يجوز أن توجد وأن لا توجد فلا يصح له عمل أسلا
 وأما العبرة لا بد منها من شرط التعظيم للرفق والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم مائة الى هذه
 الغاية فلذلك لا يصح السحر الامن المجاور والتمكان والسودان ونحو ذلك من أسباب النفوس
 الجاهلة فيقال السحر له حقيقة فتدعيوت السحورا وبتغير طبعه قاله الشافعي وان حبلى رضى
 الله تعالى عنها وقالت الحنفية ان وصل الى يد كائنات ونحوه ميازان يؤثر والا فلو كانت
 القدرة لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فان مالا حقيقة له لا يؤثر وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد صرح أم المؤمنين فاسترضى الله تعالى عنها جارية اشتريتها وقد أطبقت الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم على صحة ذلك ومن جهة الزعمين أنه لاحقيقة لقوله تعالى يخيل اليهم صهرهم
 انها نسى ولأنه لو كانت حقيقة لتمكن السحر ان يدعي النبوة فانه قد يأتي بالخوارق على
 اختلافها والخوارب ان السحر أنواع فدهمه هو الذى فيه تخيل وعن الشافعي ان اضلال الخلق
 ممكن ولكن الله تعالى أجرى العادة بضبط مصالحهم فليس بذلك على الساحر وكمن يمكن
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لأنواع من الحكم مع ان اثنين الفرق بين السحر والمجزة
 من وجوده فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين مجزات الانبياء وسحر السحرة وعزمهم عما
 يتوهم انه نارق للعادة قد أشكل على جماعة من الأصوليين وغيرهم وهو عظيم الموقع في الدين
 والكلام عليهم من ثلاثة أوجه فرق في نفس الامر باعتبار الباطن ووفق باعتبار الظاهر اما
 الفرق اوقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيما ووجه هذه الامور ليس
 فيها شئ خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات على أسبابها غير ان تلك
 لأسباب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالغافير يعمل منها الكيمياء والحشاش
 التي يعمل منها التلطي التي تخرق الحصون والذهن الذى من اذهن لم يقطع فيه حديد ولا تقدر
 عليه النار فهذه كلها في العالم أمور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت أسبابها جرت على العادة فيها
 وكذا أسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك السيمياء وغيرها كلها جارية على أسبابها العادية
 غير ان الذى يعرف تلك الأسباب قليل في الناس وأما المجزات فليس لها سبب في العادة أصلا
 فلم يجعل الله في العالم عقارا يغلق البحر أو يسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل
 يأثر من يقول ما يدعيه هذا السبب والآخرة لا سبب فذلك كره الفرقين الاخير أحدهما
 ساحر وسحرى مجراه مخدع من عمل له حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك

ليصنعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم أن يكتب اسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون
صنعههم لمن سمي اسمهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين هموا قال العلماء امو اليه
الاشارة بقوله تعالى ونزع عده فاذا هي بيضاء لا تظلمين أى لكل تظلم ينظر اليها فارتقت
بذلك البصر والسجيا وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قرأت الاحوال المقدرة للعالم القطعي
الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المقنونة في حق غيرهم فتجد التي عليه
أفضل الصلاة والسلام أفضل الناس نشأ ومولد وشرفا وخلقا وخلقاً وصداقاً وأدباً وأمانة
وزهادة واشفاقاً ورعاً وعداً عن الله تعالى والكذب والتفريب الله أعلم حيث يجعل رسالته ثم
أسماءهم بكونهم في غاية العلم والتور والبركة والتقوى والهداية كاصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانوا يجرأ في العلوم على أنواعها من الشريعات والعقليات والجنائيات والسياسات والعلوم
الباطنة والظاهرة حتى انه روى أن علياً جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم
تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء إلى أن طلع الفجر مع انهم لم يدسوا ورقة ولا قرصاً
كتاباً ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد الرسول الله صلى الله
عليه وسلم إلا أسماء الكفر في اثبات نبوته وكذلك أيضاً ما علم من فرط صدقه حتى كان يقال
محمد الامين ومامن نبي الاوله في هذه الفرائض لما ثبتوا لها غاية الجحان والاسرار على العكس في
ذلك ومنها قال بعض الخفعية اعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم يفته دانه لفظ الكفر
ولا يندر بالجهل وكذا كل من دخل خطبه أو استحسنه أو رضى به يكفر ومن أتى بلفظ الكفر
حيط همه ويقع الفرقه بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجه ان كان الكفر من الزوج
وان كان من الزوجه يجرى على النكاح وهذا بعد تحديد الايمان والتبري من انفا الكفر حتى
أن من أتى بالشهاده فادعه ولم يرجع مما قاله لا يرتفع الكفر عنه ويكون ملوثاً وزناً وولده
وله الزنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط همه ولو قدم وجدد
الايمان لم يحبط همه ولا يلزم تحديد النكاح ولو أدى صلاة الوقت ثم أدم لم يقضه او عذنا
يقضها وكذا الخ فلو أتى بكلمة كفرى على لسانه كلمة الكفر لا تصد ولا يكفر انهمى كلام هذا
الحنفى وما حكمه من مذهبه ما صح بل مذهبه ما وافق لجميع ما قاله الا في الحلاقه عدم الصدر
بالجل فانه عندنا بعد ان قرب اسلامه أو نشأ به من العلماء الى الاطلاق وقوع
الفرقه بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من أحد الزوجين قبل الوطى فثبتت تقع
الفرقه طلقاً فان وقعت من أحدهما بعد الوطى انظرنا المرتد ان سلم قبل انقضائه العدة بان
بقاء النكاح وان اسقر لا تنقضها بما بان طلاق النكاح من يوم الردة وما ذكره من خلاف بيتنا
و بينهما في الاحكام صحيح يمكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام أما ما نسبته ليطلان
فواب جهل مع ما مضى من مبادات المرتد لردته فمن موافقهم على ذلك فقد نص الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن الانسان اذا ارتدوا عباد الله حبط ثواب جميع

أعماله وأعماله التي بقي له من رها فقط حتى لا يلزمه القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم من
دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآيات فرتب فيها وطا الاعمال على الموت مرتبة
وبه تبين الآية الأخرى المطلة على طوط الاعمال بالردة ومنها أن من كفر بغير ربه صلى الله عليه
وسلم أو تنقيصه قبل موته اتفاقا وجب استتابته على الأصح وأما من كفر بسبب صلى الله عليه
وسلم أو تنقيصه صريحا أو ضمنيا ومنه الملك فاختلغا في حقهم قتله فقال الإمام مالك رضي الله
تعالى عنه وأصحابه يقتل حدا الرد ولا قبل توبته ولا طهره إن ادعى سهوا أو غفوه ومن ثم قال
صاحب المختصر منهم أن هذا مما اقتضته من الشافعيان سب نبيا أو ملكا وإن عرض أو لعنه
أو رجاه أو قذفه أو استخف أو غير ذلك أو ألحقه نقصا في دينه أو غشاه أو غش من مرتبة
أو وفو رعله أو زعمه أو أخافه ما لا يجوز عليه أو سببه ما لا يليق بمنسبه على طريق
الذم أو قبل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت العقرب قتل ولم يستب حدا إلا أن يسلم الكافر
وإن ظهر أنه لم يردمه بل لجل أو سكر أو تهور راتهي واسد لواعي ذلك بامرور (الأول) بقوله
تعالى إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا ووجه
الدليل أن من لعنه الله كذلك وأعد له ما ذكره من رجمته وأحله في ويل عقوبته
وأغما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فالتكليف الآية إن أذى الله وأذى رسوله كفر نعم
الطلاق الذي في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز أذ هو يصل الشر الخفيف للؤذي فإن
زاد كان اشرا راد (والثاني) بقوله تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا
قد كفرتم بعد ما آمنتم قال المفسرون كفرتم بتمخؤكم في رسول الله (والثالث) بخبر أبي داود
والترمذي عن أنس بن الأشرف من كتب بن الأشرف أي من يتدب لعنه فقد استعلن بعد وقتها
وهما ناو في رواية فانه يؤذى الله ورسوله ثم وجه اليه من قتله غيلة دون ذهوة بخلاف غيره من
المتبركين وعلم ما به أنه دل على أنه لم يأمر بقتله لا لشر أو غما أمر به للآذي (والرابع) بما
رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح آمن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه منهم ابن أبي سرح
اختبأ عند سبيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه في عهد لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم الناس
إلى البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعة فظفر إليه ثلاثا كل ذلك ياتي ثم يبيعة ثم
أدرك على أصحابه فقال ما كان ذلكم رجل وشيذ فقوم إلى هذا حين كفت يدي عن بيعته فبقوله
قالوا هلا أو مات البنا ما لا ندرى ما في نفسك فقال أنه لا ينبغي لبي أن يكون له عائنة إلا عبي
(ومهم) عبد الله بن خطل وجار ياء أمر صلى الله عليه وسلم بقتلهم لأنه كان يقول الله عز
يرجموه ويأمرهم أن يعذبا به وروى ابن الزر أن عتبة بن أبي سرح نادى يا معشر قريش مالي
أكثر من دينكم صبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة وأمرنا لن على رسول الله وكذب
عليه صلى الله عليه وسلم رجرجع ثعلبا والبربر رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولاه وبعثه صلى الله
عليه وسلم امرأته من بني قيس عيلان من بني قيس عيلان من قومه نابا رسول الله فقتلها فأحسب النبي صلى

الله عليه وسلم بذلك فقال لا يتطعم فيها عزراى لا يعمرى فيها خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت أنه
صلى الله عليه وسلم أمره بقتل من آذاه أو تنقصه أو اطلق له وهو بخبر فيه فاخترنا رسول بعضهم
والعقوب من بعضهم وبعد وفاته تعذر تمييز العقوب عن من غيره ففي الحكم على هجومه في القتل لعدم
الاطلاع على العقوب وأيسر لامة بعده أن بسطوا حقه لأنه لم يرد عنه الاذن في ذلك (والحاصل)
باجماع الامة على قتل منتقص من المسلمين وسأجوع من حكي الاجماع على ذلك ابن المنذر
والخطابي وغيرهما كعمد بن حنود وعبارته اجمع العلماء على كفر شامة المنته صله
وجريان الوعيد عليه ~~وصح~~ كحه عند الامة القتل فن شئت في كفره وعذابه كفراته منى وما صرح
به من كفر الساب والثالث في كفره هو ما عليه أئمتنا وغيرهم كالحكم على ما صرحوا لكنه عندنا كالمرتد
فبستاب وجوب باقور اذ امر قتل ولو امرأة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل ينمنا قتلوه
وان أسلم مع أسلا موترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا وأعلموا الصلاة الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب
استماتة المرتد لأنه مهدر الدم وقيل لا يقتل قروا اذ لم يجب على ثلاثة أيام لاحتمال شبهة
عرفت له فبسي في انزاله واجاب عن ادلتهم المذكرة ما من الاقول والثاني فالآية ان ايسر
فيهما الا كفر مؤذيه عليه افضل الصلاة والسلام وهذا محل مباح أما كونه يشر بعد التوبة
والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك أصلا وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكر فيهما وغيره
انه لا دليل لهم في ذلك أيضا لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة في العناد فيه وقد أخبر صلى
الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد بعد دعوته الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين
مهدر الدم لا ندعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله ذلك لا يجرد سبه لاني صلى الله عليه وسلم ومن ثم
ذكر صلى الله عليه وسلم لقيم في قتل عقبة سببين كفره واقتراؤه عليه واقتل كعبين
اذا الله واذا امره صلى الله عليه وسلم وبعث على الزبير لقتل الكاذب عليه انما هو
لكنه مع كفره على ان هذا كذب فيه انفسا دوقته بين الزبير فيكون به تحارب الله ورسوله
وسعى في الارض بالفساد فقتله لذلك لا لطلق السكتب لانه بالاتفاق منا ومنهم لاوجب
القتل وقتل المرأة التي هجته اسماء والكفر هاجع بها انما لا اله الا الله فقط ومن ثم نقل عنها
كانت تعيب الاسلام وتعرض على ايذائه صلى الله عليه وسلم (والحاصل) انه لا دليل لهم الا ان
ذكر وادى فيها ان مسلما طرأ عليه الكفر بسبب تم جوع واسلم ثم أمر النبي صلى
الله عليه وسلم بقتله حينئذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكرناه الا نزاع بيننا وبينهم في ان
الكفار الاصلي اذ بلغته الدعوة وامتاع من الاجابة وحارب يده واسلمه أو لم يحارب بالسكبة
مؤدرا دم فطاهو كل ناد كروه في اثنا عشر راسع من هذا القبيل وهذا يدفع قولهم فقد
ثبت انه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم يقتل أنه صلى الله عليه
وسلم أمر بقتل من آذاه بل أمر بقتل من المسلمين هذه شبهة تأمر بغير وجه الله ومن قال

اعدل ومن قال أعطني من مال الله لان مال الله وبعده من قال ليقرجن الاخر منها الاذل
 وتظار ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول
 بقتله ايضا الكفر وانما الدليل ان اتوا و قتل الساب بعد اسلامه بسبب سبه من غير قبول
 لتوبته ولم يرد ذلك لايال سبب صلى الله عليه وسلم حتى له وحقوق العباد بنية على المشاحة
 فكيف يجوز ان يبع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله تعاليا
 من حيث ان تقبيل سبه كفر كقبيل الله تعالى فلو كان من مثلوا تقبيلها من حيث ان الاسلام
 يرفع هتكم قتل فاعل ذلك شمع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف دليل
 ظاهر على ما قلنا فان قالوا انما يقتل حد الاردة قلنا لا دليل حيث قلنا قوله تعالى ان الله لا يغفر
 ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وما نحن بمدينين من دون ذلك لان الفرض انه حد الاردة
 فان قلت حد الزنا هو لا يسط بالتوبة قال قيس ان هذا مثله قلت ذلك خارج عن القياس
 اذا الاصل في كل معصية ان تسقط بالتوبة الا ما استثنى كحد الزنا فلا يقاس عليه لان ما خرج
 عن القياس لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشافعي لادع ان اصحاب الشافعي
 رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تقاومهم على عدم قتله في سب غير قذف واما السب الذي هو قذف فمهورهم
 كما قاله غير واحد من المتأخرين مرجعون لعدم قتله ايضا العموم قوله تعالى قل للذين كفروا
 ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله
 الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق
 للجماعة وقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا اسلام الله الا الله وان محمد رسول الله فقيموا
 الصلاة وآتوا الزكاة ماذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وامنواهم وقوله الاسلام يحجب ما قبله
 ومن ثم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على ما وافق ما مر عن الاصحاب الموافق هذه
 الآية والا حديث وعبارتها واذا ارتد القوم عن الاسلام الى يهودية او نصرانية او مجوسية
 او تعطيل او غير ذلك من اصناف الكفر ثم تابوا احقنوا دماءهم بالتوبة وانظروا الاسلام انتهت
 فتأمل فهو قوله او غير ذلك قال الامام التميمي بن الرفعة قبيصة المذهب وتليده النقي السبكي
 وغيرهما و اصحابه من قرون على ذلك ووافق قول أبي بكر القاسمي فيما نقله عنه القاضي حسين
 اجمعت الامة على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حد الان من سب النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج عن الايمان والمراد يقتل حد فان تاب قبلت توبته ولا ينفيه قوله من قذف بديا قتل
 حدا بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلاما فيه ولان ما ذهب اليه في ذلك ضعيف كما قاله
 جماعة منهم جهة الاسلام الامام القزالي رحمه الله تعالى وبتقدير محتمل لا يصح قياس السب
 على القذف لانه يوجب الحد بمرتبة واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب تعزير بمرتبة واحدة
 بهذا التوبة دلالة عبر السب فكان القذف الحش من السب واما ما قاله السبكي من ان سب

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سبه به بسادس عقيدة هو توفرت القرائن على انه
 سبه فاصد التتبعين يقتل ولا تقبل فتوبة فهو مما انتهت مذهبا وارضاها بالانفسه مقترنا به مع
 جملة مسائل أخرى خارج من مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كاسر ح ذلك هو وكذا
 ابنه طبعاته الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا عني الله تعالى عهدا سئل عن سب النبي
 صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد او ان تاب كافي الشفاء من أصحاب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الفتوى على عدم قتله كاجزائه الاصحاب في سب غير قذف وجهه القراني رحمه الله
 تعالى وقته ابن القري عن تجميعهم في سبه وقذف لان الاسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن
 أصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجهه وهم مرون في الثاني
 انتهى ومن هنا اني السبكر رحمه الله تعالى فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يبنى أى من الهذيان
 كما يدل عليه الجواب الآتي فقال ما حاصله يقتضى على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم
 الله تعالى وأصلها تبين المشكل والمفتى يقتضى مابين لحكم الله تعالى وهو وارثا للثبوت
 والقاضى ينصل ويلزم بقتضى الفتوى قال الله تعالى قل الله يغنيكم في السكالة والله يقضى
 بالحق فكل من المفتى أو القاضى بوجه له أجر عظيم والمفتى أعلى والقاضى تابع له لانه وان كان
 بمجتهد فتوى تابع الفتوى امامه فزعم ان المفتى يبنى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما أخبر به
 عن الله تعالى فهو كافر ومن أطلق تلك العبارة فانه جاهل بجهتها واعتقاد ان الفتوى
 لا ازام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتى الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور
 اختلاف بين مفت يفتى وقاضى كذلك انما هو لا اختلاف تصور أو نحوه فان القاضى يبحث
 ويستكشف أكثر من المفتى أما مفت أو قاضى بغير حق فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتى
 أعلى من القاضى فانه يفتى فيما أوامأ اليه صكلا من ان القاضى تابع له ولو بمجتهد فتوى أما
 بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان الاول أفضل لان في افتاء
 والزاما بالحسق وقهر باوة صبا أشد مما في الافتاء فان المفتى انما يفتى في قهر يرا الحكم
 والقاضى يفتى في قهر مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك الا بعد خبر بدتور وخمس
 وتعب تام فكل من منصب القضاء أفضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان أفضل الاعمال أشقها
 الاعراض وعلى هذا يجعل قول من قال أفضل المراتب الامامة العظمى فالقضاء فالافتاء فافتى
 أيضا فيما نسب اليه مكفرا كذا بالطلب من شافعي ان يحكم بحقه دمه حتى لا يرفع لما السكينة
 زور فيه در ولا تقبل فتوبته فقول الشافعي ان يحكم بحقه وعدم نفي به وان لم يقم عنده بينة بذلك
 فقال ما حاصله انى أراه انه اذا تناقظ بين يدى شافعي مثلا بكامة الاسلام وطلب منه الحكم له
 بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم بالاسلام وخصه بدمه وعدم نفي به ولا يحتاج
 لاغترافه بحكمه لانه قد يكون بريئا لا جاز له الكذب بذلك لا معنى له بل لا يجوز امره بذلك ولا يمكن
 في الحكم استناده لما سمع منه من اسلامه وبه يمنع على المالكي التعرض له لان اسلامه الآن

عصمة له من مطلق عهده ما يفرض انه يرى فواضح او انه فعل مكذرا فاعلامه ما حله من عصمة ثابتة
فقطما والحكم بالحق حق ولا يحد في ذلك ان اسلامه الآن الشاوش شرط الحكم بعصمة سبق
مكفر لانه انما يحكم بالعصمة وهو مسندة الى مطلق عهده اسلامه المستقر او المنشأ فلم يضر
الثلث في تعيينه ولذلك نظرنا من ماله ما لو كان موكل في شراء بنية بغير من انما امرت ان يشرعها
بمختلف وتقع الجارية طاهر للوكيل ويستحب للمالك ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان
كنت امرت بغير من فقد يتركها بما او يتركها بما لا يتعلق فيقبل الفعل له بالثابتة بمرسنة
ووافقتنا المالكية على ذلك ولو طلب الوكيل حيثما لم يحكم بعصمة لملكها اوجب بلا شك
فيحكم له الملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقيق مية اما بالشراء الاول والثاني وان كان
منهما لا جهة الشراء الثاني لا علم بتقصيره لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول حصصا
حكما واجاز حكمه بذلك مع انهما سببه فكذلك في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق مية من الاسلام
المستقر والنشأ وانما نقول له هنا ايضا ان يحكم بعصمة اسلامه ويرفق بينه وبين مامر من عدم
الحكم بعصمة الشراء الاول بان البيع يشترط بعصمة امورهما الملك ونحن شاكون في ملك
الموكل وما يكون بمالك الوكيل لها ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بعصمة الشراء الثاني للثالث
في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ تلفظ بكلمة اقرار كلاله الا الله الخ
واما انشاء او محض لهما كاشهدها لاله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها
ومعنى انشاء معروف كالتهاد ببيع يدى الحاكم وبأى معنى فرض فهو اقرار صحيح وانشاء
صحيح ومعنى بعصمة ترتيب أثره عليه وهو آثاره عصمة الدم ويجب ما قبله فاذا حكم القاضي
بذلك فما دامه يترتب هذه الآثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الافاظ التي يصير
بها الدم مستلاد كرها الفقه امة ومعلوم انكم ما الى أقسام منهم من يصير ببعض الافاظ
ملاو منهم من يشترط فيمن اذ فيكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى الاقوال الموجودة
معناه انه كيف في صيرورته مستل فيرفع الحكم الخلاف في اشتراط لفظ آخر وفي منع
اباحة دمه شيء من درمنه وان جعل ولولم ينفذ هذا القاضي رفع الخلاف وقد باشرط فعدده في غير
هذا لان الصورة انه ادعى عليه انه صار من ماله الى الاسلام فاقضى انما يحكم
ليبدأ عنه اقتبس عباراه وهما الوشك هل طلق أو لا سله الرجعة فان راجع ثم قامت بعد
بلاية أو ارمينية بانه كان طلق جازل لعاكم الحكم ببقاء العصمة مستقدا الى مراجعته
ثالث وان كان حيز الرجعة شاكا في صحتها فكذلك اذا ثبت هنا بعد الحكم بعصمة بلفظه
بمكفر لا يثبت اليه ويحكم بأنه ارتفع أثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بافظ الحرام أو بغيره
فراجع وحكم القاضي بقاء العصمة منسدة للرجعة ثم ثبت انه قال أمث حرام لم يثبت في
ان كانت بغيره فثبت ان يحكم عليه بذلك لان الشاوش من ذلك بعصمة
المازول وان كان هذا الحكم يشك هل خاطها باللفظ السكينة لاسنادها الى زبوت العصمة في

اعتداه للمراجعة يعني سواء أطلق نصر يمج أم مكتوبة ومنه يقال ان كان هذا الطائر غراما
 مأت طائق وان لم يكنه أنت طائق فطار وجهل فلها حكم الحكم بطلانها لانه لازم على كل
 تقدير وان جهل من صيده فلوعلق؟ يختلف في صراحته ولم ينو رأي الحاكم امر يمج فحكم
 بالطلاق أو كتابه فحكم بقاء العصمة ثم بان انه غراب فليس لما أم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستندا الى انه حكم قبل ثبته أحد الطرفين اذ لو كان كذلك لم يخرجه حكم أصلا وحصل الضرر
 ببقاء الرأفة مع الجاهل بالحال معلنة لانه مكروه ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط قصد الحاكم رفع
 الخلاف فاذا أحكم مستقداً في ذلك والواقع عليه لم يحكم كما اذا حكم به فخرح نظهر
 للداخل بانه توهم ويرى تقديرها تنصه وان لم يره لم يتقصه ونظيره هنا لو حكم بالكي بعصمة مستندا
 للإسلام المستقر ثبت عنده مكره حازله الحكم باه داره وكذا القسره ممن يرى ذلك لا بالحكم
 الأول انما كل لظن عدم كفر حيث ثبت بان بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وادرس
 وجرد ذلك المكفر فليس هناك ما لو اطلع به لم يحكم بالضايط أن كل حكم قارنه ما لو علم به
 الحاكم لم يحكم بغيره على تفصيل فيه حكينا في مسألة الترس وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم
 لا يتقصو بالجهل من ادعى عليه كغيره لم يثبت لو طلبه ظالم ليقسه فطلب من حاكم شافعي أن
 يحكم بعصمة فمن ينعه لزمه انه يمكن الظالم من قتله مع قدرته على اذاه بمنعه ومنها لو اترعت
 دار من داخل بينه وحكم له بها ثم أقام الداخل يثبته عنده بغيره وقيل لا وقيل ان كان قبل التسلح
 فان أقامها عند حكم آخر فان علم أن الحاكم الأول انما يحكم لعدم علمه ببينة الداخل فكذلك
 وان احتمل انه حكم ذهابا الى ترجيح بينة الخارج وهو من أهل الترجيح أو اشكل الحال لا يفسد
 على الاصل لا يقرى به المحكوم له فاذا كان هذا قول الاصل فمن لم يقصد بجهل منه منع ماهر
 من وقوع تبوته فكيف في مسألة التي قصد الحاكم بحكمه عصمة المحكوم له مما نسب اليه ويتوقع
 ثبوته وهذه المسألة ينبغي أن تحرر ويعني بها فان الناس يجهلون انهم اقرؤا من ابن دقيق
 العداءه اريدت الشهادة عنده بحكمه حتى بعصمة من نسب اليه مكفر ينقضه فاستنع وأمر
 الشاهد بان يشهد اذعي الدسوبة اليه ذلك بالاقرار به قد هب اليه وشهد اذعي اقراره بجانسب
 اليه ثم حكم بعصمة حكمه مبتدأ وهذا منه ما احتياط أو لعدم نظري المسألة مع ان كنت
 أتبعه في ذلك حتى نظرت بها فوجدت الحق يقتضي أن ذلك ليس بشرط والحق أحق أن يتبع
 وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر المزني رحمه الله تعالى لو شهد عليه شاهدان
 بالردة فأنكر قبل له ان أقروا بالشهادتين وتبرأت عن كل دين يخالف دين الاسلام لم يكف
 عن غيره انتهى قبل أراد الكف بمشاهدة اليهود من ردته وقبل الكف من بالهين أمره
 لاننا نطلع على افعال القلوب وعلى كل قصد صرح الاصحاب بأهم ما لو شهد عليه بالردة قبل
 وأن أنكر فبأنه أن يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برّد فقال ابن الصباغ
 ولا يفيد أيضا الحكم باسلامه فكلهم سبها كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلامه

فيشهد لما قلناه ان تحول كلامهم العمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا برفع
 الخلاف لان المالكى يشبه لعدلا السكفر بخلاف الحكم بجمعة المذمومة انتهى المقصود من كلام
 السبكي وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب فالاولى ان لم يكن هو المتعين رواية ما قدمه عن
 ابن دقيق انهم قال الغزالي في ادب الله ضاع وتبعه شيخنا في مختصره قال ابن العاص قال
 الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل اشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وانك بري من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى يقول
 بعض القضاة قلن ادعى عليه بذلك او بغيره يطلب الحكم باسلامه بلفظ جماعات غلط
 انتهى كلامه ما هو بواقف بعض ما ذكره السبكي الا ان قال الحكم بالاسلام غير الحكم
 بجمعة المذمومة الذي الكلام فيه وقال ايضا شهدوا بكفره وفصلوه فقال انما لم يكف حتى يتلظ
 بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالسكفر ثم سلم (وسئل)
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وورد فيه من الاحاديث فأجاب عن العلماء
 كمالك واحمد بن يقول بقتله مطلقا وان تاب كالزندق وعند الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه
 انما يكفر ان تكلم بكفرا واعتدات كوكبا فعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وقبل توبته
 ولا يثبت اعتقاده ذلك الا بقراره ككونه قتل بصره ويقص منه شر وطه وما عهد ذلك بعز
 ودليلنا انما ارجع لاجل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أى كافي الحالة
 الاولى وزنا بعد احسان وقتل نفس بغير نفس أى كافي الحالة الثانية والحالة الثالثة لا تفل فيها
 ينصر هذا الحديث لانما ايسر احدى الثلاث ولم يجمع حديث يقتضى قتله وخبر جرح الساجر
 ضرب به بالسيف ضعفه الترمذي وجعله مودة واقهر وقول مصابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم ليبدأ
 اليهودى الذى يحرمه والآثار من الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين مختلفة فمن عمر رضى الله
 تعالى عنه اقتلوا كل ساحر وساحرة ومن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية
 سحرتها ومن عائشة رضى الله تعالى عنها انها باعت جارية سحرتها وحملت ثمنها في الرقاب وحمل
 الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه فضل عمر وبقته على سحره فيه كفر وفعل عائشة على ما لا
 كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 الحديث واذا اختلفت الامامة اتبع آشيهم قول بالكتاب والسنة وكف القتل عن لم يكفر ولا
 زنى ولا قتل أشبه بهما (وقد سئل) الزهري شيخ الامام مالك رضى الله تعالى عنهما عن سحر من
 أهل الهندة قل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحره وكان من أهل
 الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال ما اعظم الله قبيل لا يجوز فأجاب بما حمله يجوز ذلك
 قال تعالى أبصر به أى الله واجمع أى ما أبصره واجمع معنى ما أعظمه الله تعالى في غاية العظمة
 ومعنى التجب من ذلك انه سارت نفسه العقول فالقصد التنازع عليه بالعظمة واعتقاده ان لا
 وكلامه ما نتج ووجه ما أمر عظيم يجمع ان يرا دجبا أعظمه وبلغنى عن شيخنا أبى حيان انه

كتب بعد الجواز فظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت أعلاماً من أبواب عتلة مستعملة
بجمال التعجب نحو ما أنت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من
رجل ورجلا وحبلين يدرجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكما لك زيد رجلا فقول العظمة
الله من رب دليل الجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعل به ومن
الله ما فعل لا فرق من حيث كونه تعجيبا وحكي ابن الانباري عن الكوفيين أن ما أحسن زيدا
اسمهم لا فعل تقديره شيء أحسن زيد أخلاقا البصر بين لادلة منها قولهم ما أعظم الله ولو كان
التقدير ما ذكر وجب أب بقدر هنائي أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
ما أدر الله ويل من قال انه فعل أن تقديره شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل وأجاب
البصر برب بأنه لا محذور أب تقديره شيء أعظم الله أي وصفه بالعلمية كما تقول عظمته عظما
والثاني ما من يعظمه من عباده وامام يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي
انه أعظم لذاته لا شيء يجعله عظيمه افر قايده وبين غيره وحكي أن بعض أصحاب المرد قدس من
البصرة إلى بغداد فحضر حلقة تغلب فمثل من هذه المسألة بأجاب يتوابع أهل البصرة وهو أن
التقدير شيء أحسن زيدا فأورد عليه ما أعظم الله ما لزمه فيه فانه كسر واعليه بأنه عظيم لا يجعل
جاعل وسكنوه حتى قدم المرد فواقد بران فيج انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قرأنا
شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار بأنه عظيم لا شيء جعله عظيم لا استحسانه وقول الشاعر ما أقدر
الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليبدله
الرحمن ماذا يلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله على
ما بدا انتهى كلام ابن الانباري وهو نص مرجح في المسألة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ
فانه غير مستدوا نهما اختلفوا هل يبقى على حقيقة من التعجب ويحتمل الارجح التثلاث التي
ذكرها أو يجعل محازا عن الاخبار رأ ما انكر اللفظ فم يقل به أحد والاصح انه باق على
معناه من التعجب وتأويل الشيء على ما ذكره ذكر أبو الويلد الباجي في كتابه السين
أدعية منقحة من غير القرآن من جملتها ما أحلت على من عصاك وأقربك من دعاك وأعطاك
على من سألك وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن جده عن أبي بكر
رضي الله تعالى عنهم أن بعض سفاها من قريش حنا على رأس أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر
أو العاصم بن وائل فقال ألا ترى ما فعل هذا السفيه قال أنت فعلت ذلك بنفسك فقال أبو بكر رأى
رب ما أحلت ولم يكن هذا الا عن القاسم لـ كفي فضلا عن روايته عن جده وان كان
مرسلة وفي الكشف في ذال الحلال والاكرام معناه الذي يشبه المحدثين عن التنبية بخلافه
أو الذي يقال له ما أحلت وما أكرمك وفيه في بصره وسمع انه جاء بهما دل على التعجب من
ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان أمره تعالى في الادراك خارج عن حد ما
يعليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك ألطف الاشياء وأصغرها كما يدرك أكبرها

حياوا كنهها جريا ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في حاش الله ما هذا بشر!!
 تنزيهه تعالى من صفات الفخر والتعجب من قدرته على خلق جبل مثله وأما حاش الله
 عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عصف مثله وذكر أبو محمد عبد الله بن علي بن اسر
 الصميري في كتابه البصرة والتذكرة في الخوف ما أعظم الله أي شيء أعظمه وفسر
 بنو ماخر عن ابن الأنباري ومنه ويحوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عز وجل فيكون لنفسه
 عظيما لا شيء جعله عظيما قال ومثل هذا مستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام سودت عصا ما انتهى وقال يهود ذلك أيضا ابن الدهان سعيد بن المبارك في شرح
 الايضاح يفسر ما أعظم الله شيء أعظمه وفسر ذلك الشيء بنحو ما سر عن ابن الأنباري وقال
 التتبي * ما أقدر الله أن يعجز خلقه * وأقره عابيه الواحد في رده وتوسع السبكي على ذلك
 الولي أبو زرعة فقال في فتاويه لا يعلم أحد من عبدي العباد مرضى الله تعالى عنهم من الخلاق
 هذا اللفظ أي ما أعظم الله ما أحلم الله وهو انظر دال على تعظيم الرب جل جلاله وتخصيص شأن
 مقامه العلية فلا مانع من الإطلاق وفي النزول أنصر به ووسع ثم حكى عن زيادة أنه قال لأحد
 أنصر من الله ولا أسمع وقد ورد الإطلاق صبغة التعجب في حق الله تعالى في السنة أيضا فالسابع
 لذلك أن كان استناده إلى أهل العربية فيقولون في مثل هذا من التعجب شيء صيره كذا قيل
 هذا الاستعمال في حق الله تعالى فهذا التقدير غير لازم ولا مطرد فذهبنا عنه وإذا كان أسهل
 وضع اللفظ في اللغة للتعظيم فلا يمنع من ذلك التقدير ولا تمنى ألفاظ الناس على دقائق أهل
 العربية التي لا دلائل عليها على أنه يمكن تقدير ما لم يسمهم ببالا أنكارية من غير خلاف بالآتي
 بالرب جل جلاله أن يدر شيء وصفه بذلك وهو ما ندسه أو من شاع من خلقه ولا يدر شيء صيره
 كذلك وأفتى السبكي أيضا حين سئل عن شيء فقال لو جاء جبريل ما قطعته بأنه لا يكفر لأن هذه
 العبارة تدل على عظمة جبريل عنده وأبو زرعة فيقول قال لا تخرس أنت أن تمسح في الله فقال
 هجرتك لالف الله بأن مقتضى هذا اللفظ تعدد الآلهة وذلك كفر صريح فإن أرادته ضربت
 عنه لم يثبت فإن ادعى أو لا يصرفه عن الكفر فإن أراد أن يباب العجز التي هي لاجل الله
 فكما قال هجرتك لالف سبب الله تعالى بالخلق السبب على السبب له قبل ذلك منه بيمينه
 لاحتمال اللفظ له أو قال هجرتك ألف هجرة لله ذلك مما يعتد به اللفظ بتأويل فيقبل أيضا
 حسنا لا دم بحسب الامكان ولا سيما أن كل القائل لذلك مما لا يعرف بعقده سببه لكن
 يوجب على الإطلاق هذا اللفظ لشاعته واهته شيئا مكررا بالانصاري سقى الله عهده
 في أنصر تخاهما فقال أحدهما الآخر لست متلك ادخل إلى الحكماء وعمل فضولي ولو أردت
 أدبته حلت اليهم وقرضات كقرت التي كره من يكسر بذلك ألا هذا يلزمه ما يكفر
 بذلك أن يريد غير كره من أنواع النداء لا يكفر لك أنه أو تكسر حر ما يلزمه العجز
 رسا لا دعوى لا منه عسر مثل ذلك وبيان من تخطى بالهاتين بالجمجمة وهو يحسن

سنة لا يكون مسلم بذلك كتنظيمه في كسيرة الاحرام * حرمان الله تعالى على الناس
من حمة أوليائه المنسربين الاجرار وأجارنا من صائر محن الدنيا والدين وأماننا
الى ان نفوز بشهوده في آئين عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
علينا بالاخلاص والجماعة من سائر العلائق حين لا مناص ونفع مما اقتناه الا حمة
نعامة وتقدله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والطامة انه اكرم
كريم وأرحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ما شاء الله كان وما لم يمشأ الله لم يكن ما شاء الله لا قوة الا بالله على هذا التاليف وغيره من ديني
ونفسي وسائر آثارى والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا يارب العالمين الحمد كما ينبغي
لللال وجهك ولعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرواحهم وذرية
كما صلبت واركبت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا راهيم في العالمين انك حميد مجيد
مدد خلقك ورضاء نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كذا كرك وكذا كركون
كلما فعل عن كرك وكذا كرك العاقلون دعواهم بها سبحانه اللهم ونحيتم فيها سلام
خردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بجهداته ثم طبع هذا الكتاب الذى صخر بحمته وكثر نفعه لدى أولى الالباب
فهذه المن أنفعه واجتنب القواطع وعرض على دينه الزواجر والروادع وقد
التم طبعه بالمطبعة الوهبة الهية احدى المطابع المصرية المكرم
الشيخ عبد الله البيار سلك الله نبيا وسبيل الفارح حجة بقلم
الموسى بالنبي الامجد محمد البليسى بن محمد وذلك
في أواسط دى الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢
اثني وتسعين ومائتين بعد الألف من
هجرة من شغلى باكمل وصف صلى
الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه وشرف
وكرم
تم

